

مؤسسة "تكوين الفكر العربي"

وموقفها من السنة النبوية

عرض ونقد

الباحث

د/ أحمد نبوي أحمد مخلوف

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بكلية أصول الدين والدعوة بأسسوط

جامعة الأزهر - مص

مؤسسة "تكوين الفكر العربي" وموقفها من السنة النبوية "عرض ونقد"

أحمد نبوي أحمد مخلوف

قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، فرع أسبوط، مصر.

البريد الإلكتروني: nabawy84@hotmail.com

ملخص البحث

تم تدشين ما يسمى بـ «مؤسسة تكوين الفكر العربي»، على صفحات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت، وشهدت القاهرة في يوم السبت الرابع من مايو سنة ٢٠٢٤م انطلاق أعمال المؤتمر السنوي الأول لها، فألقى هذا التدشين حجةً في مياه الفكر والرأي العام المصري والعربي والإسلامي، وثارَت بسبب ذلك شبهات وأقويل واعتراضات وردود ومناقشات، جُلِّها على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد رُمّت أن يكون ثمة نقاشٌ علميٌّ جادٌ مع بعض ما طرحوه فيما يتعلق بالسنة والسيرة؛ فالسيرة النبوية جزءٌ لا يتجزأ من السنة النبوية، وذلك من خلال ردود علمية راعت فيها العمق المعرفي، بناءً على منهجيتنا الراسخة في الردود والمناقشات، دون شخصنة للأمر بل بتجريد القضايا محل النزاع والخلاف ومناقشتها بنقشٍ اجتهدت قدر طاقتي أن يكون هادئاً ورضيئاً وعقلانياً. مع بيان قدرة المنهج العلمي الذي وضعه العلماء - وخصوصاً منهج المحدثين - على استيعاب كل الأسئلة والنقاشات والاعتراضات وتفنيدها والجواب عنها بالدليل والبرهان والعقل. وإثبات أن السنة النبوية هي التفسير والشرح والبيان للقرآن الكريم، وأنه لا وجود للدين بدونها. وأن كثيراً من الإشكالات التي يثيرها بعضهم أساسها الفهم الخاطيء لنصوص السنة النبوية، أو عدم وجود الأدوات الكافية للتعامل مع هذه النصوص.

وقد انتهيت إلى أن ما قاموا به هو محاولة لإعادة نقد السنة ومن ثم السيرة بتطبيق أدوات الحداثة وما بعد الحداثة والتي ترفع القداسة عن كل شيء بما في ذلك نصوص الوحي من القرآن والسنة؛ وذلك من خلال أدوات إقصاء النص وإحلال العقل مكانه لرفض سلطة النص المقدس والقول بسلطة العقل المقدس عندهم، وتحويل عقل الفرد إلى كونه معياراً للحقيقة بعيداً عن المنهج العلمي، وذلك بالتحرر من الضوابط والقواعد (المنهج)، ورغم احترام الشرع الشريف للعقل بيد أن هناك فارقاً بين العقل المؤهل والعقل غير المؤهل للنظر في علوم الدين عموماً والسنة النبوية والسيرة خصوصاً.

واعتمدوا كذلك القراءة المجتزأة للنصوص بعيداً عن السياق والسباق واللاحق، وتصويرها بأنها مخالفة للعقل والمنطق الصحيح، حتى يتم رفضها وعدم قبولها من الناس، مع الإصرار على متابعة بعض المستشرقين في أطروحاتهم ومقولاتهم التي تبنيها منذ قرن وقرنين من الزمان رغم ثبوت خطئها وبعدها عن الصواب والرد عليها مراراً وتكراراً.

الكلمات المفتاحية: تكوين، السنة، نقد.

The Institution "Formation of Arab Thought" and Its Stance on the Prophetic Sunnah: Analysis and Critique

Ahmed Nabawy Ahmed Makhoulouf

Department of Hadith and Its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Preaching, Al-Azhar University, Assiut Branch, Egypt.

Email: nabawy84@hotmail.com

Abstract

The so-called "Formation of Arab Thought" institution was launched on social media platforms and websites, with its first annual conference held in Cairo on Saturday, May 4th, 2024. This event stirred considerable debate within Egyptian, Arab, and Islamic intellectual circles, leading to a wave of suspicions, claims, objections, responses, and discussions—mostly on social media platforms.

This study aims to provide a serious scholarly discussion of some of the institution's perspectives regarding the Prophetic Sunnah and Seerah (biography of the Prophet), as the Seerah is an integral part of the Sunnah. The responses presented in this paper adhere to a profound academic methodology that avoids personal attacks, focusing instead on addressing the core issues in a calm, balanced, and rational manner.

The study emphasizes the capability of the scientific methodology established by Islamic scholars—particularly the Hadith scholars—to address, analyze, and refute doubts and criticisms using evidence, reasoning, and intellect. It affirms that the Prophetic Sunnah serves as the interpretation, clarification, and explanation of the Qur'an, and that religion cannot exist without it. Many of the objections raised against the Sunnah stem from either a misunderstanding of its texts or a lack of the necessary tools to engage with them effectively.

The study concludes that the institution's efforts represent an attempt to critique the Sunnah—and consequently the Seerah—through the lens of modern and postmodern critical methodologies, which reject the sanctity of sacred texts, including the Qur'an and Sunnah. Their approach substitutes the authority of divine texts with the authority of the "sacred intellect," elevating individual reasoning as the ultimate arbiter of truth while disregarding established scholarly methods.

Additionally, the institution employs selective readings of texts, detaching them from their context to portray them as contradictory to reason and logic, thus encouraging their rejection. This methodology heavily relies on adopting the arguments of certain Orientalists, despite their historical refutation and demonstrated inaccuracies.

Keywords: Formation, Sunnah, Critique.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أمير الأنبياء
وفخر المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فبين الفينة والفينة تظهر على الساحة الفكرية والعلمية بعض أمور تثير
الجدل، ودعاوى ليس لها بين العلماء محلٌّ من النظر، بيد أننا صرنا في عصر
انفتحت فيه وسائل الاتصالات والمواصلات انفتاحاً لم يسبق له مثيل، وأصبح
الناس في عصر "السوشيال ميديا" وسط ركام هائل لا ينتهي من المعلومات -
مسموعة ومرئية ومقروءة - مما أوجب علينا التصدي على وجه السرعة لكل
فكرٍ يثير قلقاً أو حيرةً لدى بعض الشرائح في مجتمعاتنا.

ومما أثار حالة من القيل والقال في الآونة الأخيرة: تأسيس ما يسمى
بـ«مؤسسة تكوين الفكر العربي»، وبرز لها نشاطٌ على صفحات التواصل
الاجتماعي وموقعها على الإنترنت، وشهدت القاهرة في يوم السبت الرابع من
مايو سنة ٢٠٢٤م انطلاق أعمال المؤتمر السنوي الأول لها تحت عنوان "خمسون
عاماً على رحيل طه حسين: أين نحن من التجديد اليوم؟"، وذلك في المُتحف
المصري الكبير، وبمشاركة نخبة من المفكرين والأكاديميين العرب.

وأعلنوا أن «انطلاق المنتدى يعتبر باكورة الأعمال الخاصة بالمؤسسة والتي
تهدف إلى تعزيز خطاب التسامح، وفتح آفاق الحوار، وتشجيع المراجعات

التقديرة، والتحفيز على طرح الأسئلة على المسلمات الفكرية، والأسباب التي تحول دون نجاح مشاريع النهضة والتنوير العربية».

وإنني أهنئ هذه المناسبة لأؤكد أننا - في الأزهر الشريف - نرحبُ بمناقشة ومباحثة كل رأي أو فكرٍ اختلفنا معه أو اتفقنا، أما العبثُ بثوابت الشرع، والدعوة إلى هدم مقومات المجتمع أخلاقياً أو دينياً - تحت أي اسم كان - فلن نسمح به ولن نسكت عنه، وسنقفُ له بالمرصاد، وذلك بالبيان والتفنيد والتفكيك، وصفعات البرهان والدليل.

لقد تعلمنا من منهجية الأزهر العلمية - والتي هي منهجية جماهير علماء الملة - ألا نهاب أبداً الطرح المخالف لنا - مهما كانت خلفيته - ولا خوَص غمارِ الأسئلة الشائكة؛ لأن الفكر لا يقابل إلا بالفكر، فليس في تراثنا ولا حضارتنا ولا ديننا ما نخشى الحديث فيه ولا بيانه للناس كل الناس؛ وذلك لأن لدينا منهجاً علمياً راسخاً حوى حُزمةً من العلوم النقلية والعقلية يصدق عليها حقاً ما قاله شيخ الإسلام مصطفى صبري: «أعتبر هذه العلوم علم الحديث وعلم الفقه وأصول الفقه وعلماءها معجزةً من معجزات الإسلام الباقية بعد عصر نبيه صلى الله عليه وسلم»^(١).

• أسباب اختيار الموضوع:

لما ألفت هذه المؤسسة حَجراً في مياه الفكر والرأي العام المصري والعربي

(١) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين (١/١٥٦).

والإسلامي، واثرت شبهاتٌ وأقويلٌ واعتراضاتٌ وردودٌ ومناقشاتٌ، وجُلُّها على مواقع التواصل الاجتماعي: رُمْتُ أن يكون ثمة نقاشٌ علميٌّ جادٌ مع بعض ما طرحوه فيما يتعلق بالسنة النبوية والسيرة الشريفة فهما صنوان لا يفترقان، وشقيقان لا يختلفان، فالسيرة النبوية جزءٌ لا يتجزأ من السنة النبوية.

ولما لم يكن لمؤسسة "تكوين" مقالاتٌ أو إصداراتٌ مكتوبة، تبرز موقفها من السنة النبوية: عمّدت إلى المواد المرئية (الفيديوهات) التي نُشرت على صفحة وموقع تكوين، فكان هذا البحث الذي ترجمته بـ: «مؤسسة "تكوين الفكر العربي" وموقفها من السنة النبوية، عرض ونقد».

فشاهدت أكثرَ من مرةٍ ثلاثة فيديوهات (بودكاست) عن السنة للباحث الأستاذ إسلام البحيري، وواحدًا عن السيرة للكاتب والروائي الأستاذ إبراهيم عيسى، وهي كل ما نشرته المؤسسة حتى الآن على صفحتها بالفيسبوك أو على موقعها، وفرّغتُ ما فيها من نقاطٍ ومسائلٍ وقمتُ بالرد عليها نقطةً نقطةً ومسألةً مسألةً.

• مشكلة البحث:

يعالج هذا البحثُ ما أثارته مؤسسة "تكوين" عن السنة والسيرة، من خلال ردود علمية راعيتُ فيها - ما استطعتُ - العمقَ المعرفي، بناءً على منهجيتنا الراسخة في الردود والمناقشات، دون شخصنة للأمر، بل بتجريد القضايا محلَّ النزاع والخلاف، ومناقشتها بنفْسٍ اجتهدتُ - قدرَ طاقتي - أن

يكون هادئاً ورصيناً وعقلياً.

• أهداف البحث:

١- بيان قدرة المنهج العلمي الذي وضعه العلماء - وخصوصاً منهج المحدثين - على استيعاب كل الأسئلة والنقاشات والاعتراضات، وتفنيدها، والجواب عنها بالدليل والبرهان والعقل.

٢- إثبات أن السنة النبوية هي التفسير والشرح والبيان للقرآن الكريم، وأنه لا وجود للدين بدونها.

٣- بيان أن كثيراً من الإشكالات التي يثيرها بعضهم أساسها الفهم الخاطيء لنصوص السنة النبوية، أو عدم وجود الأدوات الكافية للتعامل مع هذه النصوص.

• الدراسات السابقة:

لم أقف على شيء مكتوب سوى بحث بعنوان: «دفاع عن أصول السيرة النبوية والرد على مزاعم المشككين فيها»، للأستاذ الدكتور محمد عبد العال، أستاذ التاريخ بكلية اللغة العربية بأسبوط، وهو بحث منشور بمجلة الكلية، العدد الثاني والأربعون، الإصدار الثاني، مايو، ١٤٤٥ / ٢٠٢٤م، لكنه لم يتناول كل القضايا التي أثاروها فيما يتعلق بالسيرة النبوية.

• منهج البحث:

استخدمت في المنهج الوصفي في عرض مقولات مؤسسة تكوين، والمنهج

التحليلي في تفكيك المسائل والبحث فيها، والمنهج النقديّ في طريقة الردود
والمناقشة للمسائل.

• خطة البحث:

قسمته إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: ففيها أسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث ومشكلته
وأهدافه وبيان خطتي فيه.

وأما التمهيد: فبينت فيه أوجه الاتفاق والاختلاف بين السنة والسيرة،
وعرفت بمؤسسة تكوين، ووضحتُ موقف مؤسساتنا الدينية منها.

وأما المبحث الأول: موقف مؤسسة تكوين من السنة النبوية: فذكرت فيه
خلاصة لأهم المسائل التي أثارها الباحث إسلام بحيري عن السنة النبوية؛
وعددها (١٤) أربع عشرة مسألة، ثم أذكر عقب كل مسألة تفنيدها ومناقشتها.

وأما المبحث الثاني: موقف مؤسسة تكوين من السيرة النبوية: فذكرت فيه
خلاصة لأهم المسائل التي أثارها الكاتب الروائي إبراهيم عيسى عن السيرة
النبوية؛ وعددها (١٤) أربع عشرة مسألة أيضًا، ثم أذكر عقب كل مسألة
تفنيدها ومناقشتها.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد

أتناول في هذا التمهيد عددًا من النقاط الموطئة للدخول في جوهر الموضوع.

أولاً: أوجه الاتفاق والاختلاف بين السنة والسيرة:

السيرة النبوية جزء لا يتجزأ من السنة النبوية؛ وهنا تتجلى ألمعية إمام المحدثين الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري حينما سمى جامعه الصحيح: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»؛ فتأمل هذه العبارة الرائقة الرقراقة (من أمور.. وأيامه) فإنها تعني ما اصطلاح عليه العلماء بعد ذلك بـ«السيرة النبوية».

قال العلامة الدكتور محمد أبو شهبه تحت عنوان «السيرة جزء من الحديث»: «وقد شغلت السيرة النبوية حيزًا غير قليل من الأحاديث، والذين ألفوا في الأحاديث لم تخل كتبهم غالبًا عن ذكر ما يتعلق بحياة النبي ومغازيه، وخصائصه، ومناقبه، ومناقب صحابته، وقد استمر هذا المنهج حتى بعد انفصال السيرة عن الحديث في التأليف، وجعلها علمًا مستقلًا»^(١).

ودلائل ذلك في كتب السنة الواسعة لا تنحصر، فكان الأمر كما قال شيخنا الأستاذ الدكتور نور الدين عتر: «وأيًا ما كان الأمر فلا خلاف في أن السيرة وما يلحق بها من شرح واستنباط كل ذلك من علم الحديث، والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصَر»^(٢).

(١) السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة (١/ ٢٧).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٢).

من أجل ذلك ترجمتُ البحث «مؤسسة "تكوين الفكر العربي" وموقفها من السنة النبوية، عرض ونقد»؛ فلم أضف للعنوان عبارة «السيرة النبوية» رغم تناولي لها في ثناياه وتضاعيفه، مكتفياً بعبارة «السنة النبوية» لأنها تتضمن السيرة بين جنباتها، وكما هو مقرر أن العناوين تُصان عن الإسهاب.

يَبْدُ أنني قبل أن أبرح هذه النقطة أود الإشارة إلى أن الذي استقر عليه جماهير العلماء أن ثمة فارقاً في منهج التوثيق وقبول الروايات بين المحدثين وكتاب السيرة، فإن كل من كتب في السيرة من المتقدمين استعمل جانب المرونة في التعامل مع مروياتها، مع التفاوت في استعمال هذه المرونة من مؤلف لآخر، بخلاف السنة النبوية خصوصاً فيما يتعلق بأحاديث العقائد والأحكام، وسيأتي مزيد بيان لهذه القضية في المبحث الثاني عند الكلام على المسألة رقم (١١) بعون الله تعالى.

ثانياً: التعريف بمؤسسة تكوين:

كتبت المؤسسة تعريفاً لنفسها عبر موقعها على الإنترنت جاء فيه ما يلي^(١):
تعمل المؤسسة على: تطوير خطاب التسامح وفتح آفاق الحوار، والتحفيز على المراجعة النقدية وطرح الأسئلة، حول المسلمات الفكرية، وإعادة النظر في الثغرات التي حالت دون تحقيق المشروع النهضوي الذي انطلق منذ قرنين.
الرؤية: مؤسسة عربية تنادي إلى تأسيسها مجموعة من المفكرين والباحثين العرب، بهدف تعزيز قيم الحوار البناء، ودعم الفكر المستنير والإصلاح

(١) جميع ما في هذه الفقرة من خلال موقع مؤسسة تكوين على الإنترنت <https://taqueen.com>

الفكري، وخلق فضاءات تقنية مناسبة تسمح بوصول منتجها الفكري المرئي والمسموع والمقروء، إلى أوسع قاعدة ممكنة من الجمهور.

كما تهدف المؤسسة إلى إرساء قيم العقل والاستنارة والإصلاح والحوار وقبول الآخر، والإيمان بمبادئ السلام العالمي بين المجتمعات والثقافات والأديان.

وكذا تمهيد السبيل نحو مستقبل مشرق للمجتمعات العربية والإسلامية، من خلال الثقافة والفكر الديني المستنير وما بينهما من اتصال، وبث روح التجديد والإصلاح الذي يعيد للفكر الديني مكانته اللائقة وتواصله وتكامله مع مستجدات العصر، ومواكبة التقدم في كافة المجالات العلمية والفكرية والقيمية، ما يمكن أن نطلق عليه عملية توطين الثقافة والفكر ليكونا عنصراً فاعلاً مشاركاً وأساسياً في معادلة الإصلاح والتقدم والتنوير للفرد والمجتمع في بلادنا العربية.

الهدف: تهدف المؤسسة إلى وضع الثقافة والفكر العربي في أطر جديدة؛ أكثر حيوية وتواصلًا وشمولية مع المجتمع العربي، ومد جسور التعاون مع الثقافات المختلفة في عالمنا المعاصر، بهدف تمهيد السبيل نحو فكر عربي مستنير، يقوم على قاعدة فكرية رصينة ومنتزعة، وتؤسس جسورًا من التواصل بين الثقافة والفكر الديني للوصول إلى صيغة جديدة في النظر والتعامل مع الموروث الديني، باعتبار أن بعض تأويلاته القديمة أدت بالمجتمعات العربية والإسلامية اليوم إلى

مآزق اجتماعية ودينية وفكرية، حيث شكّلت تلك التأويلات كثيراً من أشكال وأنماط حياتنا المعاصرة بطريق مباشرة أو غير مباشرة، ما أدى إلى ظهور واحتضان مجتمعاتنا لأفكار متطرفة وتأويلات رجعية، أساءت للدين الإسلامي الحنيف والمجتمعاتنا على سواء، وسعت إلى تمزيق مجتمعاتنا على أسس طائفية ومذهبية متشددة.

• تعليق على هذه المبادئ والأهداف:

بغض النظر عن تلك العبارات والمصطلحات الداعية إلى النظر والفكر والحوار والسلام، وغير ذلك مما لا نختلف معه من حيث المبدأ، لكن الأهم ألا تكون تلك الأطروحات كلها غير عابئة بالمنهج العلمي والإجماع ومقتضيات اللغة العربية.

إذ إن الإشكالية الأساسية لدينا مع قطاع كبير من المثقفين والتنويريين والعلمانيين، أنهم في مقدمتهم للتراث وفي تعاملهم مع فهم نصوص الوحي الشريف (قرآناً وسنةً): لا يستخدمون المنهج العلمي الراسخ الذي بُنيت عليه هذه العلوم، إنما يستبدلون به أدوات الحداثة وما بعد الحداثة.

مع أن هذا المنهج العلمي منهجٌ فريدٌ اختصت به أمتنا وشهد له عقلاء المستشرقين وكبارهم، قال المستشرق الألماني سبرانكر: «لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة، أتت في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر الذي يتناول

أحوال خمس مئة ألف رجلٍ وشؤونهم»^(١).

ثالثاً: موقف المؤسسات الدينية وعلماء الأزهر من مؤسسة تكوين:

ما إن تم الإعلان عن المنتدى الأول لمؤسسة تكوين في الرابع من مايو سنة ٢٠٢٤ حتى اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بالرفض لها، نظراً لأن بعضاً من مجلس أمناء المؤسسة لهم سوابقٌ فكريةٌ تجنح للتشكيك في بعض الثوابت، وأستطيعُ القول أن ردود الأفعال الواسعة للعلماء في مصر وخاصة الأزهر الشريف تبلورت في ثلاثة مستويات:

١ - "وحدة بيان" التابعة لمشيخة الأزهر الشريف:

نشر الأزهر الشريف مجموعة من الفيديوهات القصيرة للرد على ما أثارته مؤسسة تكوين وذلك عبر «وحدة بيان»؛ وهي وحدة أنشأها الأزهر الشريف

(١) الرسالة المحمدية (ص ٦١-٦٢)، قال السيد سليمان الندوي: «إن العالم الألماني المعروف الدكتور سبرانكر كان في سنة ١٨٥٤م وما بعدها موظفًا في ديوانٍ من دواوين المعارف في أيلة البنغال وأمين السر للجمعية الآسيوية فيها. وقد عُني بكتاب المغازي للواقدي، ونُشر بعناية فأن كرامر وتصحيحه سنة ١٩٥٦م، وبعنانيته طبع كتاب «الإصابة في أحوال الصحابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني. وقد ادّعى أنه أول أوروبي كتب في سيرة محمد صلى الله عليه وسلم معتمدًا على المصادر العربية الأولى، ولم يعتمد في تأليفه إلا عليها. ومع أنه - في الحقيقة - لم يكتب كتابه دفاعًا عن صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم بل كان متحاملاً عليه، ومخالفًا له، إلا أنه قال في مقدمته - بالإنجليزية - على كتاب الإصابة المطبوع في كلكتة سنة ١٨٥٣ - ١٨٦٤م: «....» ثم ساق كلامه الآنف الذكر.

لمواجهة الإلحاد والفكر اللاديني، تحت شعار: أجيال واعية وحوار بناء، في سنة ٢٠١٩م، لكن لم يتم تفعيلها طوال هذه المدة، وتم إنشاء صفحة جديدة على «الفيسبوك» يوم ٢١ مايو سنة ٢٠٢٤م، ونُشر أول فيديو على صفحة "بيان" بالفيسبوك بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٤م، بعنوان «منهجية التشكيك.. أساليب وحيل يتخذها المدعون لهدم الثوابت في حين لا يملكون أبجديات القراءة العلمية» د. معاذ شلبي، عضو مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية.

٢- مؤتمر وزارة الأوقاف المصرية عن السنة النبوية:

كان من أوجه التحرك الرسمي ضد أفكار «تكوين» ما أعلنت عنه وزارة الأوقاف أنه في إطار اهتمامها بالسنة النبوية، تعقد الوزارة مؤتمرها الأول عن السنة النبوية المشرفة بعنوان: «السنة النبوية بين الرواية والدراية والفهم المقاصدي»، في يوم السبت ٨ يونيو ٢٠٢٤م بأكاديمية الأوقاف الدولية بمدينة السادس من أكتوبر، ونوقش فيه أكثر من عشرين بحثاً.

٣- بيان المستشار الديني للسيد رئيس الجمهورية:

كانت نقطة الانطلاق للتحرك الرسمي من قبل مؤسساتنا الدينية إبان البيان الذي أصدره شيخنا الأستاذ الدكتور أسامة الأزهرى وزير الأوقاف الحالي- والمستشار الديني لرئيس الجمهورية وقتها - وذلك في يوم ٢٠ مايو سنة ٢٠٢٤م أي بعد أسبوعين تقريباً من تدشين مؤسسة تكوين.

بدأ البيان بقوله: «يؤذني ويؤذي معي كل متابع غير دعوى الاكتفاء

بالقرآن الكريم وإنكار السنة المشرفة وهي أحد الثوابت، كما يؤذي أشقائي المسيحيين دعوى الاقتصار على الإنجيل فقط وإنكار التقليد الكنسي الذي نُقلت به كلُّ شعائر المسيحية».

وأكد على أن الأزهر الشريف سيظل دائماً أبداً حامياً لعلوم الإسلام، قادراً على خوض المناظرة بكل جرأة وجسارة، مع كافة صور التطرف الديني واللاديني، وأنه تابع بتركيز وصبر وحلم شديد كل ما نشر مؤخراً حول مركز "تكوين"، وكل ما أثير حوله من ضجيج وجدل ونقاش، وأنه ألزم نفسه أن يتوقف تماماً عن التعليق بأي كلمة، حتى يتمكن من الإمام بكل ما طُرح بصبر وتأمل، ونظرٍ في العواقب والمآلات، حتى إذا ما تكلم كان الكلام حكيماً وموزوناً.

ثم وجه الدعوة للمناظرة الكبرى قائلا: «اليوم لم تعد القضية هي الأستاذ إسلام البحيري أو الأستاذ إبراهيم عيسى على حدة، بل صار هناك تجمعٌ لعدد من هؤلاء السادة الكرام، فالمقترح الذي أطرحه اليوم هو الدعوة إلى مناظرة كبرى، بشرط أن يجتمع فيها كل أعضاء مركز "تكوين" في جهة، وأنا منفرداً في جهة».

فدعا خبير المخطوطات الدكتور يوسف زيدان، ليخوض معه النقاش في دعوى أن المسجد الأقصى في سيناء ومدى خطورة هذا الفكر دينياً ووطنياً، وأن صلاح الدين أحقر شخصية في التاريخ، وبقية أطروحاته في: (عازيل)، وفي

روايته الماكرة: (ظل الأفعى)، وفي كتابه: (اللاهوت العربي) وغير ذلك.
ودعا الكاتبَ والروائيَّ الأستاذ إبراهيم عيسى للنقاش في قضية السنة وأنها
أحد الثوابت، وقضية اتهام الصحابة الكرام بالدعاشية والدموية، وغير ذلك.
ودعا الباحثَ الأستاذ إسلام البحيري للنقاش في أطروحته الأخيرة بأنه لا
يعترف إلا بالقرآن الكريم فقط، وأن السنة المشرفة ليس لها أيُّ اعتبار.
ثم أكد على أن السنة المشرفة أحدُ الثوابت التي لا تقبل تشكيكًا، ولا وجودَ
للإسلام أصلًا بدونها. ثم دعا الخبيرَ الأثريَّ الدكتور زاهي حواس للنقاش
حول إنكار وجود الأنبياء في مصر^(١).

• موقف مؤسسة تكوين من المناظرة:

لم يعلق أحدٌ من أعضائها سوى ما أبداه الدكتور يوسف زيدان من ترحيب
بالنقاش في الغرف المغلقة وليس المناظرة، والواقع أن ردود فعل أعضاء
"تكوين" لم يكن لها إلا تفسيرٌ واحدٌ وهو الهروب من المواجهة والنقاش.
• أهمية هذا البحث:

لما كانت المؤسسة لا تزال موجودة - حتى الآن^(٢) - وقامت بتجديد مجلس
الأمناء لها، وانتشرت الموادُ المرئيةُ والمكتوبةُ بين الناس شرقًا وغربًا عبر

(١) نص البيان كاملاً على صفحته بالفيسبوك <https://www.facebook.com/usamaalazhary>

(٢) إلى وقت كتابة هذه المقدمة وهي آخر ما سطرته في البحث يوم الأحد ٢٠ جمادى الآخرة سنة
١٤٤٦هـ، الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ٢٠٢٤م.

الإنترنت: كان لزاماً أن يكون هناك نقاشٌ مكتوبٌ مبني على المنهج العلمي الصحيح الذي بُني عليه تراثنا وتأسست عليه حضارتنا. ومن هنا تكمن أهمية وجود ردٍّ علمي محكم يعالج النقاط مثار التشكيك، ويرد الدعاوى ببيانات القول، وعسى أن أوفق لذلك، ومن الله أستمد العون والسداد.

المبحث الأول

موقف مؤسسة تكوين من السنة النبوية

(١)

دعوى أن السنة لم تنقل إلا بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام

قال^(١): «لم يكن هناك نقل للسنة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم

بل بدأت بعد وفاته».

وأقول:

هذه دعوى ليس له خطأ ولا زمام، فلقد جاءت الروايات تترى بتناقل الصحابة الكرام للحديث النبوي والسنة النبوية في حياة صاحبها عليه الصلاة وأتم السلام.

و«لم ينتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى إلا والسنة مشهورة منشورة في جزيرة العرب وخارجها. أما جزيرة العرب: فقد دخل أكثرها في دين الله أفواجاً، وأما خارج الجزيرة: فقد ترامت إليهم الأخبار الكثيرة

(١) أي: الأستاذ إسلام البحيري، وقد سبق في المقدمة أنني خصصت المبحث الأول لمناقشة أهم المسائل التي أثارها مؤسسة تكوين عن السنة النبوية من خلال ثلاثة فيديوهات (بودكاست) عن السنة للباحث إسلام البحيري، وهو كل ما نشرته المؤسسة حتى الآن على صفحتها بالفيسبوك أو على موقعها، وفرغت ما فيها من نقاط ومسائل وقمت بالرد عليها هنا وفيما يأتي إن شاء الله تعالى.

عن هذا الدين الجديد، ووصلت كتبه صلى الله عليه وسلم ورسله إلى قصور كسرى وهرقل والمقوقس وأمراء الحيرة وغسان، وغيرها من البلدان، مما يطمئن الباحث معه إلى أن يقول: إن السنة قد انتشرت، وملأت الآفاق، وصاحبها ما زال بعدُ يصدع بأمر ربه، ويبلغ ما أوحى إليه»^(١).

١- إن الصحابة الكرام رضي الله عنهم عملوا على نقل سنة النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ووجوده وهو بين ظهرانيهم؛ بل كان عليه الصلاة والسلام يأمرهم بأن يبلغ الشاهد الغائب.

أخرج البخاري بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاخَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ - وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ - فَقُلْنَا هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَكِيُّ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَدْ أَجَبْتُكَ: فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدُّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلَا تَجِدُ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ. فَقَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ. فَقَالَ: أَسَأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَعْيَانِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَيَّ فُقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ، وَأَنَا رَسُولٌ مِنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بَنِي

(١) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين (١/٩٦-٩٧).

ثُعَلْبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ^(١).

وقد علق شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد محرم الشيخ ناجي قائلاً: «فَضِمَّامُ بْنُ ثُعَلْبَةَ لَمْ يَكْتَفِ هُوَ وَلَا قَوْمُهُ؛ بَنُو سَعْدِ بْنِ بَكْرِ بْنِ هُوَازِنَ: بِمَا أَعْلَمْتَهُمْ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَتَقَطَّعَ أَسْئَلَتُهُ بِسَبْقِ عِلْمِهِ بِهَا، فَمَاذَا طَلَبَ هُوَ وَقَوْمُهُ؟ طَلَبُوا مَا عَبَّرَ عَنْهُ الْمُحَدِّثُونَ بَعْدُ بَعَلُو الْإِسْنَادَ، وَمِنْ هُنَا قَالُوا: إِنْ عَلُو الْإِسْنَادِ سَنَةً لِمَا أَنْ ضِمَّامًا فَعَلَهُ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الشَّرْعِ، فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ.

وعلى شاكلة ضمام، قَدِمَتِ الْوَفُودُ مِنَ السُّهُولِ وَالْأَكَامِ، بَلْ وَمِنْ كُلِّ مَكَانٍ تَطَلَّبُ وَتَتَلَقَّى وَتَعُودُ إِلَى قِبَائِلِهَا مَبْشُرَةً بِالْدِينِ الْجَدِيدِ، وَبِذَا ذَاعَتِ السَّنَةُ وَشَاعَتْ، وَطَبَّقَتْ الْأَفَاقَ، وَاشْتَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ فِي كُلِّ مَكَانٍ^(٢).

٢- وكان الصحابة يتناوبون حضور مجالسه صلى الله عليه وسلم فيها هو سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: "كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهَيَّ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النَّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نُوَيْبَتِهِ، فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا، فَقَالَ: أَلَمْ هُوَ؟ فَفَزِعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ

(١) صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: { وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا } [طه: ١١٤]، ح (٦٣)، (٢٣/١).

(٢) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحديثين (١/٩٦).

فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: طَلَّقَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: «لَا» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ»^(١).

٣- وفي حرص ساداتنا من الصحابة الكرام على نقل كل كبيرة وصغيرة متعلقة بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الإمام أبو محمد الرامهرمزي: «وعبروا عن جميع فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سفره وحضره، وطمعته وإقامته، وسائر أحواله، من منام ويقظة، وإشارة وتصريح، وصمت ونطق، ونهوض وقعود، ومأكل ومشرب، وملبس ومركب، وما كان سبيله في حال الرضا والسخط، والإنكار والقبول، حتى القلامة من ظفره ما كان يصنع بها، والنخامة من فيه أين كانت وجهتها، وما كان يقوله عند كل فعل يُحدثه، ويفعله عند كل موقف ومشهد يشهده، تعظيماً له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعرفةً بأقدار ما ذكر عنه، وأسند إليه»^(٢).

وبما سبق بيانه: يظهر جلياً مجافاة هذه الدعوى للواقع من كل الوجوه، وأن إنكار انتشار السنة في عهد صاحبها عليه الصلاة والسلام هو إنكار للشمس في رابعة النهار.

(١) أخرجه البخاري في مواضع أولها كتاب العلم، باب: التناوب في العلم، ح(٨٣)، ومسلم في صحيحه كتاب: الطلاق، باب: في الإيلاء، واعتزال النساء، ح ٣٤ - (١٤٧٩).

(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص ١٥٩).

(٢)

دعوى أن أحاديث العهد المكي أحد عشر حديثاً فقط

قال: «لم يكن في العهد المكي أحاديث كثيرة؛ بل كل ما نقل عنه (١١)

أحد عشر حديثاً فقط في العهد المكي».

وأقول:

إن الأحاديث المكية كثيرة جداً ومنتشرة في دواوين السنة والكتب الستة، نعم ليست في كثرة أحاديث العهد المدني وذلك لطبيعة التشريع في المرحلتين، ولكن ليس كما يتوهمه هذا الزعم بأنها أحد عشر حديثاً.

وهناك رسالة ماجستير^(١) في الحديث الشريف وعلومه بعنوان «ضوابط معرفة الأحاديث المكية والمدنية، دراسة تأصيلية تطبيقية على الصحيحين»، للباحث مالك حسن السيد خطاب، وقد تبين من خلالها أن عدد الأحاديث

(١) استفدت معرفتها أولاً من خلال صديقنا الدكتور أيمن الحجار، فقد ذكرها وأشار إليها في معرض كلامه في فيديو قصير بعنوان «قلة الأحاديث المكية حقيقة أم ادعاء؟» نشر على صفحة فيسبوك "وحدة بيان" التابعة للأزهر الشريف، بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٤م.

ثم بحثت عنها فتحصل لي أنها: رسالة ماجستير بقسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة، إعداد الطالب: مالك حسن السيد خطاب، إمام خطيب بوزارة الأوقاف، تحت إشراف: أ.د. جلال الدين عجوة. أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة، وعضو هيئة كبار العلماء، وأ.د/ حسن أحمد واكد. أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة. وتم تسجيلها بتاريخ: ٤/٤/٢٠٢١م ونوقشت بتاريخ: ٦/٥/٢٠٢٣م.

المكية في صحيح البخاري (٥٠١) خمس مئة وواحد حديثاً، وأن عدد الأحاديث
المكية في صحيح مسلم (٤٠١) أربع مئة وواحد حديثاً.
ومن يطالع كتب السنة فقط فإنه سيُلقي مجموعةً كبرى من الأحاديث
النبوية التي تروي لنا تفاصيل العهد المكي مثل: بدء الوحي، والجهر بالدعوة في
مكة، وما تعرض له المسلمون من صنوف الأذى، والهجرتين إلى الحبشة، وخبر
إسلام النجاشي وخبر موته، واستغفاره صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب بعد
موته، والذهاب إلى الطائف، ومعجزة الإسراء والمعراج، وغير ذلك مما تم في
ثلاث عشرة سنة كاملة في مكة.

فليت شعري إن لم تكن الأحاديثُ والمروياتُ في دواوين الإسلام، قد
حكّت ونقلت لنا تفاصيل هذه المرحلة التي تمثل أكثر من نصف الدعوة
المحمدية من حيث الزمن: فأنى لنا بمعرفتها واستكناه أحداثها الجسام؟!

(٣)

دعوى عدم كتابة القرآن في مكة

قال: «القرآن في مكة لم يكتب، فلم يكن مسموحًا لهم ذلك

لاضطهادهم».

وأقول:

نعم كان المسلمون مضطهدين في مكة، بيد أن هذا الاضطهاد لم يمنعهم أبدًا من كتابة الوحي الشريف؛ فقد كُتِبَ القرآن في مكة كما كتب في المدينة، وكان هناك كُتَّابٌ للوحي منذ اليوم الأول لنزول القرآن الكريم.

«وقد اتَّخَذَ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُتَّابًا لِلْوَحْيِ، مِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ أَحْيَانًا، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ مَتَفَرِّغًا لِلْكِتَابَةِ وَمَتَخَصِّصًا لَهَا، وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْكُتَّابُ مِنْ خَيْرَةِ الصَّحَابَةِ، وَكَانُوا يَكْتُبُونَ عَلَى مَا تَوَفَّرَ عِنْدَهُمْ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، وَالْحِجَارَةِ، وَقِطْعِ الْجِلْدِ، وَالرَّقَاعِ مِنَ الْوَرَقِ، وَالْعِظَامِ، ثُمَّ يُوَضَعُ الْمَكْتُوبُ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن أول من كتب الوحي بالمدينة أبي بن كعب، وأول من كتب بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح، ثم ارتدَّ، ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح^(٢).

(١) علوم القرآن، د. عبد الله شحاته، (ص ٢٠-٢١) بتصرّف.

(٢) فتح الباري (٩/٢٢).

وتتبعهم الحافظ ابن كثير فأوصلهم ثلاثة وعشرين كما في «البداية والنهاية»، وأورد أسماءهم وتراجمهم، حيث قال: «أما كُتَّاب الوحي وغيره فمنهم الخلفاء الأربعة؛ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم».

ثم ذكر: «أبان بن سعيد بن العاص، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأرقم بن أبي الأرقم واسمه عبد مناف، وثابت بن قيس بن شماس، وحنظلة بن الربيع، وخالد بن سعيد بن العاص، وخالد بن الوليد، والزبير بن العوام، وعبد الله بن أبي السرح، وعامر بن فُهيرة، وعبد الله بن أرقم، وعبد الله بن زيد، والعلاء بن الحضرمي، ومحمد بن مسلمة، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم أجمعين»^(١).

وذكر العلامة الكوثري أنه: «كان للنبي صلى الله عليه وسلم من الكُتَّاب ما يزيدُ عددهم على أربعين كاتبًا»^(٢).

وقد تتبعهم العلامة جمال الدين ابن حُدَيْدة الأنصاري فأوصلهم إلى أربعة وأربعين وألّف فيهم كتابا ماتعًا سماه: «المصباح المُضِيّ»، في كتاب النبيّ الأمي، إلى ملوك الأرض من عربيٍّ وعجميٍّ»^(٣).

فتبين مما سبق أن ادعاء عدم كتابة القرآن في مكة: مجردُ كلام مرسل، لا دليل عليه ولا برهان، فاستحق أن يُرمى دَبْر الأذان.

(١) البداية والنهاية (٨ / ٣٢١-٣٥٦) بتصرّف.

(٢) مقالات الكوثري (ص ٤).

(٣) طبع في دار عالم الكتب، وانظر (ص ٢٨).

(٤)

دعوى تعذر معرفة النسخ في السنة

قال: «يتعذر جدًّا معرفة النسخ في السنة؛ فمثلًا حديث "النهي عن زيارة القبور" لا نعرف المتقدم من المتأخر».

وأقول:

معرفة النسخ ليس أمرًا متعذرًا فقد وضع العلماء قواعد يعرفون من خلالها النسخ في السنة النبوية؛ فمنه ما يُعرف بقول الصحابي وتنصيبه، ومنه ما يُعرف بالتاريخ، ومنه ما يُعرف بدلالة الإجماع، وألقوا في ذلك كتبًا كثيرةً من أشهرها كتاب «الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار» للإمام الحازمي^(١).
بيد أن أوضح وأجلى طريقة لمعرفة النسخ هو تصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه، فحينما يوجد التصريح النبوي الثابت تقطع جَهيزةً - حينها - قول كل خطيب.

وهذا المثال المذكور هنا وهو «النهي عن زيارة القبور» والذي ذكره القائل نموذجًا لتعذر معرفة النسخ، هو في الحقيقة لا يصلح إلا أن يكون مثالًا لأجلى صور النسخ وأشرقها؛ فالذي صرح هو سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو حديث صُرح فيه بالناسخ والمنسوخ معًا.

(١) تدريب الراوي (٥/ ٨٩) وما بعدها.

قال ابن الصلاح: «ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقساماً: فمنها: ما يُعرف بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم به، كحديث بُريدة الذي أخرجه مسلم في صحيحه^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا»^(٢).

وقال الإمام النووي: «هذا من الأحاديث التي تجمعُ الناسخ والمنسوخ، وهو صريحٌ في نسخ نهي الرجال عن زيارتها»^(٣).
ولكن: «متى يصح في الأذهان شيء * إذا احتاج النهار إلى دليل».

(١) صحيح مسلم، كتاب: الجنائز، صحيح مسلم، باب: استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (٢/ ٦٧٢)، ح ١٠٦ - (٩٧٧).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٧٧).
(٣) شرح النووي على مسلم (٧/ ٤٦).

(٥)

دعوى تقديس المحدثين لكتب السنة كلها

قال: «رغم أن الفقهاء تعددت مدارسهم وكل يؤخذ منه ويرد عليه، إلا أننا لم نرَ هذا في الحديث فتمَّ تقديسُ كلِّ ما جمعه الأئمة الستة وغيرهم».

وأقول:

أين هذا التقديس المزعوم والذي لا يوجد إلا في خيال قائله؟! فقد انتقد علماء الإسلام الكتب الستة وغربلوا كلَّ ما فيها من متونٍ وأسانيدٍ، ورجالٍ ومسانيدٍ؛ شرحًا وتحليلًا، وتعقبًا واستدراكًا، ونقدًا ودفاعًا، وقرروا أن كتب السنة عمومًا - عدا الصحيحين - فيها الصحيح والحسن والضعيف بل والموضوع على قلة.

قال الإمام اللكنوي: «ليس كلُّ ما في هذه وأمثالها صحيحًا أو حسنًا، بل هي مشتملةٌ على الأخبار الصحيحة والحسنة والضعيفة والموضوعة. أما كتبُ السنن فذكر ابنُ الصلاح والعراقي وغيرهما أن فيها غيرَ الحسن من الصحيح والضعيف. وذكر النووي أن في «السنن» الصحيح والحسن والضعيف والمنكر»^(١).

وهذه الأحكام التي وصل إليها علماء الحديث ليست جزافية ولا تابعة

(١) الأجوبة الفاضلة (ص ٦٦ - ٦٧)، وانظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٧)، شرح الألفية للعراقي (١/ ١٠١)، التقريب (ص ٩٥).

للهوى، بل كانت وفقاً لمنهجية نقدية راسخة تفردت بها أمتنا؛ قال شيخ الإسلام مصطفى صبري: «بل الطريقة المتبعة في الإسلام لتوثيق الأحاديث النبوية أفضل طريق وأعلاها، لا تدانيتها في دقتها وسموها أي طريقة علمية غربية أتبع في توثيق الروايات، حسبك أن نقد الرجال أي رجال الحديث أصبح علماً مدوناً له كتبٌ خاصة لا تستوعبها المجلدات»^(١).

وإليك لمحةً تلخص لنا هذه الحركة العلمية التي تمحضت في هذه المنهجية الراسخة وتلك العلوم الحديثية، التي حفظت لنا الدين كله وليس السنة النبوية فقط، قال شيخنا الدكتور أسامة السيد الأزهرى: «فنشأت بناءً على ذلك أعجب حركة علمية شهدها تاريخ البشر؛ حيث خرجت أجيال متعاقبة مدفوعةً بباعث نفسي عجيب، وحرصٍ غريب، جعلهم يخرجون من ديارهم وأهلهم وأوطانهم، للسفر والرحيل، والتنقل وراء الأحاديث والآثار، والصبر على اجتياز الصحارى الموحشة، والفيافي المقفرة، وانقطاع الزاد والنفقة، والتعرض للبرد القارس، والحر الحارق، ومفارقة الأهل والولد، والصبر على ذلك السنوات الطوال.

وما فعل ذلك واحدٌ منهم أو اثنان أو جماعة، بل ألوف مؤلفة، من أقصى المشرق في نواحي خراسان ونيسابور، إلى أقصى المغرب في بلاد الأندلس. وما فعله منهم جيلٌ أو جيلان، بل أجيالٌ من وراء أجيال، على مدى أربعة قرون

(١) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين (٤/٨٧).

كاملة، حتى تم تمشيطُ ديار الإسلام، فما تركوا واحداً مشهوراً أو مغموراً، عنده حديثٌ أو حديثان فصاعداً إلا رحلوا إليه، وسمعوا منه، واختبروا حفظه وضبطه وديانته، وقابلوا رواية بعض هؤلاء ببعض، وعارضوا أداء بعضهم ببعض.

فامتاز عندهم الرواةُ إلى أصنافٍ وأنواع، وعُرفَ منهم الضابطُ الثقةَ المؤمن، والصادقُ المتوسطُ المحتملُ، والمدلسُ المخلطُ، والنزيهُ المغلوبُ على شأنه في الحفظ والرواية حتى غلبته الغفلةُ، والكاذبُ الملبسُ المموه، فتوَعَّوا الناسَ وصنفوهم على طبقات، وعرفوا عن كل واحد مولده ووفاته، وشيوخه وتلامذته، وأسفاره، ومن لقيَ ومن لم يلقَ، وماذا سمع في كل لقاء، وفيه أصابَ وفيه أخطأ.

وهم في كل ذلك يسمعون ويحفظون، ويكتبون ويدونون ويقابلون ويعارضون، لا يسأمون ولا يملُّون ولا يكتفون. وقد جمع الحافظ الخطيب البغدادي - رحمه الله - كتاباً حافلاً في أخبارهم، وما وقع منهم في الرحلة في جمع الحديث، اسمه: «الرحلة في طلب الحديث» وهو مطبوع، وهو في الحقيقة خاصٌّ بالرحلة في طلب الحديث الواحد^(١).

وحتى يصل المحدثون إلى ما وصلوا إليه من إحكام هذه المنهجية، لم يجاملوا آباءهم ولا أولادهم؛ فكان الإمام علي بن المديني يقول: أبي ضعيف^(٢)، وكان الإمام أبو داود يقول: ابني عبد الله كذاب^(٣).

(١) إحياء علوم الحديث (ص ٣٢).

(٢) المجروحين (٢ / ١٥).

(٣) ميزان الاعتدال (٢ / ٤٣٣).

قال الإمام الخطيب البغدادي: «فليس أحدٌ من أهل الحديث يجابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده. وهذا علي بن عبد الله المدني، وهو إمام الحديث في عصره، لا يروى عنه حرفٌ في تقوية أبيه بل يروى عنه ضدُّ ذلك. فالحمد لله على ما وفقنا»^(١).

وقال الإمام البيهقي: «ومن أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يُقبل من الأخبار وما يُردُّ: علم أنهم لم يأثروا جهداً في ذلك، حتى إذا كان الابن يُقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب ردَّ خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه: لا تأخذُه في الله لومةً لائم، ولا تمنعه في ذلك شجنة»^(٢) رحمٍ ولا صلةً مال. والحكاياتُ عنهم في ذلك كثيرةٌ، وهي في كتبي المصنفة في ذلك مكتوبة»^(٣).

وعرفوا أدقَّ التفاصيل وكلَّ شيء عن رواة الحديث جرحاً وتعديلاً «وتناولوا الراوي في نفسه ومروياته وشيوخه، وحفظه، ونسيانه، وضبطه، وتخليطه، وضعفه، وتحمله، وأدائه، وشبابه، وكهولته، وشيخوخته، وحصره وسفِّره، وفي سائر شؤونه التي يتصل بها أمر الرواية، حتى ذكروا الحسنات

(١) شرف أصحاب الحديث (ص: ٤١).

(٢) يقال: «بيني وبينه شجنة رحم - بالكسر والضم - أي: قرابة مشتبكة». تاج العروس (٣٥/٢٦٤).

(٣) دلائل النبوة (١/ ٤٧).

اللطيفة، والهَنَاتِ الخفيفة، وذكروا : المبتدع والمشترع، ووازنوا بين الراوي والراوي: الأحفظ والأضبط، والأقدم والألزم، والسابق واللاحق، وطويل الملازمة وقصيرها ... فجَلَّوْا الراويَ على أحسن ما استطاعوا من تجليةٍ وبيانٍ، بحسَبِ طاقة اجتهادهم، وكانوا في ذلك أمراً عجباً»^(١).

أفبعدَ هذا كله يأتي من يقول في دابر الزمان: إن الكتب الستة أو غيرها مقدسة؛ بمعنى أنها لم تخضع لمعايير النقد الحديثي؟ فالحق أنها ما أضحت هذه الكتبُ أصولاً لكتب السنة إلا لأنها خضعت لدروة تطبيق المعايير والإجراءات العلمية عليها، ولا تزال كتبُ السنةِ عمومًا والستةِ خصوصًا - فيما عدا الصحيحين - تدرُسُ أسانيدُها، ويُنتقدُ روائُها، من خلال عملية نقدية لم تعرفها أمةٌ من الأمم ولا حضارةٌ من الحضارات.

قال شيخ الإسلام مصطفى صبري: «على الرغم من اتخاذ علماء الإسلام في ضبط الروايات عن نبيهم وتوثيقها طريقة لم تر مثلها دنيا الشرق والغرب»^(٢).

(١) لمحات من تاريخ السنة (ص ١٦٣).

(٢) موقف العقل (٤/١٦٩).

(٦)

دعوى عدم مراجعة منهجية البخاري ومسلم

قال: «مشكلتنا مع التيار التراثي أنهم غير قابلين للمراجعة؛ بدليل أننا لو راجعنا منهجية البخاري أو مسلم سنكتشف أخطاءً كثيرةً عندَ النقد والمراجعة».

وأقول:

١- هذه المراجعة التي يريدُ بها إسلام البحيري نقدَ منهجية البخاري ومسلم، ليست مبنيةً ولا خاضعةً لاعتبارات المنهج العلمي الذي وضعه العلماء والمحدثون، ولكنها مراجعةٌ بأدوات النقد الحداثي، الذي يريدُ تطبيقه هو ومؤسسته على السنة والسيرة، وغيرهما من علومنا ومعارفنا.

وما عسانا أن نفعل لقوم لا تعجبهم هذه المناهج العلمية الراسخة، التي قامت عليها حضارةٌ ملأت الأرض كلها نوراً؟! ويريدون أن يستبدلوا بها مناهج الحداثة وما بعد الحداثة القائمة على نزع القداسة عن نصوص الوحي الثابتة من السنة النبوية، بالتشكيك في قضية الثبوت ابتداءً، ثم بجعل العقل المجرد عن أي حظ من الدراسة والتأهيل هو المعيارَ للرفض والقبول!!

٢- إننا نحن - معشر التراثيين - نقبل المراجعة والنقد ونقوم بذلك في كل العلوم وليس علم الحديث وحده، وعلى رأس الكتب التي نُقدت بأعلى درجات النقد الحديثي البخاري ومسلم، فقد تمت مراجعتها من علماء الأمة فعلاً،

وسأين نتائج هذه المراجعة لهما، ولكن بناءً على المنهجية العلمية الحديثة، لا بناءً على العقل المجرد من التأهيل.

فإذا تقرر هذا أقول:

أولاً: تراث المسلمين مبني على النقد والمراجعة والتحليل:

قال الإمام الذهبي: «وما زال العلماء قديماً وحديثاً يردُّ بعضهم على بعضٍ في البحث وفي التواليف، وبمثل ذلك يتفكَّه العالم، وتبرهن له المشكلات»^(١).

وقال العلامة الكوثري: «ولم يزل أهل العلم الأكفأ يردُّ بعضهم على بعضٍ، تمحيصاً للحق على تفاوتٍ ما آتاهم الله من علم وفهم، وكان هؤلاء الأئمة من أرغب الناس فيما يوجَّه إليهم من ردود بوجيه الحجة، وأرحبهم صدرًا له، وأسرعهم رجوعًا إلى الصواب حيث اتضح، لإخلاصهم في العلم ومخافتهم من الله في أحكام دينه، فكافأهم الله بإظهار سلطان علومهم في أمصار المسلمين على تنائي الأقطار، وامتداد الأعصار، حتى أقرت لهم جماهير علماء الأمة بالإمامة والقدوة»^(٢).

وقد مارس الأئمة ذلك بالأفعال لا بالأقوال فقط، في كل فن من فنون العلم، وسأكتفي بثلاثة نماذجٍ لثلاثة من العلوم؛ وهي التفسير والفقه والتصوف.

(١) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٥٠٠).

(٢) مقدمة الكوثري لكتاب الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة (ص ٦).

وأما الحديث: فقد أفردت فيه بحثًا خاصًا بعنوان «التعقبات الحديثة النشأة والتطور»^(١) ذكرتُ فيه أكثر من مئة مؤلفٍ حديثي يتعقب العلماء فيها بعضهم بعضًا ويردون وينقدون ويراجعون، ثم يأتي بعد ذلك من يزعم أن «التراثيين لا يقبلون المراجعة»!

١- أما علم التفسير: فقد اهتموا بتنقية كتب التفسير من الروايات الموضوعية والإسرائيليات، سواءً في أثناء سياقهم للأقوال ثم التنبيه بعد ذلك على بطلان الباطل، كما يفعل الحافظ ابن كثير مثلاً في تفسيره، أو بإفراد كتبٍ خاصةٍ بذلك كما فعل السيد عبد الله بن الصديق الغماري في مؤلفه «بدع التفاسير»، والدكتور محمد أبو شُهبة في كتابه «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير». والدكتور محمد حسين الذهبي في كتابه «الإسرائيليات في التفسير والحديث»، كما أن هناك مادةً دراسيةً مقررةً منذ عشرات السنوات على طلابِ كلية أصول الدين بالأزهر الشريف تسمى «الدخيل في التفسير».

أضف إلى ذلك أن كتب التفسير زاخرةٌ وحافلةٌ على اختلاف ألوانها ومشاربها واتجاهاتها بالمباحثات والردود والمناقشات؛ شرحًا، وتحليلًا، وفقهًا، ولغةً، ومناسبةً للآيات والسور، وذكرًا لأسباب النزول، وغير ذلك من الميادين الفينانة معقولًا ومنقولًا.

(١) وهو جزء من رسالتي للدكتوراه «تعقبات الحافظ ابن حجر على الداودي في فتح الباري» (ص ٢٨-٥٥)، ط: دار السلام بالقاهرة.

٢- وأما علم الفقه: فإنه يحتوي على حوالي مليون ومئتي ألف مسألة تقريباً، ولدينا من أئمة المذاهب حوالي ٩٠ مذهباً بـ ٩٠ مجتهداً^(١)، وعلى مدار تاريخ الأمة من العمل والتمحيص والتدقيق والتحرير والخدمة، تمخّضت وآلت إلى المذاهب الأربعة المعتمدة، وفي المذاهب الأربعة نفسها ما يسمى بـ «الكتب المعتمدة» في كل مذهب؛ هذه الكتب هي المعبرة دون سواها عن المذهب، فهذه الغرابة للأقوال والمسائل على مدار مئات السنين، كانوا يقومون بها في كل عصر، تبعاً لحاجياتهم ومستجداتهم.

ولا يزال باب الاجتهاد مفتوحاً في عصرنا وكل عصر، لاستيعاب ما يجيّد من النوازل والأحداث.

٣- وأما علم التصوف (التزكية): فإن من أشهر الكتب المصنفة فيه هو كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، وقد تعرض هذا الكتاب الحافل للنظر والتدقيق والانتقاد والتمحيص، حتى في عصر مؤلفه؛ فكتب الغزالي نفسه «الإملاء عن إشكاليات الإحياء». وألف العلامة عبد القادر العيدير - بعد ذلك - مدافعاً عن الإحياء: «تعريف الأحياء بفضائل الإحياء»، وكلاهما مطبوع غير مرة.

(١) وردت هذه الإحصائية في مقال بعنوان: «إدراك الواقع وأثره في الفتوى» منشور سنة ٢٠١٢م على موقع دار الإفتاء المصرية، وهو مستل من محاضرات شيخنا الأستاذ الدكتور علي جمعة.

ومما انتقد الناس به الكتاب أن فيه روايات باطلة، فشمّر العلماء عن ساعد الجدّ وتكلم الإمام تاج الدين السبكي عن بعض أحاديثه في «طبقات الشافعية الكبرى»، وبعده ألف الإمام العراقي كتابين لتخريج أحاديثه، وبيان ما فيها من صحيح وضعيف وغير ذلك، ومن بعده تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني، فاستدرك بعض الأحاديث التي فاتت شيخه العراقي، ومن بعده ابن قُطوبغا الحنفي تلميذ ابن حجر فألف «إتحاف الأحياء بما فات من تخريج الإحياء»^(١)، وبقيت أحاديث أخرى تعرّض لها الإمام مرتضى الزبيدي في شرحه للإحياء المسمى بـ«إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين».

فهذه نقطة في بحرٍ مما كان يبذله الأئمة من جهد ونقد وتحرير وتمحيص في كافة العلوم، رضي الله عنهم ونفعنا بهم.

ثانياً: نقد العلماء للصحيحين ونتائج ذلك:

إن صحيح البخاري ومسلم مفخرةٌ خالدةٌ للأمة الإسلامية، حيث جمعا أصحَّ الأحاديث ثبوتاً وأوثقها، فاتفقت الأمة على صحة ما فيها من أحاديث مسندةٍ وهي شرط كتابيها، وتلقتهما بالقبول.

بيد أن ثمة أموراً تحتاج إلى إزاحة اللثام، عنها لتنجلي في هذا المقام، خصوصاً فيما يتعلق بصحيح الإمام أبي عبد الله البخاري:

(١) ذكره السخاوي في الضوء اللامع (٦ / ١٨٦)، وسماه الكتاني «تحفة الأحياء...» الرسالة المستطرفة (ص: ١٨٦).

• محتوى صحيح البخاري عبارة عن أجزاءٍ ثلاثة:

- ١- الأحاديث المسندة وهي شرط الكتاب وأساسه.
- ٢- المعلقات، التي ذكرها في أبوابه، وهي ليست على شرط الكتاب.
- ٣- الآراء الفقهية الخاصة باجتهد البخاري والتي أودعها عناوين أبوابه فيما سمي ب: (فقه البخاري في تراجمه).

وقد تعرضت الجوانب الثلاثة للنقد والنظر، والتحليل والرد، و«لا يوجد كتابٌ بعد كتاب الله تعالى اعتنت به الأمة واحتفت به؛ عنايتها وحفاوتها بصحيح الإمام البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، بوجوهٍ من العناية التي تدل على أن الأمة كما أجلت هذا الكتاب، فهي قد درستة ونقدته وتتبع اجتهادات الإمام البخاري فيه حديثاً وفقهياً، فخالفته مراتٍ قليلةً، ووافقته غالباً، مما زادت مكانته عند الأمة، وعلمت أنه كتابٌ متقنُ الصنعة قويُّ المنهج منضبطُ القواعد»^(١).

١- أما الأحاديث المسندة:

وهي التي نسميها الأحاديث التي على (شرط البخاري) فقد ثبت بعد النظر فيها وتتبعها بأنها صحيحةٌ ليس عند البخاري وحده ولكن عند أئمة الحديث وحفاظه قبل البخاري وبعده، قال ابن الصلاح: «سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفةٌ عند أهل

(١) شرح الحديث النبوي (ص ٣٦٤)، للأستاذ الدكتور الشريف حاتم العوني.

هذا الشأن»^(١).

وهذه الأحاديث عددها مئة وعشرة أحاديث، عقد لها الحافظ ابن حجر فصلاً خاصاً في «هدي الساري» وأجاب عنها حديثاً حديثاً ثم قال: «هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أفراد البخاري، بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه واضحاً ومرقوماً بين عليه رقمٌ مسلم وهو صورة «م»، وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً، فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط، وليست كلها قاذحةً، بل أكثرها الجوابُ عنه ظاهر، والقدر فيه من دفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسيرُ منه في الجواب عنه تعسفٌ، كما شرحته مجملاً في أول الفصل، وأوضحته مبيناً أثر كل حديث منها»^(٢).

وهذه الأحاديث المتقدمة ليس معنى انتقادها أنها ضعيفة، بل هي لا تخرج عن دائرة الصحة، غير أن انتقادها جعلها خارج دائرة المتلقى بالقبول، وكذلك دائرة ما انفقت الأمة على تصحيحه.

قال الشيخ محمد عوامة «وخلاصة ذلك: أن ابن الصلاح استثنى من أحاديث الصحيحين ما تكلم فيه الدار قطني وغيره، فإنها لا تفيد القطع، لكنها لا تخرج عن دائرة الصحة.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٩).

(٢) هدي الساري (ص ٤٠٢).

وأؤكد على هذا الأمر: ما تُكلم فيه من أحاديث الصحيحين، فإنه يخرج وينزل عن دائرة إفادة العلم اليقيني، إلى دائرة الصحة فقط، ولا ينزل إلى الضعف، لأن القطع واليقين حصل لأحاديثهما بقرينة التلقي بالقبول من الأئمة الحفاظ عامةً، وهذا الحديثُ تكلم فيه بعضهم، فلم يحظَ بقرينة التلقي العام، فبقيَ على أصل الصحة التي ارتأها الشيخان له أو أحدهما، ومعه الحفاظ الآخرون الذين لم يتكلموا فيه، إذ من المعلوم بدهاءة أنه لا يوجد في الصحيحين أو أحدهما حديثٌ ادَّعى له الشيخان الصحة، واتفق العلماء الآخرون كلُّهم على ضعفه، فهو في دائرة المختلف فيه على أقل تنزُّلٍ، ويبقى الحكمُ لما حكَّم به الإمامان لعلَّو مقامهما في هذا العلم، ولما عُرِف من دقائق مسالكهما»^(١).

وقال الأستاذ الدكتور محمد أبو شَهَبَة: «قد انتقد بعضُ الحفاظ كالدارقطني وغيره أحاديثَ ذكرها البخاري ومسلم في صحيحيهما أو أحدهما، وليس معنى هذا أن هذه الأحاديثَ المنتقدة ضعيفةٌ أو واهيةٌ، كلا، وإنما انتقدوها لكونها لم تبلغ الدرجة العالية التي التزمها كلُّ واحد منهما في كتابه.

وجملة هذه الأحاديث مئتان وعشرة أحاديث؛ اشتركا في اثنين وثلاثين منها، واختص البخاري بثمانية وسبعين حديثاً، ومسلم بالباقي وهو مئة حديث، وما انتقده على البخاري وحده أو شاركه فيه مسلم قد أجاب عنه الحافظُ الكبير ابن حجر في «مقدمة» الفتح، وما خصَّ مسلماً أجاب عنه الإمام النووي في

(١) التعليقات على تدريب الراوي (٢/٥٠٢-٥٠٣).

«شرح» على صحيح مسلم^(١).

وهنا نقول: إن الذي يريد المناكفة مرةً أخرى في هذا الجانب من صحيح البخاري (الأحاديث المسندة)، فسيصطدم بإجماع الأمة الذي انعقد بعد قرنين من التمحيص والنظر في الصحيحين، وكان من أوائل من أشار إلى اتفاق الأمة هذا وإجماعهم: الإمام الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني المتوفى سنة (٤١٨ هـ) حيث قال في كتابه «أصول الفقه»^(٢): «الأخبار التي في الصحيحين مقطوعٌ بصحة أصولها ومتونها، ولا يحصل الخلاف فيها بحالٍ، وإن حصل في ذلك اختلافٌ في طرقها أو رواتها، فمن خالف حكمه خبراً منها وليس له تأويلٌ سائغٌ للخبر نقضنا حكمه؛ لأن هذه الأخبار تلقته الأمة بالقبول»^(٣).

٢- وأما المعلقات:

فقد اتفقت كلمة المحدثين على أنها ليست على شرط البخاري، وأن منها الصحيح والضعيف، وأن وجود الضعيف فيها لا يقدح في الكتاب ولا ينال منه؛ لأنها ليست على شرط أصلاً، بل شرطه هو الأحاديث المسندة، كما تقدم. قال الإمام ابن الصلاح: «إذا تقرر حكم التعاليق المذكورة، فقول البخاري: ما أدخلت في كتابي إلا ما صحَّ، وقول الحافظ أبي نصر السجزي: أجمع الفقهاء

(١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٢٥٧).

(٢) كما في النكت على مقدمة ابن الصلاح للزرکشي (١/ ٢٨٠).

(٣) وانظر أيضاً: فتح المغيث (١/ ٧٢)، البحر الذي زخر (١/ ٣٥٤).

وغيرهم أن رجلاً لو حَلَفَ بالطلاق أن جميع البخاري صحيح، قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا شك فيه، لم يحنث: محمولٌ على مقاصد الكتاب وموضوعه، ومتون الأبواب المسندة، دون التراجم ونحوها»^(١).

قال الشيخ عوامة معلقاً: وذلك لأنه سمي كتابه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»؛ فأشار إلى صحة المسانيد، لا التعليقات والتراجم»^(٢).

وقال العلامة الكوثري: «ومعنى التعويل على صحيح البخاري: هو الاعتقادُ على أحاديثه المسندة المرفوعة، وما سوى ذلك من آراءٍ ومعلقاتٍ وآثارٍ تتبعُ أحوالها الخاصة في النظرِ الصحيح»^(٣).

فحصل من هذا أن معلقات البخاري - ولو بصيغة الجزم - لا تدخلُ فيما تُلقَى بالقبول، ولا بدُّ من الوقوف على أسانيدها، وأن بعد الوقوف عليها سنجدُ منها الصحيحَ والضعيفَ.

وقد فصل ذلك كله شيخنا الأستاذ الدكتور نور الدين عترٌ تفصيلاً حسناً فقال:

«إن تعليقه للحديث إما أن يكون بصيغة الجزم، مثل: قال فلان، أو حدث، أو روى، أو ذكر. وإما أن يكون بصيغة لا تفيدهُ الجزم، مثل روي عن فلان، أو

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٦).

(٢) التعليقات على التدريب (٢/ ٢٨٩).

(٣) مقدمات الكوثري (ص ٣٧٨).

يُحكى، أو عن فلان، أو يقال. وتسمى صيغةً تريض.

أما القسم الأول: وهو المعلق بصيغة الجزم، فإن هذه الصيغة تعتبر حُكماً بصحة الحديث إلى من علّقه عنه فقط، لأنه لا يستجيز أن يجزم بالحديث عنه ونسبته إليه إلا وقد صحَّ عنده أنه قاله.

فإذا جزم به عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابي عنه فهو صحيح. أما إذا كان الذي علّق الحديث عنه دون الصحابة، فلا يحكم بصحة الحديث حكماً مطلقاً، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله، وفي غير ذلك مما يشترط لصحة الحديث. فتنوع هذه الأحاديث إلى الصحيح وغيره، بحسب ذلك.

ومثال الضعيف منها: قوله في الزكاة^(١): «وقال طاوسٌ: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: اتوني بعرضٍ ثيابٍ خميصٍ أو لبيسٍ^(٢) في الصدقة». إسناده إلى طاوسٍ صحيح، لكنه لم يسمع من معاذ، فالإسناد منقطع، غير صحيح.

وأما القسم الثاني من المعلق عند البخاري: وهو ما كان بغير صيغة الجزم، فهذه الصيغة ليست حكماً بصحته عمّن رواه عنه، لأنها تستعمل في الحديث

(١) صحيح البخاري (٢/ ١١٦).

(٢) «بعرض» بفتح العين المهملة وسكون الراء: ما عدا التقدين. «خميص» بفتح الحاء المعجمة وآخره صاد مهملة: بيان لسابقه أي خميصة وذكره على إرادة الثوب. وقال الكرمانى: كساء أسود مربع له علمان، والمشهور خميس بالسین، قال أبو عبيد: هو ما طوله خمسة أذرع. «لبيس» بفتح اللام وكسر الموحدة المخففة: فعيل بمعنى ملبوس. إرشاد الساري (٣/ ٤٠).

الصحيح وتستعمل في الضعيف أيضًا.

ومثال الضعيف: قوله في الوصايا^(١): «ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية». وقد رواه الترمذي موصولاً^(٢) من طريق الحارث الأعور^(٣) عن علي، والحارث ضعيف^(٤).

وقد علّق الحافظ على أثر طاوس حاكماً بضعفه فقال: «هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس، لكن طاوس لم يسمع من معاذ، فهو منقطع، فلا يُعْتَرِّقُ بقول من قال «ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده»؛ لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علّق عنه، وأما باقي الإسناد فلا»^(٥).

٣- أما ما يتعلق بآراء البخاري واجتهاده الفقهي (فقه البخاري في تراجمه):

فحديثنا عنه في المسألة التالية رقم (٧).

(١) صحيح البخاري (٤ / ٥).

(٢) سنن الترمذي، أبواب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم (٣ / ٤٨٧)، (ح ٢٠٩٤)، وقال الترمذي عقبه: «وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث، والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم».

(٣) هو: الحارث بن عبد الله الأعور، أبو زهير، صاحب علي، كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي. وقال الذهبي في الميزان: من كبار علماء التابعين على ضعف فيه. وفي الكاشف: شعبي لين. وقال ابن حجر: في حديثه ضعف. انظر: ميزان الاعتدال (١ / ٤٣٥)، الكاشف (١ / ٣٠٣)، تقريب التهذيب (ص ١٤٦).

(٤) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٧٤ - ٣٧٥)

(٥) فتح الباري (٣ / ٣١٢).

• معنى تلقي الصحيحين بالقبول:

وحتى نزيل كل ما يدور حول الصحيحين من غموض لدى بعض المثقفين والمعاصرين: نؤكد أيضاً على أنه ليس كل ما في الصحيحين - من الجُلدة حتى الجُلدة - تلقته الأمة - أي علماءها من علية المحدثين - بالقبول؛ بل هناك مستثنيات ليست مندرجة تحت عموم هذا التلقي؛ وهي كالتالي^(١):

- أ- الأحاديث المعلقة في كتابيهما، فإنها التزاماً صحة المسانيد دون المعلقات.
- ب - بعض ما في الشواهد والمتابعات، لأنها قد يُحَرَّجان عن بعض من لم يسلم من غوائل الجرح، إنما رويها لأمر جانبيّة أخرى.
- ج- ما أشار^(٢) أو أحدهما إلى علة فيه، وهذا في «صحيح» مسلم متكرر.
- د - الأحاديث التي أشار إليها ابن الصلاح آخر كلامه بقوله: «سوى أحرفٍ بسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل الشأن»، وعدّها متنا حديث وعشرة أحاديث.

* النتيجة النهائية المترتبة على نقد الصحيحين:

- الصحيحان أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، ويعتُونَ بذلك الأحاديث المسندة التي لم ينتقدّها الحفاظ الكبار.

(١) ذكرها العلامة الشيخ محمد عوامة في التعليقات على التدریب (٢/٤٩١).

(٢) في «الأصل»: «ما لم يشيرا...» ولعله سبق ذهن أو قلم؛ لأن «ما لم يشيرا...» إلى وجود علة فيه فهو داخل في دائرة التلقي بالقبول.

- الأحاديث المسندة المتقدمة فيها ليست ضعيفة بل هي صحيحة، لكنها ليست في دائرة المتلقى بالقبول ولا الاتفاق.

- معلقات البخاري ليست على شرطه وفيها الصحيح والضعيف.

ثالثاً: هذا وينبغي أن نعلم أن هناك كتباً سوى الصحيحين التزمت الصحة، وهي أكثر من عشرة كتب، بيد أن العلماء لم يتفقوا إلا على صحة ما في الصحيحين، فقد تكلموا على نزول شرط ابن خزيمة في صحيحه، وعلى تساهل ابن حبان، وتساهل الحاكم، فالمسألة مبنية لديهم على قواعد دقيقة.

كما أن البخاري نفسه له كتب أخرى غير الصحيح مثل «الأدب المفرد»، ومع ذلك لم يدع هو ولا العلماء من بعده أن لها منزلة الصحيح ولا مرتبته، وهذا يؤكد - لمن يريد حقاً أن يستجلي الحقيقة لا من يريد مجرد التشغيب - أن العلماء لم يجاملوا البخاري ولا غيره، بل كان المنهج العلمي هو الحاكم على الجميع.

(٧)

دعوى أن وقوع الخطأ في تراجم الأبواب دليل على وجود الخطأ في البخاري
قال: «فقه البخاري في تراجمه دليل على وجود الخطأ في صحيح
البخاري، وهو ما يحاول أن ينفيه كل من يدافع عنه».

وأقول:

تجلى لنا في المسألة السابقة أن فقه البخاري في تراجمه هو من ضمن محتويات
الصحيح بجانب المعلقات والأحاديث المسندة، وأن القدر الذي اتفقت الأمة
على صحته هو ما يتعلق بالمسند فقط، أما المعلقات ففيها الصحيح والضعيف كما
مر معنا، وكذلك نقول هنا فيما يتعلق باجتهد البخاري فقهياً: أنه كان محل نظر
ورد من العلماء في عصره ومن بعده، وأن احتمالية الخطأ في اجتهاده الفقهي
موجودة كشأن بقية الفقهاء المجتهدين.

إذا تقرر هذا علمنا أن كلام المعترض بأننا «نحاول جميعاً نفي الخطأ عن
البخاري وخصوصاً تلامذته ومن جاء بعدهم كابن حجر العسقلاني»: كلام
غير صحيح يدحضه الواقع العلمي المسطور في شروح البخاري نفسه، وإن من
يطالع شرحاً من أكبر الشروح مثل «عمدة القاري» يرى الإمام البدر العيني
وهو يعترض على البخاري في بعض اجتهاداته وعناوينه للأبواب، ومدى
مطابقة العناوين للأحاديث.

وهاك مثلاً لما نقره، قال البخاري في صحيحه: «باب غسل الرجلين ولا

يمسح على القدمين» فشرح البدر العيني تلك الترجمة قائلاً: «قوله (ولا يمسح على القدمين) يعني: إذا كانتا عاريتين. قال القشيري: فهم البخاري من هذا الحديث أن القدمين لا يُمسحان بل يُغسلان، وهو عندي غير جيد...»^(١).
فليُنظر المدعي كيف اعتمد العيني كلام القشيري المخطئ للبخاري في مسلكه!.

وقد ألفت - على سبيل المثال أيضاً - الدكتور سعد فجحان الدوسري: «تعقبات العيني على البخاري في تفسير الغريب، عرض ونقد»^(٢).
وبغض النظر عن صواب اعتراض البدر العيني ودقة تخطيطه للبخاري من عدمها: إلا أننا أمام مشهد يحاول أن يجحده (الباحثُ المعترض!).
قال العلامة الكوثري: «ولم يكن البخاري يكتفي بالرواية المجردة، بل كان يجول في ميدان الاجتهاد، مزاحماً أئمة الفقه المعروفين على تأخر زمنه عنهم، فيرتني آراءً فقهيةً يوافق من سبقه أو يخالفه على ما فتح الله عليه... وإن كان في آرائه بعض ما يُردُّ، كما هو شأن المجتهد، لأنه قد يخطئ وقد يصيب، وليست العصمة من شأن المجتهد عند أهل الحق»^(٣).

(١) عمدة القاري (٣/ ٢٠).

(٢) بحث منشور بمجلة «المعيار»، المجلد (٢٨) العدد (٥) السنة ٢٠٢٤، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

(٣) مقدمات الكوثري (ص ٣٧٨).

(٨)

دعوى أن الأحاديث التي قبلها أبو حنيفة سبعة عشر حديثاً فقط

قال: «أبو حنيفة رفض كثيراً من الأحاديث لدرجة أن أحد تلامذته أحصى

الأحاديث التي قبلها أبو حنيفة فوجدها (١٧) سبعة عشر حديثاً فقط».

وأقول:

هذه دعوى قديمة أوردتها العلامة ابن خلدون في «مقدمته» حيث قال: «واعلم أيضاً أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال؛ فأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقال بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً أو نحوها إلى خمسين».

ثم قال: «والإمام أبو حنيفة إنما قلّت روايته لما شدّد في شروط الرواية والتحمل، وضعّف رواية الحديث اليقيني إذا عارضه العقلي القطعي، وقلّت من أجلها روايته فقلّ حديثه، لا أنه ترك رواية الحديث متعمداً، فحاشاه من ذلك، ويدلّ على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث اعتماد مذهبه بينهم، والتعويل عليه واعتباره رداً وقبولاً»^(١).

وقد ناقش العلامة ابن خلدون في دعواه وفنّدها العلامة محمد زاهد الكوثري في تعليقاته على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي؛ حيث قال: «وما قاله العلامة ابن خلدون في مقدمة «تاريخه» من أن أبا حنيفة لتشدده في شروط

(١) مقدمة ابن خلدون (٢/١٨٣).

الصحة لم يصحَّ عنده إلا سبعة عشر حديثاً: فهفوةٌ مكشوفةٌ لا يجوز لأحدٍ أن يغترَّ بها، لأن رواياتِهِ على تشدده في الصحة لم تكن سبعة عشر حديثاً فحسبُ، بل أحاديثه في سبعة عشر سفرًا يسمى كلُّ منها بـ«مسند أبي حنيفة»، خرَّجها جماعة من الحفاظ وأهل العلم بالحديث، بأسانيدهم إليه، ما بين مُقِلِّ منهم ومُكثِّرٍ حسبها بلغهم من أحاديثه.

وقلَّمَا يوجد بين تلك الأسفارِ سفرٌ أصغرُ من «سنن الشافعي»، رواية الطحاوي، ولا من «مسند الشافعي» رواية أبي العباس الأصم اللذين عليهما مدارُ أحاديث الشافعي.

وقد خدم أهل العلم تلك المسانيد جمعًا وتلخيصًا وتخريجًا وقراءةً وسماعًا وروايةً، فهذا الشيخ محدث الديار المصرية الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الشافعي صاحبُ الكتبِ الممتعة في السير وغيرها، يروي تلك المسانيدَ السبعة عشرَ عن شيوخٍ له ما بين قراءة وسماعٍ ومشافهةٍ وكتابةٍ بأسانيدهم إلى مُخرِّجِها في كتابه «عقد الجمان».

وكذا يرويها بطريقٍ محدث البلاد الشامية الحافظُ شمسُ الدين بنُ طولونٍ في «الفهرست الأوسط» عن شيوخٍ له سماعًا وقراءةً ومشافهةً وكتابةً بأسانيدهم كذلك إلى مخرِّجِها، وهما كانا زَيْنِي القُطْرَيْنِ في القرنِ العاشرِ، وكذلك حملة الرواية إلى قرننا هذا ممن لهم عنايةٌ بالسنة .

ولإشباع ذلك كلِّه مقامٌ آخرُ، وإنما ذكرنا هذا عَرَضًا إزالةً لما عسى أن يعلِّق

بأذهان بعضهم من كلام ابن خلدون، وما تلك المسانيد والكتب من تناول أهل العلم ببعيد، وإن كنا في عصرٍ تقاصرت المهمم فيه عن التوسع في علم الرواية.

وكتاب «عقود الجواهر المنيفة» للحافظ المرتضى الزبيدي شذرةً من أحاديث الإمام، وللحافظ محمد عابد السندي كتاب «المواهب اللطيفة على مسند أبي حنيفة» في أربع مجلدات أكثرَ فيه جدًّا من ذكر المتابعات والشواهد، ورفع المرسل ووصل المنقطع، وبيان مخرجي الأحاديث والكلام في مسائل الخلاف^(١).

وقال في موضعٍ آخر: «وأما كثرة حديثه فتظهر من حُججه المسرودة في أبواب الفقه، والمدونة في تلك المسانيد السبعة عشر، لكبار الأئمة من أصحابه، وسائر الحفاظ، وكان مع الخطيب عندما حلَّ دمشق «مسند أبي حنيفة» للدارقطني، و«مسند أبي حنيفة» لابن شاهين، وهما زائدان على السبعة عشر المذكورة»^(٢).

وقصارى القول ومُحاده أن الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت كان فقيه العراق، ومن حفاظ الحديث الكبار^(٣)، فكان له القُدْحُ المُعَلَّى في الحديث والفقه معًا؛ قال الذهبي: «وكان من أذكى بني آدم، جمع الفقه والعبادة والورع

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي (ص ١٦١-١٦٢).

(٢) فقه أهل العراق وحديثهم (ص ٥٨-٥٩).

(٣) فقد ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦) وحلَّاه بقوله: «الإمام الأعظم، فقيه العراق».

والسخاء»^(١)

وأن الذي ذكره العلماء أنه كان للإمام سبعة عشر مسنداً - يعني كتاباً -
جمعت أُلوفَ الحديث، صنفها تلامذته ومن تلاهم، ولكن القائل تابع في دعواه
تلك دعوى قديمة لابن خلدون في مقدمته، ورغم رد العلماء عليها وتفنيدها،
إلا أنه لا يزال مُصرّاً على ترديدها!!.

(١) العبر في خبر من غير (١ / ١٦٤).

(٩)

دعوى تصوير مدرسة الرأي بأنها نموذج لإنكار السنة

قال: «الخلاف بين مدرسة الرأي في العراق ومدرسة الحديث في المدينة

كان يتم تصويره بأنه نموذج لإنكار السنة».

وأقول:

يريد إسلام البحيري مساواة كلامه في ردّ بعض الأحاديث الثابتة في البخاري وغيره، بما كان يفعلُه أهل الرأي قديماً!، بجامع أننا نطلق على الجميع مصطلح «إنكار السنة»، وأتى له الظفر بهذا؟! فستانَ بين فعله وعقله ونظره، وبين مدرسة أهل الرأي.

فلا يتوهمنَّ امرؤٌ أن أهل الرأي كانوا يقولون بمجرد رأيهم في مقابلة الحديث الثابت، بل إن «الاجتهاد بالرأي كان يقوم على أساس النظر إلى علل الأحكام، ومراعاة المصلحة. والفقهاء كانوا فريقين: فريق يتهبُّ من الرأي، ولا يلجأ إليه إلا قليلاً، وكان أكثر هؤلاء الفقهاء في المدينة بالحجاز. وفريق لا يتهبُّ من الرأي، بل يلجأ إليه كلما وجد ضرورةً لذلك، وكان أكثر هذا النوع من الفقهاء في الكوفة بالعراق.

وكان رئيس مدرسة الحديث الإمام سعيد بن المسيب (ت ٩٤)، وهو أحد الفقهاء السبعة الذين نشروا الفقه في المدينة بعد أن تلقّوه عن الصحابة، وكان من سادات التابعين فقهاً وديناً وورعاً وفضلاً، حتى كان يسمّى بـ(فقيه الفقهاء).

وكان رئيسَ مدرسة الرأي في الكوفة إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦)، شيخُ حماد بن أبي سليمان وهذا شيخ أبي حنيفة؛ المشهودُ له بالبراعة في الفقه والدقة في الاستنباط، والغوص في معاني النصوص^(١).

وإننا نؤكدُ على أنه «ما من مجتهدٍ أو باحثٍ في الفقه الإسلامي إلا ويعتبر السنة المصدرَ الثانيَ للتشريع بعد القرآن الكريم مباشرةً، إذ ما دام الحديثُ قد ثبتت نسبتهُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالكل يلتزم به، ويعمل بمقتضاه من غير جدال.

وما التسميةُ بمدرسة الحديث أو بمدرسة الرأي؛ إلا اصطلاحاتٍ أطلقها المؤرخون على بعض الاتجاهاتِ الفقهية التي تتوسع في جانبٍ معينٍ من هذه الجوانب^(٢).

وها هو الإمام الأعظم يُحث على اتباع الحديث وسماعه والعمل به، قال العراقي: «كان الإمام أبو حنيفة يقول: إياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي، عليكم باتباع السنة، فمن خرج عنها ضلَّ.

ودخل عليه مرةً رجلٌ من أهل الكوفة والحديث يُقرأ عنده، فقال الرجل: دعونا من هذه الأحاديث، فزجره أبو حنيفة أشدَّ الزجر وقال له: لولا السنةُ ما فهِمَ أحدٌ مِنَّا القرآن.

(١) المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية (ص ٣٥٣-٣٥٤)، لشيخنا الأستاذ الدكتور علي جمعة.

(٢) موسوعة التشريع الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية (ص ٢١٦-٢١٧).

وقيل له مرة: قد ترك الناس العمل بالحديث وأقبلوا على سماعه، فقال:
نفس سماعهم للحديث عمل به.

وكان يقول: لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث، فإذا
طلبوا العلم بلا حديث فسدوا^(١).

قال العلامة الكوثري: «وردت في الرأي آثارٌ تُدْمُهُ، وآثارٌ تَمُدُّهُ،
والمذموم هو الرأي عن هوى، والممدوح هو استنباط حكم النازلة من النص على
طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم، برّد النظر إلى نظيره في الكتاب
والسنة. وقد خرّج الخطيب غالب تلك الآثار في «الفقيه والمتفقه»، وكذا ابن عبد
البر، مع بيان موارد تلك الآثار.

والقول المحتم في ذلك: أن فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم، جرّوا على
القول بالرأي بالمعنى الذي سبق، أعني استنباط حكم النازلة من النص، وهذا
من الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها».

ثم قال: «فالرأي بهذا المعنى وصف مادحٌ يوصف به كلُّ فقيهٍ، يُنبئ عن دقة
الفهم، وكمال الغوص، لذلك تجد ابن قتيبة يذكر في كتاب «المعارف» الفقهاء
بعنوان (أصحاب الرأي)، ويعدّ فيهم الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن
أنس رضي الله عنهم. وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الحشني، يذكر
أصحاب مالك في «قضاة قرطبة» باسم (أصحاب الرأي). وهكذا يفعل أيضًا

(١) المستخرج على المستدرک للحاکم (ص ١٥).

الحافظ أبو الوليد بن الفرّضي في «تاريخ علماء الأندلس»... إلى غير ذلك، مما لا حاجة إلى استقصائه هنا.

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذم (الرأي عن هوّى) في فقه الفقهاء، وفي ردّهم النوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، إلى المنصوص في كتاب الله وسنة رسوله، إنما هو هوّى بشعّ، تَبَذُّهُ حُجَجُ الشَّرْعِ .

وأما تخصيصُ الحنفية بهذا الاسم، فلا يصحُّ إلا بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حيثما كان يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق. وطوائف الفقهاء كلُّهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد، بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولا يقتصرون على واحدٍ منها^(١).

فتحصل من هذا كله أن محاولة إيهام القراء أو السامعين بأن ما يشاهدونه على منصات "تكوين"، من إنكارٍ لبعض الأحاديث أو التشكيك في ثبوتها، وأنا - معشر الترائين - نصف ذلك بأنه «إنكار للسنة: كما سبق أيضًا مثله فيما كان بين أهل الرأي وأهل الحديث»! أقول إن محاولة إخراج الصورة للمشاهد بهذه الطريقة هو محض إفتراء وتليبس!

(١) فقه أهل العراق وحديثهم (ص ١٤-١٨).

(١٠)

دعوى عدم نقد المحدثين للمتون

قال: « أكبر خطأ منهجي وقع فيه المحدثون وعلى رأسهم البخاري ومسلم، هو أنه عندهم "إذا صح السند فقد صح المتن"؛ فقد يأتي سند صحيح ويقبلونه مع أن المتن مخالفٌ لكل شيء نعرفه عن الإسلام ومخالفٌ أيضًا للعقل». والجواب:

١- هذا ادعاء قديم جديدٌ بأن المحدثين لم ينقدوا المتن كتنقدهم للسند، وأنهم لم يُعملوا العقل في مناهجهم النقدية التي أقاموها، وقد دأب المستشرقون قديمًا على التشنيع على علم الحديث بأن المحدثين الحفاظ كانوا كثيرًا ما يهتمون بسند الأحاديث وينقلونه دون النظر إلى المتن نفسه، وهل ينطبق على الواقع أم لا؟

قال شيخنا الأستاذ الدكتور نور الدين عثر: «إن المحدثين قد احتاطوا من النظرة الشكلية حيث قرروا قاعدة اتفقوا عليها؛ وهي أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، وبالعكس أيضًا فإنه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن، وهذا واضحٌ في قواعد هذا العلم، مسلمٌ به، لا يحتاج إلى الاستكثار من النقول والتطويل بها^(١). وهو يدلُّ بما لا يدع مجالًا للشك على أن المحدثين النقاد

(١) ينظر على سبيل المثال «الإمام الذهبي ومنهجه في نقد متن الحديث الشريف»، تأليف: د. حسن فوزي، ط: دار القلم، دمشق.

قد احتاطوا لكل احتمالٍ، وأعدوا له العُدَّة العلمية في منهج موضوعي متعمقٍ بعيدٍ غاية البُعد عن الشكلية والانخداع بالمظاهر»^(١).

وقال العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «وسبر المتن يقوم على عَرَضه على القرآن الكريم، والحديث الصحيح المحفوظ، فإذا خالف صريح القرآن بحيث لا يقبل التأويل، أو عارض صحيح السنة الثابتة، حكموا بضعفه وتركه، أو بكذبه وسقوطه. قال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث، فنَعْرِضُه على أصحابنا كما يُعَرِّضُ الدرهم الزَيْفُ على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، وما تركوا تركناه».

وهذا المنهج النقدي (سَبْرُ المتن)، الذي أُسِّسَ من أول عهد الصحابة رضي الله عنهم: قد قرره المحدثون والتزموه - لقبُول الحديث - التزامًا تامًّا، فاشتروا في تعريف الحديث الصحيح: سلامة متنه من الشذوذ والعلة، واعتمدوا في رد (الحديث الموضوع) القرائن الدالة على وضع المتن، ومنها: أن يكون الحديث ركيك المعنى، أو مخالفًا للقطعي من الكتاب والسنة، أو مخالفًا للإجماع أو العقل أو الحسِّ والمشاهدة أو الواقع التاريخي. وكل هذا قائمٌ على نقدِ المتن للحديث»^(٢).

وعقد الخطيب البغدادي في «الكفاية» بابًا بعنوان: «باب في وجوب أطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث»^(٣).

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٤٦٩).

(٢) لمحات من تاريخ السنة (ص ١٦٧).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٢٩).

ولما تكلم الخطيب عن الأمور التي بها يُعرفُ فسادُ الأخبار وبطلانها قال: «وأما الضرب الثاني وهو ما يُعلمُ فسادُه؛ فالطريق إلى معرفته: أن يكون مما تدفعُ العقولُ صحته بموضوعها، والأدلة المنصوصة فيها، نحوَ الأخبار عن قَدَمِ الأجسام ونفي الصانع، وما أشبه ذلك. أو يكون مما يدفعه نصُّ القرآن، أو السنة المتواترة، أو أجمعت الأمة على رده، أو يكونُ خبرًا عن أمرٍ من أمور الدين يلزمُ المكلفين علمُه وقطعُ العذر فيه، فإذا ورد ورويًا لا يوجبُ العلم من حيث الضرورة أو الدليل علمُ بطلانه»^(١).

٢- تأسيس المحدثين مجموعة علوم خاصة لنقد المتن^(٢):

لقد تعرَّض المحدثون لدراسة المتن من جوانبه العديدة الأخرى استكمالاً لبحثهم في القبول والردِّ، واستيفاءً لما يحتاج إليه الباحث، ولدى استقراء هذه الأنواع من علوم الحديث وجدنا أنه يمكنُ تقسيمها إلى ثلاثٍ زمرٍ هي:

أولاً: علوم المتن من حيث قائله، وهي أربعٌ: الحديث القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع.

ثانياً: علوم شارحة للمتن: غريب الحديث، أسباب ورود الحديث، ناسخ الحديث ومنسوخه، مختلف الحديث، محكم الحديث، وهذه العلوم هي أصول الفقه والفقاهة في المتن الذي هو المقصودُ من وراء تمييز المقبول والمردود، فضلاً

(١) المرجع السابق.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٢١، ٣٤٢، ٣٤٣) بتصرف يسير.

عن أن فهم النص ضروريٌ قبل البحث في نقده.

ثالثاً: علوم تنشأ من مقابلة المتن المرويِّ بالروايات والأحاديث الأخرى باختباره ومقابلته على الروايات؛ فأنواعه لا تختصُّ بالمتن بل تشاركُ السندَ أيضاً. فإننا ننظرُ إلى المتن من حيث ورودُ ما يوافقُه أو عَدَمُه، فإن ورد من طريقٍ آخرَ بلفظه أو معناه فهو «التابع أو الشاهد»، وإن تعدَّد ورودُه بكثرة روايته كثرةً تُحيل تواطؤهم على الكذب فهو «المتواتر»، أو برواية جمعٍ محصورٍ دونَ ذلك فهو «المشهور»، وإن روي من طريقين أو ثلاثة فهو «العزیز»، وإن جاء المتن من طريقٍ واحدٍ فهو «الغريب».

أما إذا جاء ما يخالفُ المتنَ فإن خالفه بأرجح مع الثقة فالراجحُ المحفوظ ومقابلته «الشاذ»، وإن خالفه مع الضعف فالراجحُ المعروف والمرجوحُ الضعيف هو «المنكر»، وإن وقع بين ألفاظ المتون تفاوتٌ يدلُّ على الوهم ف«المعلل». ثم المخالفة إن كانت بدمجٍ موقوفٍ بمرفوعٍ أو نحو ذلك ف«مدرج المتن»، أو بتقديمٍ وتأخيرٍ ف«المقلوب»، أو بالزيادة والنقص فهو «زيادة الثقة».

وإن وقع الاختلافُ من غير مرجحٍ فالحديثُ «مضطرب». أما إن كانت المخالفةُ بتغيير حرفٍ أو حرفٍ مع بقاء صورة الخط في السياق ف«المصحف والمحرف»، فهذه ستة عشر نوعاً. وهي لا تختصُّ بالمتن بل يشتركُ السندُ فيها أيضاً.

٣- نموذج لنقد المتن عند المحدثين:

أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن التابعي الجليل أبي إسحاق السبيعي أنه قال: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً»، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى، فَحَصَبَهُ بِهِ، فَقَالَ: وَيْلَكَ مُحَدِّثٌ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ عُمَرُ: لَا نَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ، أَوْ نَسِيَتْ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ} [الطلاق: ١]»^(١).

وللإمام الزركشي كتابه: «الإجابة فيما استدرسته عائشة على الصحابة»، وهو مطبوع متداول، وألّف د. سليمان بن صالح بن الثنيان: «استدراك بعض الصحابة ما خفي على بعضهم من السنن، جمعاً ودراسة»^(٢).

وهو نموذج لما قيده المحدثون ورووه في كتبهم ودواوين الإسلام مما وقع بين الصحابة أنفسهم، من النظر والتوقف وعرض ما يسمعون على القرآن والسنة الثابتة، وعلى العقل أيضاً، وهذا ما نتحدث عنه في النقطة التالية.

(١) صحيح مسلم، كتاب: الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، ح ٤٦ - (١٤٨٠).

(٢) طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤- رعاية المحدثين العقل في قبول الحديث وتصحيحه^(١):

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المَعْلَمِي، في كتابه «الأنوار الكاشفة»: «هل راعى المحدثون العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟ أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث».

وعلق عليه العلامة أبو غُدَّة شارحًا كلامه بقوله: «قلت: يعني به:

١- مراعاة العقل عند السماع: فَحَصَّ التلميذ الواعي وانتباهه لحال الشيخ الراوي، الذي يريد أن يتلقى عنه، قبل سماعه منه، فإذا وجده سييء الحفظ، أو مضطربًا في الحديث أو شديد التدليس عند التحديث، أو يروي الواهيات أو المنكرات، أو يسوق الموضوعات والخرافات، أو يقلب الأسانيد أو المتون، أو صاحب بدعة تتصل بحديثه أو لا تتصل: أعرض عن التحمل عنه والسماع منه. وكانوا يوغّلون ويُدققون جدًّا في البحث عن الشيخ والكشف عن حاله قبل الأخذ.

مثاله: روى مسلم في «مقدمة» صحيحه^(٢) عن عبد الله بن المبارك، قال: «لو خُيرت بين أن أدخل الجنة، وبين أن ألقى عبد الله بن محرر لاخترت أن ألقاه، ثم أدخل الجنة، فلما رأيتُه كانت بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ».

(١) هذه الفقرة كاملة مأخوذة بعنوانها وحروفها وأمثلتها من كتاب «لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث» (ص ١٧٢-١٧٧) مع التصرف والتلخيص.

٢- وأما مراعاة المحدثين للعقل في قبول الحديث ورده عند التحديث - بعد سماعه وتحمله - فمثاله: ما جاء في ترجمة الحافظ أبي العباس ابن عُبدة الشيعي، أن أبا عمر بن حَيَّوِيَه، قال: كان أحمد بن محمد بن سعيد بن عُبدة في جامع براثا - جامع كان خاصًا بالشيعة في بغداد - يُملي مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) أو قال: الشيخين، يعني: أبا بكرٍ وعمرَ، فتركتُ حديثه لا أُحدِّث عنه بشيءٍ، وما سمعتُ عنه بعد ذلك شيئاً^(٢).

٣- وأما مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على الرواة: فإن «الأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخيرٍ واحدٍ منكرٍ جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد: (منكر) أو (باطل)، وتجذ ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء وكتب العلل والموضوعات. والمتشبهون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه، وينقدوه حديثاً حديثاً».

٤- وأما مراعاة المحدثين للعقل عند الحكم على الأحاديث: فهم به أعنى وأشدُّ احتياطاً، نعم ليس كلُّ من حُكي عنه توثيقٌ أو تصحيحٌ متشبهًا، ولكن العارف الممارس يُميز هؤلاءٍ من أولئك.

(١) صحيح مسلم (١/ ٢٧).

(٢) المقصود أنه ترك الرواية عنه اعتماداً على النظر العقلي المؤدي إلى يقين مخالفته للقرآن الكريم والأصول الصحيحة الدين.

(٣) تاريخ بغداد (٦/ ١٤٧).

ونماذج هذين النوعين طافحةٌ بهما كتبُ الرجال وكتبُ الحديث والتخاريج والعلل والموضوعات وسواها، فلا داعيَ لذكر شيءٍ منها هنا». وفي نهاية المطاف هل يستقيمُ بعد ذلك كله أن يقال عن المحدثين عمومًا والبخاري ومسلم خصوصًا: «إن أكبر خطأ منهجي وقعوا فيه هو عدمُ عنايتهم بنقد المتون»!، كيف والمنهج الحديثي أصلاً سُداه ولُحْمته النقد والتحليل؟! وقد أثبتنا ذلك بأجلى برهان وأوضح دليل.

(١١)

دعوى قبول المحدثين لروايات الكذابين

قال: «المحدثون ومنهم البخاري أخذوا بروايات الكذابين في الشواهد

والمتابعات.

وأقول:

لقد تَلَطَّف! الأستاذ البحيري في القول هنا رغم شناعته، فقد كان سابقاً -
في غير مرة من لقاءاته وحلقاته - يدَّعي اعتماد البخاري على رواية الكذابين،
ويضربُ نموذجًا على ذلك بعكرمة مولى ابن عباس.

ورغم أن الشرط الأساسي عند المحدثين صلاحية الشاهد أو المتابع للاعتبار
-يعني ليكون صالحًا للاستشهاد به - هو أن يكونَ خفيفَ الضعف لا شديدَه:
فإنني لا أدري من أين جاء بأن المحدثين يستشهدون بروايات الكذابين؟!.

والحقيقة التي وضحت لدينا تمامًا أنه لم يعتمد على كلام أحد، بل أطلق
لخياله العنان، ولعقله التحليل والبيان، لكنه تحليلٌ مبنيٌّ على مقدمات باطلة
فأدت إلى نتائج باطلة، وعقلٍ لا يستخدم أدواتِ النقد التي اعتمدها المحدثون،
بل يزداد إصرارًا على استعمال أدوات الحداثة غير الصالحة أصلًا للتطبيق على
السنة ولا علومها.

ولنعدُّ إلى عكرمة مولى ابن عباس: فقد اختلفت كلمة النقاد فيه، شأنه في
ذلك شأن عشرات بل مئاتٍ جرحوا بما لا يقبل، ثم استقرت الكلمة على

تعديلهم وقبول روايتهم، وليت شعري لماذا يقبل كلام الطاعنين رغم أنه مردود، ويرد كلام المعدلين ويقابله بالصدود؟!.

وبمن نأتي بأكبر شأنًا من الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في الرجال؟! ومن ابن حجر وهو أمير المؤمنين في الحديث؟! حتى يقبل كلامهم ويدعن لأحكامهم.

لقد أطل الحافظ في «هدي الساري» النفس في شأن عكرمة جدًا، ولخص كل ما قيل فيه من جرح، وأجاب بما لا يدع مجالًا بعده لأريب، ففقطعت - بحق - جبهة قول كل خطيب، قال: «وصنفوا في الذب عن عكرمة منهم أبو جعفر بن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الله بن منده، وأبو حاتم بن حبان، وأبو عمر بن عبد البر، وغيرهم.

فأما أقوال من وهَّاه فمدارها على ثلاثة أشياء: على رمية بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء، فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طعن به فيه.

فأما البدعة: فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه لأنه لم يكن داعيةً، مع أنها لم تثبت عليه.

وأما قبول الجوائز: فلا يقدح أيضًا إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز، كما صنف في ذلك ابن عبد البر.

وأما التكذيب: فسنبين وجوه رده بعد حكاية أقوالهم، وأنه لا يلزم من شيء

منه قدحٌ في روايته»^(١).

وأوجز القول - على عادته - في «التقريب» فقال: «ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبتُ عنه بدعة»^(٢).

أما الإمام الذهبي فقال في «الميزان»: «أحد أوعية العلم، تُكلم فيه لرأيه لا لحفظه؛ فاتهم برأى الخوارج، وقد وثقه جماعة، واعتمده البخاري، وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليلاً مقروناً بغيره، وأعرض عنه مالكٌ وتحايده إلا في حديث أو حديثين»^(٣).

وبمثله قال في «المغني»: «من أوعية العلم، تكلموا فيه لرأيه لا لحفظه، اتهم برأى الخوارج، وثقة غير واحد»^(٤).

فانظر - يا رعاك الله - كيف وضع المحدثون مناهجهم للنقد؟ وكيف استعملوها؟ وكيف طبقوها؟ وقارن بين هذا كله، وبين ما تريد مؤسسة تكوين ومجلس أمنائها أن يفعلوه، من العبث التام بالمنهج والسطحية المفرطة في مخاطبة العقول!

(١) هدي الساري (ص ٤٢٤)، بتصرف وتلخيص.

(٢) تقريب التهذيب (ص ٣٩٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٣ / ٩٣).

(٤) المغني في الضعفاء (٢ / ٤٣٨).

(١٢)

دعوى أن أغلب الرواة مجروحون

قال: «٨٠٪ من الرواة مجروحون».

وأقول:

هذه دعوى مبالغ فيها جداً، يردها الواقعُ وشاهدُ الوجود، فإن كتب الرجال التي بين أيدينا كلها ناطقةٌ بأن الأغلب من الرواة ثقاتٌ أو مقبولون، قال الإمام الحاكم: «فليعلم طالبُ هذا العلم أن أكثر الرواةِ للأخبار ثقاتٌ»^(١). وقال الحافظ الذهبي: «وَيَنْبُغُ معرفة الثقات: تاريخُ البخاريِّ، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وكتابُ تهذيب الكمال»^(٢). وإذا كان قائلُ تيك الدعوى اغترَّ ببعض المؤلفات، التي لا يدرى طبيعة منهجها مثل «ميزان الاعتدال» و«لسان الميزان»، ممن جمعوا الرواة المتكلم فيهم حتى ولو كانوا ثقاتٍ: فإننا نقول حتى اللسان والميزان يردان تلك الدعوى على صاحبها.

ولو أننا سلّمنا جدلاً بهذه النسبة (الغريبة العجيبة) فهي لا تسعفُ زاعمها ومدّعِيها فيما يرومه من إهدار جانب كبيرٍ من الأحاديث النبوية، فقد احتاط علماء الحديث للرواية بعلم رجال الحديث، «فدَوَّنوا فيه واستقصوا استقصاءً

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص ٥٠).

(٢) الموقظة (ص ٧٩).

عجبًا، حتى يكادَ يقال: لم يفتهم من الرواة راوٍ - ثقةً كان أو ضعيفًا - إلا ذكروه، بما وصل إليه علمهم، فأحسنوا وأجادوا، وتعبوا وأفادوا، فجاء من بعدهم فرأى كلٌّ من يَمُرُّ به من الرواة مذكورًا مترجمًا بما يكشف عن حاله جرحًا أو تعديلًا، فجزاهم الله خيرًا»^(١).

وإذا كان المدعي لا يعجبه كلامُ علمائنا فقد «شَهِدَ بذلك أحدُ المستشرقين الكبار وهو العالم الألماني المعروف «اسبرنجر» في مقدمته بالإنجليزية على كتاب «الإصابة» المطبوع في كُلِّكتَّا^(٢) سنة ١٨٥٣-١٨٦٤م، قال: لم يَعْرِفِ التاريخُ في ماضيه ولا حاضره أمةً أتت في علم الرجال بمثل ما أتى به المسلمون خدمةً لحديث نبيهم صلى الله عليه وسلم في هذا العلم العظيم الشأن، الذي تناول سيرة وأحوال خمس مئة ألف إنسان»^(٣).

وحتى لو ثبت ضعفُ راوٍ من الرواة وجرحُه، فليس الأمر كما يظنُّ بعضهم أننا نهمل ونهدرُ كلَّ رواياتِ هذا الراوي بمجرد ضعفه، بل إن محدثينا لهم مناهجٌ ثابتةٌ ومستقرةٌ للتعامل مع ذلك؛ منها مثلًا ما ذكره الحافظ ابن حجر

(١) مقدمة تحقيق لسان الميزان (٧٤ / ١) للعلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) أنشأت شركة الهند الشرقية - وهي شركة إنجليزية - مدينة كُلِّكتَّا أو كُلِّكتَّة عام ١٦٩٠م، ثم أصبحت كُلِّكتَّا عاصمةً للهند عام ١٧٧٣م. وبحلول القرن العشرين كانت كُلِّكتَّا ثانية كبريات مدن الإمبراطورية البريطانية بعد مدينة لندن. وانتقلت العاصمة الهندية إلى دلهي عام ١٩١٢م لموقعها في وسط البلاد. الموسوعة العربية العالمية (ص: ٧٦٧).

(٣) المرجع السابق (٧٥ / ١).

بقوله: «إذا جرح الرجل بكونه أخطأ في حديث، أو وهم، أو تفرّد: لا يكون ذلك جرحاً مستقراً، ولا يُردُّ به حديثه. ومثل هذا إذا ضَعَّف الرجل في سماعه من بعض شيوخه خاصةً، فلا ينبغي أن يُردَّ حديثه كلُّه لكونه ضعيفاً في ذلك الشيخ»^(١).

فبطلت الدعوى في أصلها، وبطل ما يلزمها ويترتب عليها من التشكيك في ثبوت كثير من أحاديث السنة الثابتة.

(١) لسان الميزان (١/ ٢١٤).

(١٣)

دعوى أن أغلب الراوة مدلسون

قال: «لو حذفنا روايات المدلسين فلن يتبقى لنا سوى عشرين بالمئة من

الأحاديث».

وأقول:

هذه دعوى واهية كسابقتها بل أشدَّ وهاءً، ويردُّها شاهدُ الوجود أيضًا، واستمرارُ لسلسل التشكيك الذي لا ينتهي عند حدِّ، ولا يحصره العدُّ؛ فقد أفرد المحدثون للمدلسين كتبًا خاصةً بهم، ونبهوا على تدليس المدلس في أثناء ترجمته في كتب الرجال، فكم كان عددهم؟ وما هي نسبتهم؟

لقد ألف الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين فبلغ بهم مئة وخمسين راويًا أو أكثر قليلًا، في حين أننا لو نظرنا في كتاب من كتب التراجم العامة ككتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم سنجدُ عدد تراجمه (١٨٠٤٠)، وكتاب «التاريخ الكبير» للبخاري عدد تراجمه (١٢٧٩٩).

فماذا يصنع ذلك في مئة أو مئتان أو حتى ألف من الرواة الموسومين بالتدليس، لو أننا صببناه في بحر مملوء بألوف من الرواة؟! بالطبع لا يكدره، والماء إذا بلغ قُلَّتَيْنِ لم يحملِ الخَبَثَ!

ثم إنه ليس المقصودُ بتدليس المحدثين ما يتبادر إلى الذهن من معناه اللغوي بأنه الغشُّ أو التزوير، الذي هو أخو الكذب، وإنما هو عندهم إخفاء عيبٍ في

الإسناد؛ للتجمل، من حيث رغبة الراوي في العلو، أو استصغاره للشيخ الذي روى عنه، وإذا كان للتدليس أنواعٌ مذمومة، فقد ترفع عنها الثقات الذين عليهم مدار الرواية.

أضف إلى ذلك أن التدليس ليس مستقلاً لعدالة الراوي الذي دلّس، فإن الراوي المدلس لا يُردُّ حديثه مطلقاً، وإنما يقبلُ منه ما صرح فيه بالسماع عن شيخه، بل إنهم قد يقبلون من المدلس صيغة العنعنة؛ وذلك إذا علم منه الأمانة والورع، وأنه لا يدلّس إلا عن الثقات.

(١٤)

دعوى مركزية القرآن الكريم

قال: «القرآن هو المركزية الحقيقية في الدين وأي شيء غيره قابل للمناقشة،

وبها فيها السنة كلها بما فيها البخاري»^(١).

وأقول:

الآن حصحص الحق، وافتترت الأمور وحقائقها، وأراحنا الأستاذ البحيري أخيراً وصرح بوضوح لا ريب بهذا الكلام، والذي يعني أنه "لا يعترف بمجموعة كبيرة من الأحاديث في صحيح البخاري"^(٢)، فكل "شيء من حيث الثبوت وعدمه قابل للنقاش ما عدا آيات القرآن"^(٣)، وهذا يعني عدة أمور:

أولاً: يلزم عليه إنكار مجموعة من الأحاديث التي نص العلماء على ثبوتها في البخاري أو غيره، أي أنه سينكر جانباً اتفقت الأمة على تلقيه بالقبول كما بينا ذلك في المسألة رقم (٦)، بل ستتوذيده طريقته تلك إلى إنكار السنة عموماً.

ثانياً: لن يستعمل المنهج الحديثي النقدي في رده للأحاديث، وإنما العقل

(١) صرح بذلك الأستاذ إسلام البحيري في حلقة من برنامج "الحكاية" على شاشة تلفزيون "مصر

mbc" يوم ١١ مايو سنة ٢٠٢٤م، في ضيافة الإعلامي عمرو أديب

<https://www.youtube.com/watch>

(٢) هذا هو نص كلامه في الحلقة المشار إليها، وكذلك قاله أيضاً في الفيديوها (البودكاست) المنشورة على موقع "تكوين" بالإنترنت.

(٣) وهذا هو نص كلامه أيضاً في الحلقة المشار إليها.

المجرد (عقله هو)، أو اعتمادُ القراءةِ الحداثية للنصوص، والقراءةُ الحداثية للسنة النبوية على الخصوص «بناؤها على (التحرر) من سلطة النص الذي تكونت في ظله ثوابتُ العقل الإسلامي ومحدداته، و(نزع القداسة) عنه، وعلى (القطيعة المعرفية) بينها وبين القراءات التراثية، و(الفوضى التأويلية) التي هي تفكيكٌ للهوية وضياغٌ للمعنى»^(١).

ثالثاً: اعتماد (النسبية المطلقة) منهجاً له؛ مما يعني تحويل النص الإلهي إلى نص تاريخي ينتهي إلى النسبية، وأن كلَّ شيءٍ قابلٍ للنقد بدون منهجية، دون النظر في قواعد ولا ضوابط حاكمة، أي قتل ممنهج لفكرة (المنهج العلمي)، فلا يوجد منهجٌ نتحاكم إليه، ولا مرجعيةٌ تفصل بيننا عند الاختلاف.

ومما سبق بيانه في هذه المسألة وما سلفها يتبين: أنه لا توجد لدى الباحث إسلام البحيري قواعدٌ حاكمة، ولا منهجيةٌ قائمة، بل هو إثارةٌ كلام هنا وهناك، من أجل التشكيك لا أكثر، مع أن التشكيك أمرٌ يحسنه أيُّ إنسان لو أراد، فإن أي عقل لديه القدرة على التشكيك في أي شيء.

وبناءً عليه فليس هناك طرحٌ علميٌّ أو فكرةٌ يمكنُ نقاشها أو التعويلُ عليها، ولكننا أخذنا كل كلامه بمحمل الجد لا الهزل، ووضعناه في ميزان العلم وقواعد المحدثين، وحاكمناه إلى هذه القواعد، والسببُ في ذلك حرصنا على ألا يَغْتَرَّ بكلامه ولا تهويشاته بعضُ الناس، ممن ليس لديهم الثقافة الدينية الكافية لتفنيد ما يقال، والحمد لله رب العالمين.

(١) القراءة الحداثية للسنة النبوية (ص ٤٦) د. محمد عبد الفتاح الخطيب، ط: مركز إحياء للبحوث والدراسات، الأولى، ١٤٤٥ / ٢٠٢٣ م.

المبحث الثاني

موقف مؤسسة تكوين من السيرة النبوية

(١)

دعوى عدم قيام كتبة الوحي بكتابة شيء من السيرة

قال^(١): «لا يوجد كاتب وحي كتب شيئاً من السيرة النبوية».

وأقول:

لقد كتبت السيرة النبوية جنباً إلى جنب مع الأحاديث النبوية في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ورواها الصحابة لأبنائهم وتلاميذهم الذين قاموا بجمعها في كتب. وكتب الوحي وغيرهم من الصحابة رَوَوْا السيرة، وبعضهم كتب أحداثها مفرقة مع الأحاديث النبوية، وبدأ يجمع السيرة أبناء الصحابة مباشرة، فالتابعان أبان بن عثمان وعروة بن الزبير كان أبواهما من كتّاب الوحي. قال الإمام الحاكم: «وقد روى عنه من أصحابه أربعة آلاف رجل وامرأة، صحبوه نيفاً وعشرين سنة بمكة قبل الهجرة ثم بالمدينة بعد الهجرة؛ حَفِظُوا عنه أقواله وأفعاله، ونومه ويقظته، وحركاته وسكونه، وقيامه وقعوده، واجتهاده

(١) أي: الأستاذ إبراهيم عيسى، وقد سبق في «المقدمة» أنني خصصت «المبحث الثاني» لمناقشة أهم المسائل التي أثارها مؤسسة تكوين عن السيرة النبوية من خلال فيديو (بودكاست) عن السيرة للكاتب إبراهيم عيسى، وهو كل ما نشرته المؤسسة حتى الآن على صفحتها بالفيسبوك أو على موقعها، وفَرَّغَتْ ما فيه من نقاط ومسائل وقيمتُ بالرد عليها هنا وفيما يأتي بعون الله تعالى.

وعبادته، وسيره ومغازيه وسراياه، ومزاحه وزجره وخطبه، وأكله وشربه، ومشيه وسكوته، وملاعبته أهله وتأديبه فرسه، وكتبه إلى المسلمين والمشركين، وعهوده وموثيقه، وأحاطه وأنفاسه وصفاته، وهذا سوى ما حفظوا عنه من أحكامه الشرعية، وما سألوه عن العبادات والحلال والحرام، وتحاكموا فيه إليه^(١).

إذن فكتاب الوحي رَوَوْا السيرة النبوية لأبنائهم، وغيرهم من الصحابة رَوَوْا السيرة النبوية لأبنائهم.

والنصوص متكاثرة تثبت أنه قد بدأت كتابة السيرة في عهد الصحابة الكرام؛ منها ما أخرجه ابن سعدٍ والخطيبُ البغدادي عن عبيد الله بن أبي رافع، قال: كان ابن عباس يأتي أبا رافع فيقول: ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كذا، ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كذا، ومع ابن عباس ألواحٌ يكتب فيها^(٢). وأبو رافع هو خادمُ النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد استوعب الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه الحافل «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»^(٣) من كتب الحديث من الصحابة ومعظمهم نقله السير والمغازي، فذكر أكثر من خمسين صحابياً كتبوا أو كانت لديهم صحفٌ مكتوبة^(٤).

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل (ص ٣٤).

(٢) طبقات ابن سعد (٢/ ٣٧١)، تقييد العلم (ص ٩١).

(٣) هو في أصله بحث كتبه باللغة الإنجليزية وحصل به على الدكتوراه من جامعة كمبردج سنة ١٩٦٩م.

(٤) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه (٨٤-١٤٣).

(٢)

دعوى عدم اهتمام المسلمين بنقل السيرة لمدة قرنين

قال: «عاش المسلمون قرنين من الزمان ولم يهتموا بنقل السيرة ولو بالرواية

الشفوية».

وأقول:

هذا والله من أعجب العجب؛ لأنه سيتكلم بعد قليل عن سيرة ابن إسحاق وقد كتبت في نصف القرن الثاني، ويتحدث عن أبان بن عثمان وعروة بن الزبير وهما من أبناء الصحابة مباشرة، فأقل ما يمكن أن يقال عن كلامه هنا بأنه مناقض لما سيأتي بعد قليل.

ثم إن الصحابة نقلوا مباشرة أحداث السيرة لمن بعدهم، وحكوها ورووها شفويًا جنبًا إلى جنب مع الحديث النبوي، فهما صنوان لا يختلفان وشقيقان لا يفترقان، وإليك خمسة نماذج لنقل الصحابة الشفوي للسيرة النبوية:

١- النموذج الأول: سؤال التابعي الجليل أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، للصحابي الجليل زيد بن أرقم عن غزواته مع النبي صلى الله عليه وسلم، وجواب زيد عليه، فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما - واللفظ للبخاري - أن أبا إسحاق السبيعي قال: «كُنْتُ إِلَى جَنْبِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فَقِيلَ لَهُ: كَمْ غَزَا النَّبِيُّ

(١) «ف قيل له»: القائل هو أبو إسحاق السبيعي، كما بينه إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق كما في آخر المغازي. إرشاد الساري (٦/ ٢٤٠).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَةٍ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ قِيلَ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ...»^(١).

٢- النموذج الثاني: للصحابة الجليلة الرُّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ؛ وهي تحكي كيف كانت تشارك مع النبي صلى الله عليه وسلم بالخدمة والسقي ومداوة الجرحى وتطبيبهم، فقد أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن الرُّبِيعِ أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْسَقِيَ الْقَوْمَ وَنَحْدِمُهُمْ، وَنَدَاوِي الْجُرْحَى، وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ»^(٢).

٣- النموذج الثالث: للتابعي الجَعْدُ - أو الجُعَيْدُ - بن عبد الرحمن وهو يحكي عن قوة الصحابي السائب بن يزيد واعتدال جسمه حينما رآه في الرابعة والتسعين، وإخبار السائب له بأن ذلك بسبب بركة دعاء النبي عليه الصلاة والسلام له؛ فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما - واللفظ للبخاري - عَنِ الْجُعَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: «رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ ابْنَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ جَلْدًا مُعْتَدِلًا»^(٣) فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَا مُتَّعْتُ بِهِ - سَمِعِي وَبَصْرِي - إِلَّا بِدُعَاءِ

(١) صحيح البخاري، كتاب: المغازي، باب غزوة العشيرة أو العسيرة، ح(٣٩٤٩)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب: عدد غزوات النبي صلى الله عليه وسلم، ح(٤١٢٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: مداواة النساء الجرحى في الغزو، ح(٢٨٨٢).

(٣) «جلدًا» بفتح الجيم وسكون اللام أي: قويًا. «معتدلاً» أي: معتدل القامة، غير مُنْحَنٍ مع كبر سنه. انظر: منحة الباري (٦/٦٠١)، إرشاد الساري (٦/٢٣).

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إِنَّ خَالَتِي ذَهَبَتْ بِي إِلَيْهِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَ أُخْتِي شَاكٍ^(١)، فَادْعُ اللَّهَ لَهُ. قَالَ فَدَعَا لِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢).

٤- النموذج الرابع: قال عبد الله بن محمد بن عقيل: كنا نأتي جابر بن عبد

الله فنسأله عن سنن رسول الله صلى الله عليه - وفي حديث موسى - عن سير رسول الله صلى الله عليه فنكتبها^(٣).

٥- النموذج الخامس: قال علي بن الحسين: كنا نعلم مغازي النبي صلى الله

عليه وسلم وسراياه، كما نعلم السورة من القرآن^(٤).

وفي هذه النماذج الصريحة، الواضحة الصحيحة، كفاية وغناء لمن رام الحق واتبعه، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

(١) «شاكٍ» أي: مريض فهو من الشكوى وهو المرض. المرجع السابق.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب، ح (٣٥٤٠)، صحيح مسلم، كتاب: الفضائل، باب: إثبات خاتم النبوة، وصفته، ومحل من جسده صلى الله عليه وسلم، ح ١١١- (٢٣٤٥).

(٣) تقييد العلم (ص ١٠٤).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٩٥).

(٣)

دعوى إشكالية الرواية الشفوية

قال: «مشكلة الرواية الشفوية: الشخص رقم ١ حكى شيئاً لرقم ٢ عن رقم ٣، ثم حكاها لغيره وهكذا، حتى الشخص رقم ١٠٠، فالواقعة التي سمعها رقم ١٠٠ مختلفة تماماً عن الواقعة التي سمعها رقم ٢».

وأقول:

١- نعم؛ هي مشكلة بل مشكلة عويصة، إذا كانت الصورة بهذه الكيفية التي صورها وحكاها، ولكن هذا مجافٍ للحقيقة، بعيدٌ عن الواقع؛ فإن الرواية الشفوية بالإسناد لا تبلغ المئة أبداً في كل العصور، حتى في عصرنا الحالي ليس بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى (٢٥) خمسة وعشرين راوياً في الغالب.

فما بالنا ونحن نتكلم عن جيل واحدٍ فقط أو جيلين، ثم اشتهرت المصنفات وانتشرت بين الركبان، وسارت مسير الشمس في وضّح النهار.

٢- بل إننا نتحدث عن أن الصحابة، والذين أدركوا الصحابة وأبناء الصحابة: قد كتبوا السيرة وجمعوها، ورووها ودونوها، ف«عروة بن الزبير - وهو ابن صحابي - أوّل من صَنَّفَ المَعَاذِي، أي مَيَّزَهَا وَأَفْرَدَهَا بعد أن كانت مختلطة بغيرها من الأحاديث والآثار، مذكورة في جملتها وسياقها.

وابن شهاب الزُّهْرِيُّ - الذي أدرك ابن عمر وأبا هريرة - أوّل من دونها،

أي جمعها في ترتيب واضح ونسق شامل.

وموسى بن عقبة - أدرك ابن عمر وجابراً - أوّل من أَلَفَ فيها كِتَابًا مُفْرَدًا
وَأَخْرَجَهُ للناس.

ومحمد بن إسحاق - وقد رأى أنس بن مالك - صاحب أوّل تأليف شامل
مُطَوَّل في السيرة، لما كان كتاب موسى بن عقبة مختصراً، يعتمد الإقلال والإيجاز
في سرد الحوادث.

ولم يكن لأبيّ من المذكورين قبل موسى بن عقبة كتاب مؤلف في السيرة^(١).

(١) مصادر السيرة النبوية ومقدمة في تدوين السيرة (ص ٦٣-٦٤)، وكل ما كان بين - -
اعتراضتين فهو زيادة مني للتوضيح.

(٤)

دعوى شفوية الثقافة العربية

قال: «الثقافة العربية كلها شفوية ما عدا القرآن».

وأقول:

لقد أثرت مثل هذه الدعوى في أوائل القرن الماضي عندما أُلقيت محاضرة علمية بنادي المدارس العليا بالقاهرة، تحدّث فيها صاحبها عن «التدوين في الإسلام» حديثَ المنتقَص^(١)، وقد انبرى للرد عليها الأستاذ الكبير رفيق بك العظم^(٢) في نفس المكان، ثم نشرتها مجلة «المنار»، وكان مما جاء فيها مما يتعلق ما نحن بصددّه:

قال: «إذا قيل: إن العرب أمةٌ أميةٌ، فليس هذا القولُ على إطلاقه، بل ربما أُطلق هذا الوصفُ على عرب البادية إطلاقاً أعمَّ من إطلاقه على غيرهم، من سكان المدن وأربابِ الدول البائدة؛ كسكان اليمن ومدن نجد والحجاز والعراق والجزيرة وأطراف الشام، الذين عُرفت لهم دولٌ ذاتُ حضارة ومجد، كالتبابعة

(١) النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين (١/١٦٨).

(٢) هو: رفيق بن محمود بن خليل العَظْم، من رجال النهضة الفكرية في سورية، ولد في دمشق، ونشأ مقبلاً على كتب التاريخ والأدب، وزار مصر في صباه، ثم استقرَّ فيها سنة ١٣١٦هـ، واشترك في كثير من الأعمال والجمعيات الإصلاحية والسياسية والعلمية، ونشر بحوثاً قيمة في كبريات الصحف والمجلات، توفي سنة (١٣٤٣هـ = ١٩٢٥م). الأعلام للزركلي (٣/٣٠).

في اليمن، والمناذرة في العراق، والحوارث في أطراف الشام، الذين منهم ملوك تدمر في شرقي سوريا، ومنهم ملوك غسان في جنوب سوريا، وتاريخهم مشهور معروف.

فهؤلاء الشعوب لا يجوز أن يطلق عليهم وصف الأمية بالنسبة لحالة كل عصر كانوا فيه، وإنما غموض تاريخهم وطموس آثارهم أضاف تاريخهم إلى التاريخ القديم، فكان مجهول الحقيقة إلا قليلاً مما وقف عليه الباحثون من الآثار الكتابية للحميريين في اليمن، والكتابات النبطية في شمال الحجاز، وسيكشف دأبهم على البحث وتتبع الآثار أكثر من ذلك.

وحسبكم شاهداً على أن الأمية لا يجوز إطلاقها على كل العرب، ما كان موجوداً من كتب أهل الحيرة إلى أوائل القرن الثالث الهجري؛ بدليل ما قاله هشام بن محمد بن السائب الكلبي في كتاب «الأنساب»، وهو أني كنت أستخرج أخبار العرب وأنسابهم وأنساب آل نصر بن ربيعة، ومبالغ أعمار من ولي منه لآل كسرى وتاريخ نسبهم من كتبهم بالحيرة.

أما عرب الحجاز فالمعروف عن الكتابة عند سكان المدن منهم قبيل البعثة، أنها كانت موجودة ولو مع الندرة، يدلك عليه كتابة «المعلقات السبع» التي كانت على الكعبة، والصحيفة التي تعاقدت فيها قريش على رد الحقوق وإنصاف المظلوم وعلقوها على الكعبة، والمعروف أنهم كانوا يكتبون العربية تارة بالخط النبطي، وتارة بالخط الحيري الذي عُرف بعد ذلك بالكوفي، وتارة بالخط

العبري، ومن عُرف منهم بكتابة هذا الخطِّ ورقةً بن نوفل ابن عم خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم.

ولما جاء الإسلام كان النبي عليه السلام يُحْضِرُ على تعلم الكتابة وتعلُّم اللغات الأخرى، فشاعت الكتابة بين الصحابة وأبناء الصحابة، وبها ضُبط الوحي وحُفظ القرآن، فكانت كلما نزلت آية كتبها الكاتبون في الحال.

إذن علمتم مما تقدّم أن الكتابة كانت شائعة على عهد النبي عليه السلام بين المهاجرين والأنصار، وأن أول ما كُتِبَ بها هو القرآن الكريم، وكانوا يكتبونه على الرقاع والأضلاع^(١) وسَعَفِ النخل والحجارة الرقاق البيض، ثم جمعه أبو بكر رضي الله عنه ودَوَّنَه في الصحف على ما هو معروف مشهور.

أما الحديث وفيه تاريخُ الصدر الأول، وهو الذي عليه مدارُ بحثنا الآن، فإنه كان يُكْتَبُ كذلك على عهد النبي عليه السلام، على نحو ما كانوا يكتبون عليه القرآن، وقد رَخَّص لهم النبي بكتابه، كما أمرهم بكتابة العلم مطلقاً^(٢).

وقد انجلى تمامًا لكل ذي عينين أن القول بشفوية الثقافة العربية كلها وانعدام الكتابة فيهم: مجرد دعوى ينقُضها التاريخ وشاهدُ الوجود عند العرب قديمًا.

(١) الأضلاع: جمع ضَلَع وهو عظم من عظام قفص الصدر منحني وفيه عرض. المعجم الوسيط (١/ ٥٤٢).

(٢) مجلة المنار عدد: شوال - ١٣٢٥هـ/ ديسمبر - ١٩٠٧م (١٠/ ٧٤٣).

(٥)

دعوى عدم وجود نص يثبت كتابة السيرة مبكرا

قال: «ليس لدينا أي مخطوطة أو نص يثبت كتابة سيرة عروة بن الزبير

أو وهب بن منبّه أو أبان بن عثمان».

وأقول:

١- بل لدينا نصٌّ على كتابة سيرة عروة بن الزبير، فقد ذكر ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه أحرقت كتبه يوم الحرة^(١)، وكان يقول: «وَدِدْتُ لو أن عندي كتبي بأهلي ومالي»^(٢).

وكانت وقعة الحرة في سنة ثلاثٍ وستين في خلافة يزيد بن معاوية، وقد علق الأستاذ رفيق العظم على هذا الخبر قائلاً: «ما هي هذه الكتب؟ وما هي كتب عروة التي احترقت سنة ثلاثٍ وستين؟ أليست في علوم شتى من العلوم التي دونها العرب واشتغلوا بها؟ وهل احترقت كتب عروة في اليوم الذي دونت فيه؟ كلا، بل كتبت هي وغيرها من الكتب في غضون القرن الأول، أو على مدى

(١) الحرة: أرض بظاهر المدينة المشرفة، وفيها كانت وقعة الحرة؛ وذلك أن أهل المدينة خرجوا على يزيد بن معاوية لقلّة دينه. فجهز لحربهم جيشاً عليهم مسلم بن عقبة. فالتقوا بظاهر المدينة - لثلاث بَينين من ذي الحجة سنة ثلاثٍ وستين - فقتل من أولاد المهاجرين والأنصار ثلاث مئة وست أنفس. انظر: العبر (١ / ٥٠)، تاج العروس (١٠ / ٥٨٠).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١ / ٣٢٦).

هذا القرن.

فإذا كان ذلك كذلك؛ فهل يبقى مجالاً للرَّيب في أن العرب دوَّنوا علومهم في الصحف من ابتداء القرن الأول؟ وهل يُستتابُ في صحة هذه العلوم مع ما ثبت معنا من أنها كُتبت مدعومةً بالرواية، لتكونَ أبعدَ من سهو الكاتبين وتحريفِ الناسخين^(١).

٢- ولدينا نصُّ يثبت كتابةَ أبانَ بن عثمان، قال الواقدي: حدثنا يحيى بن المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبيه أنه لم يكن عنده خطٌّ مكتوبٌ من الحديث، إلا مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من أبانَ بن عثمان، فكان كثيراً ما يقرأ عليه، وأمرنا بتعليمها^(٢).

فهل يقنع الروائي الكبير بكل هذا؟! أرجو ذلك وما على الله بعزير!

(١) مجلة المنار عدد: شوال - ١٣٢٥هـ / ديسمبر - ١٩٠٧م (١٠ / ٧٤٣).

(٢) طبقات ابن سعد (٥ / ٢١٠)، تهذيب الكمال (٢٨ / ٣٨٦).

(٦)

دعوى الطعن في ابن إسحاق

قال: «الإمام مالك قال عن ابن إسحاق دجال، وعروة ابن الزبير^(١) اتهمه بالكذب، وابن حجر وصفه بالمدلس، والسنة اتهموه بالتشيع، ودافع عنه سفيان الثوري، والشافعي». وأقول:

بين أيدينا الآن أنموذج سافرٌ لطريقة القراءة المجتزأة للنصوص، التي يقرأ بها بعضهم التراث والعلوم الإسلامية والعربية، وتوضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: لقد تباينت أقوال العلماء في مرتبة محمد بن إسحاق ما بين مكذبٍ له كما فعل مالك وهشام بن عروة وغيرهما، وما بين رافعٍ له إلى أعلى درجات التوثيق حيث وصفه يزيد بن هارون وسفيان بن عيينة وشعبة بأنه أمير المؤمنين في الحديث، وأطال في ترجمته ابنُ سيد الناس موثقاً إياه، كما أن فضيلة الأستاذ الدكتور مروان شاهين قد جعل رسالته للعالمية (الدكتوراه) من كلية أصول الدين بالأزهر، موضوعها: «محمد بن إسحاق وجهوده الحديثية» وانتهى فيها إلى تصحيح حديثه كما هو رأي ابن سيد الناس.

ومن ثم كان الأمر في ابن إسحاق أنه: «قد اجتمع فيه من أقوالِ النقاد ما

(١) هكذا قال الأستاذ إبراهيم في الفيديو (عروة بن الزبير) وهذا لا شك خطأ منه وسبق لسان، والمؤكد أنه يقصد (هشام بن عروة)!!

يمثل معظم مناهج النقد ومدارسه، فجاء من أقوال النقاد فيه الجرح والتعديل، مطلقين ومقيدين، ومجملين ومفسرين، ومن الجرح له المفسر، ما هو قاذح وما ليس بقاذح، ومنه ما صدر من بعض الأقران، ومنه ما صدر من غيرهم، ومن توثيقه ما هو أعلى التوثيق، ومنه ما هو أوسطه، ومنه ما هو أدناه، والجرح كذلك، ومن الجرح والتعديل له ما صدر من متشدد، وما صدر من معتدل، وما صدر من متساهل، وما صدر عن سبب مروياته وفحصها، وما صدر عن شهادة الغير، ومن النقاد أيضًا من تعدد قوله فيه جرحًا وتعديلاً، ومنهم من أشار إلى الخلاف فيه دون ترجيح، ومنهم من رجح، وتصدى غير واحد من المحققين للجواب عن أكثر ما انتقد به ابن إسحاق مع التسليم ببعض الانتقادات المقيدة، ومن ثم الجمع بينها وبين التوثيق المطلق، وذلك في تقديري هو الأولى بالاعتماد، كما سيأتي^(١).

ثانياً: ولذلك حرر شيخنا العلامة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم كلام العلماء في ابن إسحاق جرحًا وتعديلاً، بما لا مزيد عليه، وذلك في تعليقاته الحافلة على شرح سنن الترمذي^(٢)، وانتهى إلى ما يلي^(٣):

١ - أن الطعون الموجهة لابن إسحاق بما يقتضي رد حديثه، أو شدة ضعفه:

(١) تعليقات شيخنا على «الفتح الشذي» (٢/٦٤٧).

(٢) تعليقات شيخنا على «الفتح الشذي في جامع الترمذي» (٢/٦٣٨ - ٧٢٠).

(٣) تعليقات شيخنا على «الفتح الشذي» (٢/٧٢٠).

مردودٌ عليها، وأما الطعن المفسر بالتدليس، أو بما يقتضي خفة الضبط، فكلاهما مسلّم به، وبناءً على ذلك يكون ما دلّسه، أو تبين وهمه فيه بشذوذٍ أو نكارةٍ، فهو ضعيفٌ، وما ليس كذلك فهو حسنٌ لذاته، ما لم توجد فيه علةٌ أخرى قاذحةٌ.

٢- أن الأقوال المختلفة في ابن إسحاق، سواء كانت من عالم واحد، أو من أكثر من عالم، يمكن الجمع بين غير المردود منها على جعل حديثه في مرتبة الحسن لذاته، ما لم يدلّسه، أو يشدّد به، سواء في ذلك ما تعلق بالأحكام، أو ما تعلق بالمغازي والسيرة ونحوهما، ولكنه يُقدّم في المغازي والسيرة عند الترجيح الإمامته فيهما.

٣- أن أكثر من واحدٍ من العلماء المتقدمين قالوا بتحسين حديث ابن إسحاق فقط، ولم يُعرف لهم فيه قولٌ آخرٌ يخالف ذلك، كما أن أكثر من جاء عنهم وصف ابن إسحاق بألفاظ التوثيق العليا، قد جاء عنهم أيضًا وصفه بما يُنزله إلى مرتبة الحديث الحسن.

٤- أن من يصححون حديث ابن إسحاق، بعضهم لا يفرق بين الصحيح والحسن كابن خزيمة وابن حبان، وبعضهم يراعي ما يعضّده من المتابع أو الشاهد كالترمذي.

٥ - أن قول ابن سيد الناس وغيره ممن يفرق بين الصحيح والحسن، بتصحيح حديث ابن إسحاق لذاته، يعتبر خلافَ الراجح. والله أعلم.

ثالثًا: أما ما ذكره الكاتب إبراهيم عيسى من: تشيعه وتدليسه وتكذيب

هشام بن عروة ومالك له؛ فيبانه كالتالي:

- ١- أما تكذيب مالك له: فمردود بأنه جرح مجمل في مقابل توثيق غيره له، كما أنه كان لظعن ابن إسحاق في نسب مالك دخل في تكذيب مالك له، وقد قرر العلماء عدم قبول مثل هذا الجرح وأنه من باب كلام الأقران بعضهم في بعض^(١).
- ٢- وأما تكذيب هشام بن عروة له: فبسبب أنه أنكر سماع ابن إسحاق من زوجته فاطمة، وقد أثبت العلماء سماع ابن إسحاق من زوج هشام بن عروة، وتوفروا على ردّ تكذيب هشام لابن إسحاق، وبيان صدقه في روايته عن فاطمة بنت المنذر، وتوضيح أن روايته عنها أو دخوله عليها للسمع، لا يقتضيان روايته له حسبما فهم زوجها هشام أو غيره^(٢).

قال الإمام ابن حبان: «وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث؛ وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة وعطاء، ودونها من أهل الحجاز، قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها، وقيل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها، حتى ينظر إليها عياناً، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل، أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف»^(٣).

(١) تعليقات شيخنا على «الفتح الشذي» (٢/٦٦٩).

(٢) المرجع السابق (٢/٦٥٤).

(٣) الثقات لابن حبان (٧/٣٨١).

٣- وأما كلام ابن حجر بأنه مدلس: فقد اجتزأ الأستاذُ كلامَ ابن حجر ولم يذكره كاملاً؛ لأن تمام كلام الحافظ كما في التقريب: «إمام المغازي، صدوق، يدلّس، ورمي بالتشيع والقدّر»^(١).

فأثبت له ابنُ حجر الإمامةَ في المغازي، وهو بيتُ القصيد فيما نحن بصدده، وأما التدليس: فما رواه بالعننة ضعيفٌ، وما صرح فيه بالتحديث فقويٌّ، والصدق ليس بمدفوع عنه في كل حال، وأما التشيع والقدّر فلا يؤثر في عدالته كما سيأتي.

٤- وأما وصفه بالتشيع: فلا يثبتُ عنه ذلك، وعلى كلِّ فإنه يجابُ عنه وعن غيره مما رُمي به ابنُ إسحاق من البدع، بأنها لو ثبتت فلا تقدحُ في روايته وإن خدشت العدالة، وذلك لأنها بدعٌ صغرى، ولم نجد من وصفه بالدعوة إليها أو الغلوّ فيها، أو استحلال الكذب لتأييدها^(٢).

(١) تقريب التهذيب (ص ٤٦٧).

(٢) تعليقات شيخنا على «النفح الشذي» (٢/٦٨٠).

(٧-٩)

دعوى التشكيك في قراءة البكائي على ابن إسحاق وعدم كتابته عنه

قال: «ليس لدينا أي يقين بخصوص قراءة زياد بن عبد الله البكائي

سيرة ابن إسحاق عليه».

وقال: «غالبًا لم يقرأ ابن هشام من نسخة للسيرة على البكائي، بل لقنها

له شفاهة من حفظه».

وقال: «كيف حفظ البكائي ١٠٠٠ صفحة وحكاها لابن هشام، وهل

حفظ ابن هشام ثم كتب، أم كتب وهو يسمع منه.. لا توجد لدينا إجابة».

وأقول:

١- إن أغلب من ترجموا لزياد بن عبد الله البكائي ذكروا أن ابن إسحاق

أملى سيرته على البكائي مرتين وليس مرة واحدة!.

قال عبد الله بن إدريس: ما أحدٌ أثبت في ابن إسحاق من زياد البكائي، لأنه

أملى عليه مرتين، قال: حدثنا ابن إسحاق هذه المغازي. قدم ابن إسحاق فنزل

الحيرة فطلبوا كاتبًا يكتب لرجل من قريش فجاء زياد فأملى عليه مرتين.

وعلى ذلك تضافرت كلمة حفاظ الحديث من أمثال ابن أبي حاتم^(١)

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٧).

والخطيب البغدادي^(١) والمزني^(٢) والذهبي^(٣) وابن حجر^(٤)، فأَيُّ يقين بعد ذلك؟
وإذا قالت حزام فصدقوها!

٢- ثم إنَّ البكَّائي ليس وحده الذي روى السيرة عن ابن اسحاق، بل إن
هناك عشراتٍ من الرواة عن ابن إسحاق، وقد جمعهم في عقدٍ واحدٍ مطاع
الطرابيشي في بحثه الماتع «رواة محمد بن إسحاق بن يسار في المغازي والسير
وسائر المرويات»^(٥)، وهو أشبه ما يكون بالفهرسة للأسانيد الموصولة بابن
إسحاق، وقد ذكر الرواة عن ابن إسحاق فبلغ عددهم ١٣١ مئةً وواحدًا
وثلاثين راويًا، صنفهم صنفين، الأول: رواة المغازي، وبلغوا ستين رجلاً،
والصنف الثاني: سائر الرواة عن ابن إسحاق وهم ٧١ واحد وسبعون رجلاً.
وقد توسع في البحث عن النسخ المشهورات من المغازي، والتتبع لرواية المغازي
والسيرة في الدواوين الحديثية المتعاقبة.

وذكر من بابة البكَّائي عشرةً كلُّهم رووا السيرة عن ابن إسحاق، ونسخهم

مشهورة، وهم^(٦):

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٤٩٩).

(٢) تهذيب الكمال (٩/ ٤٨٩).

(٣) الكاشف (١/ ٤١١)، تاريخ الإسلام (٤/ ٨٥٣)، ميزان الاعتدال (٢/ ٩١)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٣٧٦).

(٥) من مطبوعات مركز جمعة الماجد بديي، ١٤١٤ / ١٩٩٤ م.

(٦) رواة محمد بن إسحاق بن يسار في المغازي والسير وسائر المرويات (ص ٥٧-٥٨).

- زياد بن عبد الله البكائي: وهو أبو محمد زياد بن عبد الله البكائي العامري الكوفي، الحافظ، المحدث، صاحب المغازي. قال الذهبي: وهو أوثق الناس في ابن إسحاق، توفي سنة (١٨٣)^(١).

- وإبراهيم بن سعد الزهري: وهو أبو إسحاق إبراهيم بن سعد الزهري، المدني، قاضي المدينة ومحدثها. قال البخاري: قال لي إبراهيم بن حمزة: كان عند إبراهيم عن محمد بن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي. توفي سنة (١٨٣)^(٢).

- ويونس بن بكير الشيباني: وهو يونس بن بكير، أبو بكر الشيباني الكوفي، الحافظ العالم المؤرخ، صاحب المغازي، أحد أئمة الأثر والسير، توفي سنة (١٩٩)^(٣).

- وسلمة بن الفضل الرازي: وهو سلمة بن الفضل الأبرش، قاضي الري، وراوي المغازي عن ابن إسحاق. قال الذهبي: وهو مختلف في الاحتجاج به، ولكنه في ابن إسحاق ثقة. وقال زبيح: سمعت سلمة الأبرش يقول: سمعت المغازي من ابن إسحاق مرتين، وكتبت عنه من الحديث مثل المغازي. توفي سنة (١٩١)^(٤).

(١) انظر: العبر (١ / ٢٢١)، سير أعلام النبلاء (٩ / ٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٠٦)، العبر (١ / ٢٢٢).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٤ / ٤٧٧)، تذكرة الحفاظ (١ / ٢٣٨).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٢ / ١٩٢) العبر (١ / ٢٣٨).

- **ومحمد بن سلمة الحرّاني:** وهو محمد بن سلمة، أبو عبد الله الحرّاني، الفقيه، محدث حرّان ومفتيها. قال ابن سعد: كان ثقةً فاضلاً، له روايةٌ وفتوى. توفي سنة (١٩١) (١).

- **وعبد الله بن إدريس الأودي:** وهو عبد الله بن إدريس بن يزيد، أبو محمد الأودي، الإمام القدوة الحجة، قال أحمد بن حنبل: كان ابن إدريس نسيجاً وحده. وقال أبو حاتم: هو إمام من أئمة المسلمين. وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: سئل أبي وأبو زُرعة عن يونس بن بُكير وعَبْدَةَ بن سليمان وسلمة بن الفضل في ابن إسحاق أيهم أحب إليكما؟ قالوا: ابن إدريس أحبُّهم إلينا. توفي سنة (١٩٢) (٢).

- **ويحيى بن سعيد بن أبان الأموي:** وهو يحيى بن سعيد بن أبان، الأموي الكوفي، الحافظ، ولقبه الجمل. روى عنه ابنه سعيدٌ صاحب المغازي. قال الذهبي: وحمل المغازي عن ابن إسحاق واعتنى بها، وزاد فيها أشياء. توفي سنة (١٩٤) (٣).

- **وجرير بن حازم الأزدي:** وهو جرير بن حازم، أبو النَّضر، الأزدي البصري، أحد فصحاء البصرة ومحدثيها، قال الذهبي: أحد الأئمة الكبار

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٧ / ٤٨٥)، العبر (١ / ٢٣٩).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٥ / ٩)، تذكرة الحفاظ (١ / ٢٠٦).

(٣) انظر: العبر (١ / ٢٤٥)، الكاشف (٢ / ٣٦٦).

الثقات، ولولا ذكرُ ابنِ عَدِيٍّ له لما أوردته. وقال إبراهيم بن هاشم: سمع المغازي وكتبها عن أبي إسحاق بأرمينية مع الحسن بن قَحْطَبَةَ^(١). توفي سنة (١٧٠)^(٢).

- وعلي بن مجاهد الرازي: وهو علي بن مجاهد، الكأبلي، أبو مجاهد الرازي، قاضي الري، قال الذهبي: كذبه يحيى بن الضَّرَّيس، ومُشَاهَ غيره، ووُثِّق. وقال مطاع الطرابيشي: «قلت: ومع ذلك فالمرويات التي أصبَتْ له في المغازي غيرُ قليلة؛ وقد وردت في المراجع مقرونةً بروايات الأوائل من أصحاب ابن إسحاق؛ رواها عنه أكابرُ المؤرخين والمصنفين من بعدُ»، توفي سنة (١٨٢)^(٣).

- وهارون بن أبي عيسى الشامي: وهو هارون بن أبي عيسى الشامي، كاتب محمد بن إسحاق، قال البخاري: يخطئ في غير ابن إسحاق. توفي سنة (١٩٠) تقريباً^(٤).

٣- ورغم رواية أولئك السابقين وغيرهم عن ابن إسحاق، كان البكائي في

(١) الحسن بن قَحْطَبَةَ الطائي: أحد القادة الشجعان المقدمين في بدء العصر العباسي، استخلفه المنصور سنة (١٣٦) على أرمينية، ثم استقدمه سنة (١٣٧) لمساعدة أبي مسلم الخراساني على قتال عبد الله بن علي. قال الخطيب: كان من رجالات الناس، توفي في بغداد سنة (١٨١). انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٤١٥)، الأعلام (٢/ ٢١١).

(٢) انظر: الكامل (٢/ ٣٤٥) الميزان (١/ ٣٩٢)، العبر (١/ ١٩٩).

(٣) انظر: الميزان (٣/ ١٥٢)، الكاشف (٢/ ٤٦)، رواية محمد بن إسحاق (ص ٢٢٧-٢٣١).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ١٠٢)، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٨٥).

مكانة سامقة بين هؤلاء العلية الكبار؛ فهو «الشيخ، الحافظ، المحدث... راوي (السيرة النبوية) عن ابن إسحاق»^(١). وهو كذلك «أتقن من روى عنه السيرة»^(٢). وناهيك بمن كان هذا نعته ووصفه عند كبار حفاظ الأمة ومحدثيها، أن يكون حافظاً فهِماً واعياً، خاصة وأن شيخه ابن إسحاق أملاها عليه مرتين كما تقدّم آنفاً.

(١) سير أعلام النبلاء (٩ / ٥).

(٢) تاريخ الإسلام (٤ / ٨٥٣).

(١٠)

دعوى التشكيك في روايات ابن هشام والبكائي

قال: «ابن هشام والبكائي غيرا وعدّلا فيما لم يُعلم أصلا هل هو صحيح أم لا، وذلك بكلام ابن إسحاق نفسه: (الله وحده عليم أي الروايات صحيحة).
وأقول:

١- أما قوله "ابن هشام والبكائي غيرا وعدّلا"، فنعم قد فعلا ذلك وعلماؤنا يعرفون ذلك ونبهوا عليه، فليس الأمر سرًّا! قال الحافظ ابن كثير في ترجمة ابن هشام: «راوي السيرة عن زياد بن عبد الله البكائي عن ابن إسحاق مصنفها، وإنما نسبت إليه فيقال "سيرة ابن هشام"؛ لأنه هدّبها، وزاد فيها، ونقص منها، وحرر أماكن واستدرك أشياء»^(١).

والبكائي وابن هشام إمامان كبيران معتبران في المغازي والسير فلا يوجد ثمة قلق من فعلهما هذا.

٢- وأما قوله: "فيما لم يُعلم أصلا هل هو صحيح أم لا... الله وحده عليم أي الروايات صحيحة" فهذا يتعلق بمنهجية رواية السيرة وطريقة ثبوتها، وهو ما سأتناوله بالتفصيل في المسألة التالية.

(١) البداية والنهاية (١٠ / ٢٨١).

(١١)

دعوى قبولنا لسيرة ابن إسحاق رغم وجود الراوة المجاهيل

قال: «سيرة ابن هشام فيها بعض الفقرات المثيرة للدهشة مثل: حدثني من لا أتهم، وحدثني بعض أهل العلم. فكيف نقبل هؤلاء المجهولين بالنسبة لنا مع أن ابن إسحاق نفسه قال عنه مالك انه دجال». وأقول:

١- يَعْفُلُ كثير من الناس عن أن هناك فرقاً بين منهج التعامل مع مرويات السيرة النبوية ومرويات غيرها من موادّ السنة المشرفة؛ فالذي استقر عليه جماهير العلماء أن ثمة فرقاً في منهج التوثيق وقبول الروايات بين المحدثين وكتاب السيرة، فرغم أن «السيرة النبوية تلتقي في كثير من أجزائها مع الحديث الشريف، إلا أن المحدثين تختلف تصرفاتهم في التعامل مع أحاديث الأحكام والعقائد، عن تصرفاتهم مع غيرها. كما أن كل من كتب في السيرة من المتقدمين استعمل جانب المرونة في التعامل مع مروياتها مع التفاوت في استعمال هذه المرونة من مؤلفٍ لآخر.

وقد كان لكتاب السيرة دوافعهم التي جعلتهم لا يُشدّدون كما يُشدّد مع مرويات أحاديث الأحكام؛ ومن هذه الدوافع المحافظة على صورة الحدّث التاريخي متكاملة من غير أن يذهب شيءٌ من أطرافه إذا طبقنا عليها شدة التعامل مع أحاديث الأحكام والعقائد»^(١).

(١) يراجع في ذلك كله تفصيلاً أطروحة «منهج التوثيق بين المحدثين وكتاب السيرة»، =

قال الحافظ ابن سيد الناس: «والذي ذهب إليه كثيرٌ من أهل العلم: الترخُّصُ في الرقائق وما لا حُكْمَ فيه من أخبار المغازي، وما يجري مجرى ذلك، وأنه يُقبَلُ فيها ما لا يُقبَلُ في الحلال والحرام لعدم تعلق الأحكام بها»^(١).
ونظم ذلك الحافظ العراقي في ألفية السيرة بقوله:

وَلْيَعْلَمِ الطَّالِبُ أَنَّ السَّيْرَةَ * تَجْمَعُ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ أَنْكَرَا.

وَالْقَصْدُ ذِكْرُ مَا آتَى أَهْلَ السَّيْرِ * بِهِ، وَإِنْ إِسْنَادُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ.

فأفاد أن السير يُذكر فيها من الأخبار ما صحَّ سنده وما أنكر ولا يُعتبرُ أهله صحَّةَ الإسناد^(٢).

وللحافظ ابن حجر تحريُّرٌ نفيسٌ في المعنى ذاته أنقله بطوله لنفاسته وتعبيره عن مسلك المحدثين في التعامل مع مرويات السيرة النبوية، قال: «وأما ما عدا القرآن، من نبع الماء من بين أصابعه، وتكثيرِ الطعام، وانشقاقِ القمر، ونطقِ الجهاد، فمنه ما وقع التحدي به، ومنه ما وقع دالًّا على صدقه من غير سبق تحدٍّ، ومجموعُ ذلك يفيدُ القطعَ بأنه ظهر على يده صلى الله عليه وسلم من خوارق العادات شيءٌ كثيرٌ، كما يقطع بوجود جودِ حاتم وشجاعةِ علي، وإن كانت أفرادُ

= للدكتور مصطفى حسن مكِّي، وهي رسالة دكتوراه بكلية أصول الدين والدعوة بأسبوط،
نوقشت سنة ٢٠١١م.

(١) عيون الأثر (١/ ١٤١).

(٢) العجالة السنية على ألفية السيرة النبوية (ص ١٧).

ذلك ظنيةً وردت مورد الآحاد.

مع أن كثيرًا من المعجزات النبوية قد اشتهر وانتشر، ورواه العددُ الكثير والجُمُّ الغفير، وأفاد الكثيرُ منه القطعَ عند أهل العلم بالآثار، والعناية بالسير والأخبار، وإن لم يصل عند غيرهم إلى هذه الرتبة، لعدم عنايتهم بذلك.

بل لو ادَّعى مدعٍ أن غالب هذه الوقائع مفيدةٌ للقطع بطريق نظري لما كان مستبعدًا، وهو أنه لا مريّة أن رواة الأخبار في كل طبقة قد حدّثوا بهذه الأخبار في الجملة، ولا يُحفظ عن أحد من الصحابة ولا من بعدهم مخالفة الراوي فيما حكاه من ذلك، ولا الإنكارُ عليه فيما هنالك، فيكون الساكِتُ منهم كالناطق؛ لأن مجموعهم محفوظٌ من الإغضاء على الباطل.

وعلى تقدير أن يوجد من بعضهم إنكارٌ أو طعنٌ على بعض من روى شيئًا من ذلك؛ فإنما هو من جهة توقّف في صدق الراوي، أو تهمته بكذبٍ، أو توقّف في ضبطه، ونسبته إلى سوء الحفظ أو جواز الغلط، ولا يوجد من أحد منهم طعنٌ في المرويِّ، كما وُجد منهم في غير هذا الفنّ من الأحكام والآداب وحروف القرآن ونحو ذلك»^(١).

٢- إذا تقرر هذا فلا وجهَ للدهشة ولا الغرابة التي انتابت الأستاذ إبراهيم أو غيره من عبارات ابن إسحاق أمثال «حدثني من لا أتهم»، و«حدثني بعض أهل العلم»؛ لأنها روايةٌ مجهولٌ أي ضعيفة الإسناد، فيُطبق عليها ما مضى بيانه

(١) فتح الباري (٦/ ٥٨٢).

من قواعد.

٣- ثم إن هاتين العبارتين «حدثني من لا أتهم»، و«حدثني بعض أهل العلم» لم تتجاوزا ثلاثين موضعًا لكل منهما سواءً في سيرة ابن إسحاق أو ابن هشام.

٤- أما استدعاؤه لكلام مالك في ابن إسحاق فقد سبق بيان ما فيه.

(١٢-١٣)

دعوى عدم وجود النسخ الأصلية لسيرة ابن إسحاق وابن هشام

قال: «السيرة النبوية ظهرت سنة ١٢٠هـ، ولا يوجد أي إنسان شاهد أو اطلع على مخطوطة أو وثيقة لهذه السيرة، بل فقط سمعنا عنها؛ فلا توجد أي إجابة قاطعة عن وجود مخطوطة أو وثيقة لسيرة ابن إسحاق مثلاً».

وقال: «أين المخطوطة الأصلية لابن هشام؟ يتحدثون عن وجود مخطوطة بالنمسا وفرنسا والعالم العربي والإسلامي لا يملك أي مخطوطة أصلية لسيرة

ابن هشام!!

وأقول:

١- كتب ابن إسحاق سيرته وكانت موجودة في أوراقٍ وصحف، وراها أهل عصره فَمَن بعدهم وَرَوَوْهَا، فقد أسند الخطيب البغدادي في «تاريخه» قال أبو الهيثم: صنف محمد بنُ إسحاق هذا الكتابَ في القراطيس^(١) ثم صير القراطيس لسلمة - يعني ابن الفضل - فكانت تفضُّلُ رواية سلمة على رواية غيره لحال تلك القراطيس^(٢).

٢- وكتبها عنه تلامذته المباثرون الذين سمعوا منه وَرَوَوْا عنه: قال علي

(١) القراطيس - بتثليث القاف - الصحيفة من أي شيء كانت، يكتب فيها، والجمع: قراطيس.

انظر: تاج العروس (١٦ / ٣٦٦)، المعجم الوسيط (٢ / ٧٢٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢ / ١٦).

ابن المديني: ليس كتابٌ عن ابن إسحاق أصحَّ من كتاب إبراهيم بن سعد وهارون الشامي؛ وذلك أنه أملى على هارون الشامي من كتابه^(١).

وروى ابن عدي في «الكامل» أن إبراهيم بن هاشم قال - وقد ذكر جرير بن حازم -: سمع المغازي وكتبها عن أبي إسحاق بأرمينية مع الحسن بن قحطبة^(٢).

وقال البخاري وابن أبي حاتم في ترجمة (هارون بن أبي عيسى الشامي):
«كاتب محمد بن إسحاق»^(٣).

٣- وبالرغم من ذلك فليست العبرة عند علمائنا بمجرد وجود كتاب أو مخطوطة بل إن «الرواية عن الكتب من دون تحمُّل وسماع هي من قرائن التضعيف لا التصحيح عند المُحدِّثين، بل عند العرب، وأنهم يجعلون ذلك من أسباب التوهين لا التوثيق، ويُسمُّونها «وجادة»، وربما عُدَّت نمطاً من الإرسال والتدليس، وصارت من جملة العلل التي رُدَّ لأجلها على بعض أصحاب الحديث حديثهم.

والكتابة بمفردها لم تعصم كتاباً من الزوال والعدم، أو العبث والتحريف بالزيادة والنقصان، بل لا بد مع الكتاب من صدور حافظة وقلوب واعية، لا

(١) معرفة الرجال لابن معين (٢/ ٢٠٠).

(٢) الكامل (٢/ ٣٤٥).

(٣) التاريخ الكبير (٨/ ٢٢٤)، الجرح والتعديل (٩/ ٩٣).

تُخطئ حرفاً من حروفه، ولا يروُج عليها الكذب والاختلاق والوضع. وقد كانت التسخُّ والصحفُ موجودةً في أيدي الصحابة منذ زمن النبوة نفسه، ثم آلت إلى أبنائهم وتلامذتهم ووارثي علومهم من التابعين في أحيانٍ كثيرة، واستمر نقلُ الصحف، والنقلُ عن الصحف حتى استقرت في دواوين السنَّة الجامعة، وبطون الكتب والأسفار، مع حلول عهد التدوين على رأس المئة الأولى من الهجرة النبوية، وبدأ أهل العلم التصنيفَ في علوم الحديث والسير والتفسير والفقهِ؛ جوامعَ ومصنفاتٍ، وآثارًا وموطَّاتٍ، ومؤلفاتٍ ازدادت وربَّت على تعاقب السنين»^(١).

٤- إن كان الأستاذ إبراهيم يقصد مخطوطةً أصليةً كُتبت في عصر ابن اسحاق أو قريباً منه فقد ذكر هو نفسه أنها موجودة في فيينا وباريس عاصمتي النمسا وفرنسا، ولا يضيرُ بلادنا العربية أو الإسلامية عدمُ وجودها فيها؛ لأن أوريا قد سَطَّت على ملايين المخطوطات من عندنا.

أما إن كان يقصدُ نفيَ وجود المخطوطات عموماً في مكتباتنا العربية والإسلامية، فهذا مخالف للواقع لجافٍ للحقيقة، ففي مكتباتنا وبلادنا عشراتُ المخطوطات لسيرة ابن هشام في المكتبة الأزهرية ودار الكتب المصرية بمصر وبمكتبات السعودية والمغرب وتركيا وغيرها.

(١) مصادر السيرة النبوية ومقدمة في تدوين السيرة ص ٤٦ - ٤٧.

ولو نظرنا إلى آخر نشرة صدرت لسيرة ابن هشام^(١) لوجدنا أن المحققين ذكروا أنهم اعتمدوا على ست نسخ خطية انتخبوها من ثمانين مخطوطة.

٥- ولكن السؤال المهم: هل يلزم وجود مخطوطة بخط مؤلف الكتاب حتى نثبت صحة كتابه إليه؟

الحقيقة أنه لم يقل واحدٌ من أهل هذا الشأن بلزوم ذلك أبداً، وما كان مثل هذا الإشكال له وجودٌ في عقولهم، ولا اشترطوا أنه لا بد من وجود نسخة مكتوبة بخط ابن إسحاق ولا بخط ابن هشام، حتى نجزم بصحة نسبة كتابيها إليهما!.

ومثل هذا يقال أيضاً في عدم وجود نسخة للبخاري بخط يده، ولا في وجود نسخة من الموطأ بخط يد الإمام مالك، ولا نسخة من صحيح مسلم بخط يده، بل لا توجد نسخة للقرآن الكريم بخط يد كُتّاب الوحي رضي الله عنهم!

إذن فليأتنا الناس اليوم - بناءً على هذا الزعم - لينكروا ثبوت القرآن، وينكروا نسبة الموطأ لمالك، ونسبة الصحيح لمسلم، ونسبة السنن لأبي داود، والمسند لأحمد بن حنبل، وغير ذلك عشرات بل مئات من كتب السنة والعلم؛ لأنها - في زعمهم العجيب والغريب - ليست مكتوبةً بيد أصحابها.

(١) صدرت هذه السنة ١٤٤٦ / ٢٠٢٤ عن شركة "إقليد المعرفة" للبحوث والدراسات بالرياض، بتحقيق حسين بن عكاشة بن رمضان، وبإشراف الدكتور علي بن محمد العمران، في أربعة مجلدات.

إن وجودَ النسخة الخطية لكاتبِ الكتاب لم تكن يوماً مرجعاً في إثبات موثوقية نسبة الكتاب إليه، وعلى هذا أطبق الناس منذ قرون، ذلك أن مسالك إثبات النسبة للكاتب يتعلّق مرجعُها إلى أمورٍ وقواعدٍ؛ منها: تواتر نقل الكتاب وإثباته في عدة مراجع، وليس في وجود نسخة الكاتب الخطية، ومنها: «أن ينصَّ العلماءُ على نسبة النص إليه، ومنها: مقابلة الناقلين عنه بالنص الذي يرادُ إثباتُ نسبته مع التصريح باسمه أو باسم الكتاب المنقول منه، ومنها: معرفةُ موارد النص واتفاقها مع الزمن الذي عاشه مؤلفه»^(١).

وهذا كله متوفّرٌ في سيرة ابن إسحاق وسيرة ابن هشام وفي صحيح البخاري، وفي كل الكتب التي فرغ العلماء أصلاً من مسألة موثوقية نسبتها وعدمها، وانتشرت مخطوطاتها في مكاتب العلم شرقاً وغرباً، بناءً على هذه الموثوقية الصحيحة والثابتة.

بل ذهب العلماءُ إلى ما هو أبعدَ من هذا، حتى قال الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب: «وعدم ذكر الكتاب في كتب التراجم والطبقات، لا يصحُّ وحدَه أن يكون مؤدياً إلى الشك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه؛ إذ لم تدع كتب التراجم يوماً أنها أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر فيها»^(٢).

(١) محاضرات في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، د. بشار عواد معروف (ص ٣٣)، وانظر: تحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون (ص ٤٥).

(٢) مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين (ص ٧٤) للدكتور رمضان عبد التواب.

٦- والسؤال: أين ذهبت المخطوطات الأصلية لهذه النسخ؟

إن عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، هذا هو المقرر عند أهل العلم، فليس معنى عدم اطلاعنا عليها ووجداننا لها أنها غير موجودة، ولكن من حق الجميع أن يسأل: أين نسخ تلك الكتب التي دُوت في القرن الأول إلى منتصف القرن الثاني بخط مؤلفيها ومنهم ابن إسحاق والبخاري؟ وأين هي كتب الزهري التي جمع فيها الحديث ووزعها عمر بن عبد العزيز على الأمصار؟

والجواب على ذلك: «أن المسلمين كانوا يتلقون كتب الأخبار قراءةً وروايةً، فلما استبحر العمران، وترقت وسائل الحضارة، واقتضى أن يترقى فن التأليف تنسيقاً وترتيباً، وكُتبت في ذلك الكتب الجامعة لأصول كل فن أو فروع: أُدمجت تلك الروايات أو الصحف المشتملة على مسائل متفرقة في تلك الكتب الجامعة، مع محافظة المؤلفين على أسانيدها، وفاءً بحق الأمانة وتصحيحاً للأخبار. كما ترون ذلك في كل كتب الفنون التي اشتغل بها العرب، ودوت بعد القرن الثاني مدعومة بالرواية على طريقتهم السابقة البيان، كالتاريخ والحديث وآداب اللغة العربية.

ولما انتفت الحاجة إلى تلك الكتب القديمة، قضت على أعيانها سنة بقاء الأنسب، بالدثور بضرورة الحال، وأما ما كُتب فيها فهو هو بعينه ما كُتب في الكتب الجامعة بعد ذلك العصر، فإذا دُتت تلك الصحف التي خَطَّتها أنامل العرب في العصر الأول، فإن ما كان فيها لم يزل باقياً يشهد بصحة تاريخ

الإسلام»^(١).

٧- ماذا لو فقدنا سيرة ابن هشام وصحيح البخاري؟

وبناءً على ما سبق فإنني أزيدك هنا من الشعر بيتاً وأقول: إننا لو فرضنا جدلاً إلغاء سيرة ابن هشام من الوجود العلمي للمصنفات في السيرة النبوية، وألغينا صحيح البخاري من الوجود العلمي في ساحة كتب الحديث: ما ضرَّ ذلك الدين شيئاً أبداً ولا نقصَ منه قيد أنملة؛ ذلك أن كل ما ثبت في السيرة النبوية لدى ابني إسحاق وهشام، موجودٌ في عشرات الكتب قبلهما وفي مئات وألوفٍ بعدهما.

وما سطره البخاري في كتابه الجامع الصحيح، لم ينفرد بروايته وحده، بل هو موجود في كل كتب السنة غير صحيح البخاري.

فمن عظمة هذا الدين وسر بقاءه أن لم ينحصر في رواية راوٍ من الصحابة، فهذا هو حافظ الصحابة الصحابيُّ الجليل سيدنا أبو هريرة رضي الله عنه، رغم أنه أكثر الصحابة روايةً للحديث، إلا لم ينفرد إلا برواية ثمانية أحاديث فقط في الكتب الستة، كما قرره فريق عمل من الباحثين^(٢).

(١) بتصرف وتلخيص من محاضرة رفيق بك العظم المنشورة بمجلة المنار عدد: شوال - ١٣٢٥هـ / ديسمبر - ١٩٠٧م (١٠ / ٧٤٣).

(٢) بإشراف د. محمد عبده يمان، وزير الإعلام السعودي الأسبق، وقد ذكر تفاصيل ذلك في كتابه «الصحابي الجليل أبو هريرة والحقيقة الكاملة» ط دار القبلة للثقافة الإسلامية.

(١٤)

دعوى مخالفة مرويات السيرة الثابتة لنصوص القرآن الكريم

قال: «هل نصدق السيرة النبوية في المرويات أم نأخذ ما ورد في القرآن فقط؟ ما نراه هو أن نحاكم كل ما يأتي من السيرة النبوية إلى القرآن الكريم، وما وافقه قبلناه، وما خالفه رفضناه واستبعدناه».

وأقول:

١- إن المصدر الأول للسيرة النبوية ولكل أحكام هذا الدين هو القرآن الكريم، وقد اتخذ العلماء وَفَقَ مناهجهم وقواعدهم كَلَّ الإِجْرَاءَاتِ والضوابط، التي لا تجعل هناك أي نوع من أنواع التعارض الحقيقي، بين ما ثبت في السيرة النبوية أو الحديث النبوي وبين القرآن الكريم.

وإذا ما وُجِدَ أيُّ تعارض في الظاهر فإنهم أنشأوا لذلك علوماً مختصةً بدراسة ذلك التعارض، والبحث عن أسبابه، ومحاولة التوفيق بين النصوص المتعارضة، وحملها على أحسن المحامل، بما لا يخالف القطعي من أصول الدين ولا الإجماع ولا قواعد اللغة المقررة.

قال الإمام الباقلاني: «فكل خبرين علم أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين؛ لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهي وغير ذلك: أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر، وذلك يُبطل التكليف إن كانا أمراً ونهياً

وإباحةً وحظرًا، أو يوجب كون أحدهما صدقًا والآخر كذبًا إن كانا خبرين، والنبى صلى الله عليه وسلم منزّه عن ذلك أجمع، ومعصومٌ منه باتفاق الأمة وكل مثبتٍ للنبوة»^(١).

٢- فما يريد أن يفعله الروائي إبراهيم عيسى قد فرغ منه العلماء أصلاً وقاموا به، وأنشأوا فيه علومًا، وكتبوا فيه مؤلفاتٍ، وحشدوا له بحوثًا، وسأضربُ لك مثالين بعلمين من علوم الحديث هما «علم مختلف الحديث» و«علم مُشكّل الحديث»، وهما وإن اعتبرهما البعض علمًا واحدًا إلا أن بينهما افتراقًا وعمومًا وخصوصًا مطلقًا.

أما علم «مختلف الحديث» - بكسر اللام اسم فاعل - فمعناه: «أن يوجد حديثان أو أكثر متضادّان في المعنى ظاهرًا فيوفق بينهما، أو يُعتبر أحدهما ناسخًا للآخر، أو يرجح أحدهما على الآخر».

أو معناه - بفتح اللام اسم مفعول - : «التعارض والاختلاف الواقع بين حديثين أو أكثر في الظاهر».

أما «مُشكّل الحديث»: «فهو أعم من ذلك فقد يكون سببه وجود تعارض بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه كون الحديث مُشكّلًا في معناه لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلاً، أو لاستحالة معناه، أو لمخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمر الكونية، التي كشفت عنها العلوم والمعارف الحديثة؛ كعلم الفلك، أو

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٤٣٣).

الطب، أو علم سنن الله الكونية، وهو ما يسمى في لسان الناس: علم الطبيعة». وعلى هذا يكون «مشكل الحديث» بالنسبة إلى «مختلف الحديث» أعمّ منه؛ فكل مختلف يعتبر مُشكِلاً، وليس كلُّ مُشكِليٍّ يعتبر من قبيل «مختلف الحديث» فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ.

وقد يطلق بعضُ المحدثين «المُشكِلي» على «المختلف» وذلك كما فعل الإمام الطحاوي في تسمية كتابه «مُشكِلي الآثار» وكما فعل الإمام أبو بكر ابن فورك في تسميته كتابه «مُشكِلي الحديث»^(١).

٣- مصادر السيرة النبوية^(٢):

لم يستقِ المسلمون سيرة نبيهم عليه الصلاة والسلام من كتب المغازي والسير وحدها، بل كان للسيرة مصادرٌها الثرية الغنية المستقاة من ينابيع الوحي الشريف بنوعيه القرآني والحديثي، ثم ما دبجته يراعة العلماء في سائر الفنون، وإليك أهمّ المصادر للسيرة الشريفة.

١- القرآن الكريم: ومع ذلك فإن «السيرة النبوية لم تُعرض في القرآن كما عُرِضَتْ في السنة: شمولاً وتبييناً ذاتيةً وعمامةً، نعم جاء في القرآن صوراً - في

(١) كل ما سبق مما يتعلق بتعريف المشكل والمختلف والفرق بينها مستفاد مما كتبه العلامة الدكتور محمد أبو شهبه في كتابه الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٤٤٠ - ٤٤٣).

(٢) وانظر في ذلك ما كتبه الأستاذ الدكتور فاروق حمادة في كتابه «مصادر السيرة النبوية وتقويمها»، ط دار القلم، دمشق.

بعض المناسبات - تتصل في الجملة بالنبي وتعامل خصوم الدعوة والإسلام من المشركين واليهود والنصارى معه، وفي هذا ألف الأستاذ محمد عزة دزوزة كتابه^(١) «سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم صور مقتبسة من القرآن الكريم»^(٢).

٢- كتب الحديث: «ولذا جمع البخاري رحمه الله تعالى - مع شدة انتقائه - ما لم يجمعه أصحاب الكتب الستة الآخرين مجتمعين، فبلغ عدد الأخبار الواردة في كتاب المغازي من صحيحه خمس مئة وثمانية وأربعين (٥٤٨)^(٣) خبراً وروايةً، أي ما يزيد على عدد المتون الواردة في أبواب المغازي في الكتب الستة الأخرى مجتمعةً، والتي لم تزيد على ثلاث مئة وواحد وستين (٣٦١) خبراً وروايةً. ولا يقتصر هذا المنهج على كتاب المغازي، بل هو مطرد في كل باب من أبواب الصحيح، كما أن مادة السيرة منثورة في الكتاب كله»^(٤).

وإذا ما ذكرنا صحيح البخاري فلا بد أن ننوه بشأن «أستاذ أساتذة جامعة الجامع الصحيح»^(٥) وأعرف الناس - بعد البخاري - بخبايا زوايا الصحيح،

(١) طبع في مطبعة الاستقامة، القاهرة، سنة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

(٢) الإسناد من الدين (٨٧).

(٣) وعلى حسب ترقيم طبعة المكنز لصحيح البخاري (٥١٥)، وعلى حسب ترقيم الطبعة السلطانية (٥٢٤)، والأمر في ذلك سهل قريب.

(٤) مصادر السيرة النبوية ومقدمة في تدوين السيرة (ص ١٣٦-١٣٧) للدكتور محمد يسري سلامة.

(٥) هذه عبارة شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد محرم الشيخ ناجي رحمه الله تعالى، كما في الضوء

وهو أمير المؤمنين في الحديث الحافظ ابن حجر العسقلاني «الذي شارك مشاركة قوية في تحرير السيرة ضمن شرحه على صحيح البخاري المُسمَّى «فتح الباري» الذي سار مسير الشمس، والذي جَمَعَ فيه الطرق، وحرَّر الرويات، وأوضَح الغوامض، وحلَّ المُشكلاتِ في نمط قَلَّ مَنْ سَبَقَهُ إليه من الشارحين. وكذا في كتابه المُبتكر الموسوم «تغليق التعليق» الذي وصل فيه الرويات المعلقة في الصحيح، ومنها مروياتُ السيرة.

وكذلك «الإصابة في تمييز الصحابة» والذي هو أكثرُ كتب تراجم الصحابة استيعابًا، وذلك لغزارة موارد المؤلف، وسَعَة مروياته في الحديث والتاريخ والتراجم، ووقوفه على كثيرٍ من كتب السير والمغازي المتقدمة التي هي في عداد المفقود اليوم، فيبقى هذا السُّفرُ الجليلُ أساسيًا وضروريًا في البحث والجمع ونقد الأخبار.

وابنُ حجر في عامة كتبه يتوفَّر على كمِّ هائلٍ من المصادر، مع حُسن انتقاءٍ وخبرة فائقة في البحث، ونجدُ أثر ذلك كلِّه لدى تلاميذه الكبار أيضًا^(١).

٣- كتب الدلائل: «وأحفلها كتاب «دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة» للبيهقي (ت ٤٥٨)، وقد أثبت في ثنايا كتابه نقلًا يكاد يكون كاملاً لمغازي موسى بن عقبة، وسيرة ابن إسحاق برواية يونس بن بُكير، وحَفِظَ

اللامع الميين (٢/٢٠٣)، وكم سمعناها من لفظه مرارًا وتكرارًا.

(١) مصادر السيرة النبوية ومقدمة في تدوين السيرة (١٥٤، ١٦٧) بتصرف وتلخيص.

نصوصًا كثيرةً مِنْ مَعَاذِي أَبِي مَعَشَرَ السُّنْدِي، وَمَغَاذِي الْوَاقِدِي بِرَوَايَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَجِ الْبَغْدَادِي، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تُدْرِكُ بِالِاسْتِقْرَاءِ، وَجَمَعَ سِيرَةً نَبَوِيَّةً مَطْوَلَةً مُسْتَوْفَاةً مِنْ دَوَاوِينِ الْحَدِيثِ وَكُتُبِ السِّيَرَةِ بِأَسَانِيدِهِ، فَصَارَ كِتَابُهُ عُمْدَةً فِي بَابِهِ»^(١).

٤- وكذلك: كتب الشمائل، والخصائص، وكتب التاريخ العام والتراجم العامة، وكتب تراجم الصحابة، والكتب التي ألفت في تاريخ الحرمين الشريفين مكة والمدينة، وكتب اللغة والأدب، وكتب المغازي والسير.

وأخيراً نقول للكاتب الروائي الأستاذ إبراهيم عيسى: «إن كُتَابَ السِّيَرَةِ كَانَتْ لَهُمْ أَدَوَاتٌ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ؛ كَعَرَضِ الْخَبْرِ عَلَى الْقُرْآنِ، وَعَلَى الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَعَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ أَحْدَاثِ السِّيَرَةِ وَالتَّارِيخِ، وَقَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ الْعَامَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ»^(٢).

(١) المرجع السابق (ص ١٤٤).

(٢) يراجع في ذلك كله تفصيلاً أطروحة «منهج التوثيق بين المحدثين وكتاب السيرة».

الخاتمة

• توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

- ١- أن السنة النبوية هي التفسير والشرح والبيان للقرآن الكريم، وأنه لا وجود للدين بدونها، وأن المنهج النقدي الحديثي بعلمه المختلفة لا مثل له في أمة سابقة من الشرق والغرب.
- ٢- أن السيرة النبوية جزء لا يتجزأ من السنة النبوية، ولكن لكل منهما منهج مستقل في التوثيق والثبوت، فقد توسع المحدثون جدًّا في قبول بعض الروايات الضعيفة في السيرة النبوية، ولا تثريب علينا في ذلك أبدًا ما دامت بعيدة عن الأحكام والعقائد.
- ٣- قدرة المنهج العلمي الذي وضعه العلماء - وخصوصًا منهج المحدثين - على استيعاب كل الأسئلة والنقاشات والاعتراضات وتفنيدها، والجواب عنها بالدليل والبرهان والعقل.
- ٤- احترام الشرع الشريف للعقل، بيد أن هناك فارقًا بين العقل المؤهل والعقل غير المؤهل للنظر في علوم الدين عمومًا، والسنة النبوية والسيرة خصوصًا.
- ٥- أن الإشكالات التي أثارها مؤسسة تكوين وكذلك التي يثيرها غيرهم من التنويريين وبعض المثقفين ترجع إلى عدد من الأسباب أهمها:
أولًا: الفهم الخاطيء أحيانًا لبعض نصوص السنة النبوية، أو عدم وجود الأدوات الكافية للتعامل مع هذه النصوص.

ثانيًا: محاولة إعادة نقد السنة - ومن ثم السيرة - بتطبيق أدوات الحداثة وما بعد الحداثة والتي ترفع القداسة عن كل شيء بما في ذلك نصوص الوحي من القرآن والسنة؛ وذلك من خلال أدوات إقصاء النص وإحلال العقل مكانه لرفض سلطة النص المقدس، والقول بسلطة العقل المقدس عندهم، وتحويل عقل الفرد (غير المؤهل) إلى كونه معيارًا للحقيقة بعيدًا عن المنهج العلمي، وذلك بالتححرر من الضوابط والقواعد (المنهج).

ثالثًا: القراءة المجتزأة للنصوص بعيدًا عن السياق والسباق واللاحق، وتصويرها بأنها مخالفة للعقل والمنطق الصحيح، حتى يتم رفضها وعدم قبولها من الناس.

رابعًا: الإصرار على متابعة بعض المستشرقين في أطروحاتهم ومقولاتهم، التي تبنيها منذ قرن وقرنين من الزمان، رغم ثبوت خطئها، وبعدها عن الصواب، والردّ عليها مرارًا وتكرارًا.

٦- أن مؤسسة تكوين بهذا الطرح المبني على إهمال المنهج العلمي وتحكيم العقل المجرد: تمثل نموذجًا صارخًا للتطرف اللاديني، بالضبط كما تفعل الجماعات المتطرفة دينيًا كداعش وغيرها، التي تحكّم عقلها المجرد في فهم نصوص الشريعة، وتهمل المنهج العلمي، فالتطرف الديني والتطرف اللاديني وجهان لعملة واحدة.

• أما التوصيات:

فقد خلص البحث إلى عدد من التوصيات أهمها:

١- أنه لا بد من توسيع دائرة النقاش والحوار مع الدوائر المختلفة من المثقفين والتنويريين وغيرهم ممن لديهم تساؤلات أو إشكالات حول السنة خصوصاً أو التراث عموماً.

٢- أن يتم التنسيق بين مؤسساتنا الدينية الثلاثة (الأزهر والأوقاف ودار الإفتاء) من ناحية، وبين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة من ناحية أخرى: لعمل محاضرات وندوات وورش عمل، مع الشباب في هذه الجامعات للإجابة على أسئلتهم، ولحماية أفكارهم من التشويش.

٣- أن تتوسع مؤسساتنا الدينية الثلاثة (الأزهر والأوقاف ودار الإفتاء) على مواقع التواصل الاجتماعي "السوشيال ميديا"، بعرض المسائل محل النزاع والتشكيك بلغة سهلة وقرينة من عموم الناس.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات اللكنوي، وعليه: التعليقات الحافلة على الأجوبة الفاضلة، لعبد الفتاح أبو غدة، ط: دار السلام القاهرة، السابعة ١٤٣٧ / ٢٠١٦ م.
- إحياء علوم الحديث، د. أسامة السيد الأزهرى، ط الوابل الصيب، الأولى، ٢٠٠٧ م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس شهاب الدين القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، السابعة ١٣٢٣ هـ.
- الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ السماع عند المحدثين، عبد الفتاح أبو غدة، ط دار البشائر الإسلامية بيروت، الثالثة ١٤٣٥ / ٢٠١٤ م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشرة ٢٠٠٢ م.
- البداية والنهاية، لعلماد الدين ابن كثير، تحقيق: د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط: هجر للطباعة والنشر، الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من العلماء، ط: مطبعة حكومة الكويت، الثانية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، الأولى ٢٠٠٣ م.

- تاريخ مدينة السلام (بغداد) للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، ط: دار الفكر.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ط الخانجي بالقاهرة.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عوامة، ط: دار المنهاج، جدة، الأولى ٢٠١٦م.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي، ط: المكتبة الوطنية الرياض ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- تعقبات الحافظ ابن حجر على الداودي في فتح الباري، د. أحمد نبوي، ط: دار السلام القاهرة، الأولى، ١٤٤١ / ٢٠٢٠م.
- تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، ط: دار الرشيد سوريا، ط: الثالثة ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ط: إحياء السنة النبوية بيروت.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، اعتناء: إبراهيم الزبيق، عادل مرشد، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ٣/١٤٠٠هـ / ١٩٨٣م.
- الثقات، لابن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط: دار الفكر ط: الأولى ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، ط: مكتبة المعارف، الرياض.
- الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى ١٢٧١هـ / ١٩٥٢م.
- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د. محمد مصطفى الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠ / ١٩٨٠م.
- الرسالة المحمدية، السيد سليمان الندوي، ط: دار ابن كثير دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- رواة محمد بن إسحاق بن يسار في المغازي والسير وسائر المرويات، مطاع الطرابيشي، مطبوعات مركز جمعة الماجد بدي، ١٤١٤ / ١٩٩٤م.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: مجموعة بإشراف / شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، الثالثة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، عبد الملك بن هشام، ط شركة "إقليد المعرفة" للبحوث والدراسات بالرياض، تحقيق: حسين بن عكاشة بن رمضان، إشراف الدكتور علي بن محمد العمران، الطبعة الأولى، ١٤٤٦ / ٢٠٢٤ م.
- السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، أد. محمد بن محمد أبو شُهبة، ط: دار القلم دمشق، الثامنة ١٤٢٧هـ / ١٩٩٧ م.
- شرح الحديث النبوي دراسة في التاريخ للعلم والتأصيل له وتقويم المصنفات فيه والتدريب عليه، أد. الشريف حاتم بن عارف العوني، ط: مركز نداء للبحوث والدراسات، الأولى، بيروت، ٢٠٢١ م.
- شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، ط: دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.
- شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، مطبوع ضمن "ثلاث رسائل في علوم الحديث"، اعتنى: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الثالثة ١٤٣٥ / ٢٠١٤ م.
- الصحابي الجليل أبو هريرة والحقيقة الكاملة، د. محمد عبده يمان، ط دار القبلة للثقافة الإسلامية.
- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، للبخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة، الأولى ١٤٢٢ هـ.

- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبدالفتاح محمد الحلو، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، ط: دار صادر بيروت، الأولى، ١٩٦٨م.
- الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، أد. أحمد محرم الشيخ ناجي، ط دار الرازي، الأولى، ٢٠١٧م.
- العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد ابن بسيوني زغلول، ط: دار الكتب العلمية.
- العجالة السنوية على ألفية السيرة النبوية، المناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ / ١٤٢٤هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، ط: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- علوم القرآن، د. عبد الله شحاته، ط: دار غريب، القاهرة.
- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ابن سيد الناس، تعليق: إبراهيم

- محمد رمضان، ط: دار القلم بيروت، الأولى ١٤١٤ / ١٩٩٣ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م.
- فقه أهل العراق وحديثهم، محمد زاهد الكوثري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث.
- القراءة الحدائية للسنة النبوية، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، ط: مركز إحياء للبحوث والدراسات، الأولى، ١٤٤٥ / ٢٠٢٣ م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م.
- الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، ط: المكتبة العلمية المدينة المنورة.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط: دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى ٢٠٠٢ م.
- لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ط: دار السلام القاهرة، الأولى ١٤٣٩ / ٢٠١٨ م.

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط: دار الوعي حلب، الأولى ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- محاضرات في مناهج تحقيق المخطوطات العربية، د. بشار عواد معروف، إصدار الرابطة العالمية لعلماء الحديث.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط: دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ / ١٩٨٤م.
- المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم النيسابوري، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، ط: دار الدعوة الاسكندرية.
- المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، أد. علي جمعة، ط: دار السلام القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- المستخرج على المستدرك للحاكم، للعراقي، تحقيق: محمد عبد المنعم رشاد، ط: مكتبة السنة القاهرة، الأولى، ١٤١٠ / ١٩٩٠م.
- مصادر السيرة النبوية ومقدمة في تدوين السيرة، د. محمد يسري سلامة، دار الجبرتي للنشر والتوزيع، الأولى، ١٤٣١ / ٢٠١٠م.
- المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي، جمال الدين ابن حديدة الأنصاري، ط عالم الكتب، الثانية، ١٤٠٥ / ١٩٨٣م.
- معرفة الرجال، ليحيى بن معين، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، ط: مجمع اللغة العربية دمشق، الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق: أد. نور الدين عتر، ط: دار إحياء التراث بدولة قطر.
- مقالات الإمام الكوثري، مطبعة الأنوار بالقاهرة.
- مقدمات الإمام الكوثري، ط: دار السلام القاهرة، الأولى، ١٤٣٣ / ٢٠١٢ م.
- مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، ط دار الهداية، دمشق، الأولى، ٢٠٠٤ م.
- مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: أد. نور الدين عتر، ط: دار الفكر سوريا، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- موسوعة التشريع الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
- موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، مصطفى صبري، ط: عيسى الحلبي، ١٣٦٩ / ١٩٥٠ م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: دار السلام القاهرة.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، د. رمضان عبد التواب، ط مكتبة الخانجي بالقاهرة، الثانية ١٤٢٢ / ٢٠٠٢ م.
- منهج النقد في علوم الحديث، أد. نور الدين عتر، ط: دار الفكر دمشق، الثالثة ١٤٠١ / ١٩٨١ م.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- النفح الشذي في جامع الترمذي، ابن سيد الناس، دراسة وتحقيق وتعليق: أد. أحمد معبد عبد الكريم، ط دار الصالح، القاهرة، الأولى / ١٤٤٤ / ٢٠٢٢ م.
- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، أد. محمد رجب البيومي، ط: دار القلم دمشق، الأولى / ١٤١٥ / ١٩٩٥ م.
- هدي الساري، لابن حجر العسقلاني، حققه: محب الدين الخطيب، ط: دار الريان للتراث، الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أد. محمد محمد أبو شهبة، ط: مكتبة السنة.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ط: دار صادر بيروت ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

SOURCE AND REFERENCES

- The virtuous answers to the ten perfect questions, by Abu al-Hasanat al-Laknawi: Commentary on the virtuous answers, by Abdul Fattah Abu Ghadda, ed: Dar Al-Salam Cairo, seventh edition, 1437/2016.
- Revival of the Sciences of Hadith, Dr. Osama Al-Sayyid Al-Azhari, Al-Wabel Al-Sayyib, first edition, 2007.
- Irshad al-Sari to explain Sahih al-Bukhari by Abu al-Abbas Shihab al-Din al-Qastalani, Al-Amiriya Al-Kubra Press, Egypt, the seventh edition, 1323 AH.
- Al-Isnad min al-Din and a bright page from the history of hearing among the Muhaddithin, Abdul Fattah Abu Ghadda, Dar al-Basha'ir al-Islamiya, Beirut, 1435/2014.

-Al-Alam, by Khair al-Din al-Zarkali, ed: Dar al-Alam al-Malayin, ed: Fifteenth 2002 AD.

-The beginning and the end, by Imad al-Din Ibn Kathir, edited by: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, in cooperation with the Center for Arab and Islamic Research and Studies at Dar Hajar, T: Hagar for Printing and Publishing, the first 1417 AH 1997 AD.

-Taj al-Arous from the Jewels of the Dictionary, by Murtada al-Zubaidi, edited by: A group of scholars, ed: Kuwait Government Press, second 1407 AH 1987.

-The History of Islam and the Deaths of Famous and Illustrious People by Al-Dhahabi, edited by Dr. Bashar Awwad Ma'ruf: Dr. Bashar Awwad Ma'ruf, ed: Dar al-Gharb al-Islami, first 2003 AD.

-History of the City of Peace (Baghdad) by Al-Khatib Al-Baghdadi, edited by: Dr. Bashar Awwad Ma'ruf, ed: Dar Al-Gharb Al-Islami, the first 1422 AH 2002 AD.

The Great History of Al-Bukhari, ed: Mr. Hashim al-Nadwi, ed: Dar al-Fikr.

-Realization and publication of the texts, Abdul Salam Haroun, T. Al-Khanji, Cairo.

-Training the narrator in the explanation of Nawawi's approximation, by Jalal al-Din al-Suyuti, edited by: Muhammad Awamah, ed: Dar Al-Manhaj, Jeddah, first 2016.

-Tikrat al-Hafiz al-Dhahabi, ed: Dar al-Kutub al-Alamiya, Beirut, Lebanon, first 1419 AH 1998 AD.

-The definition of the people of the sanctification of those who are described as tadlis, by Ibn Hajar al-Asqalani, edited by Dr. Ahmad bin Ali Sir al-Mubarak: Dr. Ahmed bin Ali Sir Al-Mubarak, T: National Library, Riyadh, 1422 A.H. 2001.

-Tracking of Al-Hafiz Ibn Hajar on Al-Dawoodi in Fath Al-Bari, Dr. Ahmed Nabawi, ed: Dar Al-Salam Cairo, the first, 1441/2020 AD.

-Taqrib al-Tahdhib by Ibn Hajar al-Asqalani, ed: Muhammad Awamah, ed: Dar Al-Rashid Syria, ed: Third, 1411 AH, 1991 AD.

-Taqdeed al-'Alam, by al-Khatib al-Baghdadi, ed: Revival of the Prophet's Sunnah, Beirut.

-Tahdhib al-Tahdhib, by Ibn Hajar al-Asqalani, ed: Ibrahim al-Zibaq, Adel Murshid, ed: Al-Risala Foundation, Beirut, 1416 AH/1995 AD.

-Tahdhib al-Kamal, by Abu al-Hajjaj al-Mazi, edited by: Dr. Bashar Awwad Ma'ruf, T: Al-Risalah Foundation, Beirut, 2nd 3, 140 AH / 1983 AD.

-Al-Thaqqiqat, Ibn Habban al-Busti, edited by: Mr. Sharaf al-Din Ahmed, T: Dar al-Fikr, T: The first 1395 AH / 1975 AD.

-Jami Bayan al-'Ilm wa Fadhlah, by Ibn 'Abd al-Barr, edited by: Abu al-Ashbal al-Zuhairi, ed: Dar Ibn al-Jawzi, Kingdom of Saudi Arabia, the first, 1414 AH / 1994 AD.

-Al-Jami'ah for the ethics of the narrator and the manners of the listener, by al-Khatib al-Baghdadi, edited by: Dr. Mahmoud Al-Tahan, ed: Al-Maarif Library, Riyadh.

Al-Jarah wa al-Ta'dil by Abu Muhammad Abdul Rahman ibn Abi Hatim al-Razi, T: Dar Al-Harith Al-Arabi, Beirut, T: The first 1271 AH / 1952 AD.

- Studies in the Prophetic Hadith and the History of Tadwein, Dr. Muhammad Mustafa Al-Adhami, T: The Islamic Bureau, Beirut, 1400 / 1980 AD.

- Al-Risalah al-Muhammadiyah, Mr. Sulaiman al-Nadwi, ed: Dar Ibn Kathir, Damascus, first edition, 1423 AH.

- The narrators of Muhammad ibn Ishaq ibn Yassar in the Mughazi, Seer and other narrations, Muta'a al-Tarabishi, publications of the Jumaa al-Majid Center in Dubai, 1414/1994 AD.

- Al-Dhahabi's Sir Al-Alam Al-Nabla'a, ed: A group under the supervision of Shuaib Al-Arnout, ed: Al-Risala Foundation, third edition, 1405 AH, 1985 AD.

- The biography of the Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace, Abdul Malik ibn Hisham, Euclid Knowledge Company for Research and Studies in Riyadh, edited by Dr. Hussein bin Okasha bin Ramadan: Hussein bin Okasha bin Ramadan, supervised by Dr. Ali bin Muhammad al-Omran, first edition, 1446/2024.

- The Biography of the Prophet in the Light of the Qur'an and Sunnah, ed. Muhammad bin Muhammad Abu Shohba, ed: Dar Al-Qalam Damascus, eighth edition, 1427 AH/1997 AD.

- Commentary on the Prophet's Hadith, a study in the history of the science, its establishment, evaluation of the works in it and training in it, Ed. Sharif Hatim bin Aref Al-Awni, ed: Namaa Center for Research and Studies, the first, Beirut, 2021.

- The Honor of the Companions of Hadith, Al-Khatib Al-Baghdadi, ed: Dr. Muhammad Said Khati Ugli, ed: Dar Ihya al-Sunnah al-Nabawiya, Ankara.

- The Conditions of the Five Imams, by Al-Hazmi, printed within "Three Letters in the Sciences of Hadith", ed: Abdul Fattah Abu Ghadda, ed: Islamic Publications Office, Aleppo, 1435/2014.

- The Great Companion Abu Huraira and the Complete Truth, Dr. Muhammad Abduh Yamani, published by Dar Al-Qibla for Islamic Culture.

- Sahih al-Bukhari = The Compendium, the concise true account of the affairs, sunnahs and days of the Messenger of Allah, by al-Bukhari, edited by Muhammad Zuhair Nasser al-Nasir, ed: Muhammad Zuhair bin Nasir al-

Nasir, ed: Dar Tawq al-Najah, first 1422 AH.

- Sahih Muslim = The Concise True Musnad by transmitting justice from justice to the Messenger of Allah (peace be upon him), by Muslim ibn al-Hajjaj, edited by: Muhammad Fouad Abdul Qiqi: Muhammad Fuad Abdulbaqi, T: Dar Ihya al-Heritage al-Arabi, Beirut.

- Tabaqat al-Shafi'iyah al-Kubra, by al-Sabki, realization: Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Dr. Abdel Fattah Muhammad al-Hilu, T: Hagar for Printing, Publishing and Distribution, the second 1413 AH / 1993 AD.

- Al-Tabqaqat al-Kubra, by Ibn Saad, edited by: Ihsan Abbas, T: Dar Sadr Beirut, the first, 1968 AD.

- The bright light on the methodologies of the Muhaddithin, ed. Ahmad Muharram al-Sheikh Naji, T: Dar al-Razi, the first, 2017.

- Al-Abrar in Khabar al-Ghabar by Al-Dhahabi, edited by: Abu Hajar Muhammad al-Saeed, son of Bassiouni Zaghoul, ed: Dar al-Kutub al-Alamiya.

- Al-Ajhalat al-Sunniyyah on the Alfiya of the Prophet's biography, Al-Manawi, Dar al-Kutub al-Alamiya, first edition, 2004/1424 AH.

- Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari, Badr al-Din al-Aini, ed: Dar Al-Heritage Al-Arabi, Beirut.

- Science of the Qur'an, Dr. Abdullah Shehata, ed: Dar Gharib, Cairo.

- Oyoun al-Athar in the Arts of Maghazi, Shama'il and Seer, Ibn Sayyid al-Nas, commentary: Ibrahim Muhammad Ramadan, T: Dar al-Qalam Beirut, the first 1414/1993.

- Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, by Ibn Hajar al-Asqalani, commentary: Muhammad Fouad Abdulbaqi, T: Dar al-Maarifa, Beirut, 1379 AH / 1959 AD.

- Jurisprudence and Hadith of the People of Iraq, Muhammad Zahid al-Kawthari, edited by: Abdul Fattah Abu Ghadda, published by the Al-Azhar Heritage Library.

- The Modernist Reading of the Prophetic Sunnah, Dr. Muhammad Abdul Fattah al-Khatib, ed: Ihyaa Center for Research and Studies, the first, 1445/2023.

- Al-Kashif in the knowledge of those who have a narration in the six books by Al-Dhahabi, ed: Muhammad Awama and Ahmad Muhammad Nimr al-Khatib, ed: Dar al-Qibla for Islamic Culture, Qur'anic Sciences Foundation, Jeddah, ed: First, 1413 AH, 1992 AD.

- Al-Kamil in Weak Men by Ibn 'Adi, edited by: Yahya Mukhtar Ghazawi, Dar al-Fikr, Beirut, T: Third 1409 AH 1988 AD.

- Sufficiency in the Science of Novelty, Al-Khatib al-Baghdadi, edited by: Abu Abdullah al-Surki and Ibrahim Hamdi al-Madani, T: The Scientific Library, Medina.

- San al-Mizan by Ibn Hajar al-Asqalani, edited by: Abdel Fattah Abu Ghadda, ed: Dar al-Basha'ir al-Islamiyya, ed: First, 2002 AD.
- Glimpses of the History of the Sunnah and the Science of Hadith, Abdel Fattah Abu Ghadda, ed: Dar Al-Salam Cairo, the first 1439/2018.
- Al-Majruhin al-Muhaddithin al-Muhaddithin, Ibn Habban, edited by: Mahmoud Ibrahim Zayed, ed: Mahmoud Ibrahim Zayed, T: Dar Al-Wa'eei Aleppo, the first 1396 AH / 1976 AD.
- Lectures on Approaches to the Realization of Arabic Manuscripts, Dr. Bashar Awwad Ma'ruf, published by the International Association of Hadith Scholars.
- Al-Muhaddith al-Fasil between the narrator and the conscious, Al-Ramahramzi, investigation: Dr. Muhammad Ajaj Al-Khatib, ed: Dar Al-Fikr Beirut, third edition, 1404/1984.
- Entrance to the Book of Ecclesiastes, by Al-Hakim Al-Nisaburi, edited by Dr. Fouad Abdel-Moneim Ahmed: Dr. Fouad Abdel Moneim Ahmed, ed: Dar Al-Dawa Alexandria.
- Introduction to the study of jurisprudential doctrines, ed. Ali Juma'a, ed: Dar Al-Salam Cairo, second edition, 1422 AH / 2001 AD.
- Al-Mustakhraj al-Mustadrak al-Hakim, by al-Araqi, edited by: Muhammad Abdul Moneim Rashad, ed: Al-Sunnah Library, Cairo, first edition, 1410/1990.
- Sources of the Prophet's biography and an introduction to the codification of the biography, Dr. Muhammad Yusri Salama, Dar Al-Jabarti for Publishing and Distribution, the first, 1431/2010.
- Al-Masbah al-Madhiyyah in the Book of the Ummi Prophet to the Kings of the Earth from Arab and Ajami, Jamal al-Din Ibn Hudaydah al-Ansari, World of Books, second edition, 1405/1983.
- The Knowledge of Men, by Yahya ibn Mu'in, narrated by Ibn Mahriz, edited by: Muhammad Kamel al-Qassar, ed: Arabic Language Academy, Damascus, the first 1405 AH / 1985 AD.
- Al-Mughni fi al-Dhahabi, edited by: Ed. Noureddine Atar, ed: Dar Ihya al-Herath, Qatar.
- Articles of Imam Al-Kawthari, Al-Anwar Press, Cairo.
- Imam Al-Kawthari's introductions, ed: Dar Al-Salam Cairo, the first, 1433/2012.
- Ibn Khaldun's introduction, realization: Abdullah Muhammad al-Darwish, Dar al-Hidaya, Damascus, the first, 2004.
- Introduction of Ibn al-Salah = Sciences of Hadith, by Ibn al-Salah, realization: Ed. Noureddine Atar, ed: Dar al-Fikr Syria, 1406 AH/1986 AD.
- Encyclopedia of Islamic Legislation, Egyptian Ministry of Endowments, Cairo, 1427 AH / 2006 AD.

- The Position of the Mind, Science and the World on the Lord of the Worlds and His Messengers, Mustafa Sabri, ed: Issa al-Halabi, 1369 / 1950 AD.
- Al-Muqaffa in the Science of the Terminology of Hadith, by al-Dhahabi, edited by: Abdel Fattah Abu Ghadda, ed: Dar Al-Salam Cairo.
- Approaches to the realization of heritage between the ancients and moderns, Dr. Ramadan Abdel-Tawab, Al-Khanji Library in Cairo, the second 1422/2002.
- Methodology of Criticism in the Sciences of Hadith, ed. Noureddine Attar, ed: Dar al-Fikr Damascus, the third 1401/1981.
- The balance of moderation in the criticism of men by Al-Dhahabi, realization: Ali Muhammad al-Bajawi, ed: Dar al-Maarifa for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon.
- Al-Nafh al-Shathi in Jama'at al-Tirmidhi, Ibn Sayyid al-Nas, study, investigation and commentary: Ed. Ahmed Moabed Abdulkarim, T. Dar Al-Saleh, Cairo, the first 1444 / 2022 AD.
- The Islamic Renaissance in the biographies of its contemporary scholars, ed. Muhammad Rajab al-Bayoumi, ed: Dar Al-Qalam, Damascus, 1415/1995.
- Hadi al-Sari, by Ibn Hajar al-Asqalani, edited by: Moheb al-Din al-Khatib, ed: Dar Al-Rayyan for Heritage, the third, 1407 AH.
- Al-Wasit in the Sciences and Terminology of Hadith, ed. Muhammad Muhammad Abu Shahba, ed: Sunnah Library.
- Fayyat al-Ayyan and Anba'a al-Zaman, by Ibn Khalkan, edited by Ihsan Abbas: Ihsan Abbas, ed: Dar Sadr Beirut, 1414 AH / 1994 AD.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم
٢٠٧٤	الملخص باللغة العربية.	١
٢٠٧٥	Abstract	٢
٢٠٧٦	المقدمة.	٣
٢٠٨١	التمهيد.	٤
٢٠٩٠	المبحث الأول: موقف مؤسسة تكوين من السنة النبوية.	٥
٢٠٩٠	دعوى أن السنة لم تنقل إلا بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام.	٦
٢٠٩٤	دعوى أن أحاديث العهد المكي أحد عشر حديثاً فقط.	٧
٢٠٩٦	دعوى عدم كتابة القرآن في مكة.	٨
٢٠٩٨	دعوى تعذر معرفة النسخ في السنة.	٩
٢١٠٠	دعوى تقديس المحدثين لكتب السنة كلها.	١٠
٢١٠٥	دعوى عدم مراجعة منهجية البخاري ومسلم.	١١
٢١١٩	دعوى أن وقوع الخطأ في تراجم الأبواب دليل على وجود الخطأ في البخاري.	١٢
٢١٢١	دعوى أن الأحاديث التي قبلها أبو حنيفة سبعة عشر حديثاً فقط.	١٣
٢١٢٥	دعوى تصوير مدرسة الرأي بأنها نموذج لإنكار السنة.	١٤
٢١٢٩	دعوى عدم نقد المحدثين للمتون.	١٥
٢١٣٧	دعوى قبول المحدثين لروايات الكذابين.	١٦
٢١٤٠	دعوى أن أغلب الرواة مجروحون.	١٧

٢١٤٣	دعوى أن أغلب الراوة مدلسون.	١٨
٢١٤٥	دعوى مركزية القرآن الكريم.	١٩
٢١٤٧	المبحث الثاني: موقف مؤسسة تكوين من السيرة النبوية.	٢٠
٢١٤٧	دعوى عدم قيام كتبة الوحي بكتابة شيء من السيرة.	٢١
٢١٤٩	دعوى عدم اهتمام المسلمين بنقل السيرة لمدة قرنين.	٢٢
٢١٥٢	دعوى إشكالية الرواية الشفوية.	٢٣
٢١٥٤	دعوى شفوية الثقافة العربية.	٢٤
٢١٥٧	دعوى عدم وجود نص يثبت كتابة السيرة مبكرا.	٢٥
٢١٥٩	دعوى الطعن في ابن إسحاق.	٢٦
٢١٦٤	دعوى التشكيك في قراءة البكائي على ابن إسحاق وعدم كتابته عنه.	٢٧
٢١٧٠	دعوى التشكيك في روايات ابن هشام والبكائي.	٢٨
٢١٧١	دعوى قبولنا لسيرة ابن إسحاق رغم وجود الراوة المجاهيل.	٢٩
٢١٧٤	دعوى عدم وجود النسخ الأصلية لسيرة ابن إسحاق وابن هشام.	٣٠
٢١٨٢	دعوى مخالفة مرويات السيرة الثابتة لنصوص القرآن الكريم.	٣١
٢١٨٨	الخاتمة.	٣٢
٢١٩١	فهرس المصادر والمراجع.	٣٣
٢٢٠٥	فهرس الموضوعات	٣٤

تم بحمد الله تعالى

